

دراسات في العربية وتاريخها

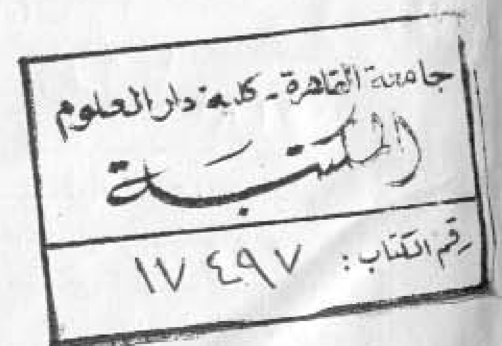
لفضيلة الاستاذ الاكبر

محمد الخضر حسين

شيخ الجامع الأزهر
وعضو المجمع اللغوي في القاهرة
والمجمع العلمي العربي في دمشق

أبحاث الكتاب

القياس في اللغة ـ حياة اللغة ـ الاستشهاد بالحديث ـ التضمين ـ تيسير وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها ـ حول تبسيط قواعد النحو والصرف والرد عليها ـ الامتاع بما يتوقف تأنيثه على السماع .



الناشر

المكتب الإسلامي	مكتبة دار الفتح
دمشق ـ ص.ب ٨٠٠	دمشق ـ ص.ب ٤٧٥
شارع الحلبوني	شارع سعد الله الجابري

الطبعة الثانيـة

١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة : بقلم الاستاذ العلامة محمد بهجة البيطار

كان من حكمة الله تعالى ورحمته أن يسَّر لنا معشر طلاب العلم ـ بعد وفاة شيخنا علامة الشام الشيخ جمال الدين القاسمي ـ إماماً حكيماً ألا وهو أستاذنا الشيخ محمد الخضر حسين (رحمهما الله تعالى ورضي عنهما) فقد شملنا بعنايته بعد وفاة صديقه القاسمي (١٣٣٢ هـ) ، وخيَّرنا فيما نُحبُّ أن نقرأه من العلوم والفنون والكتب ، فكان أن وقع اختيارنا ـ بتوجيهه وإرشاده ـ على كتاب المستصفى في أصول الفقه لحجة الاسلام الغزالي ، وكتاب بداية المجتهد للفيلسوف ابن رشد في فنّ الخلاف ، وصحيح الإمام مسلم في علم الحديث ، والمغني في العربية لشيخ النحاة ابن هشام ، والكامل في الأدب للمبرّد ، فتولى شيخنا قراءة هذه الكتب على أفضل طريقة ، وأنشأ تعليقات مهمّة عليها ، يصحُّ أن تكون مرجعا فيما يُشكل على الباحث في مطالبها المنوّعة ، ومقاصدها العليا . وقد نظمت أبياتا في ذلك العهد في شأنها ، وقرأتها على أستاذنا الخضر والطلاب في جلسة الدّرس ، فأعجبته ، (عليه الرحمة والرضوان) من حيث كونها تاريخا لمجتمعنا ، وقراءتنا عليه ، وقدّمت إليه نسخة منها ، وها هي ذي :

يا سائلي عن درس ربّ الفضل مولانا الإمام
ابن الحسين التونسيّ محمد الخضر الهمام
سل عنه مستصفى الأصول لليث معترك الزّحام
اعني الغزاليّ الحكيمَ رئيس أعلام الكلام
وكذاك في فنّ الخلاف بداية العالي المقام

اعني ابن رشد من غدا بطل الفلاسفة العظام
وكذلك المغني إلى شيخ النحاة ابن الهشام
وكذا كتاب أبي يزيد ابن المبرّد في الختام
تلك الدروس كما الشموس تنير أفلاك الظلام
فتكون منك حقائق المعنى على طرف الثمام
فالحق عوضنا به من شيخنا شيخ الشآم
وكذا صحيح أبي حسين مسلم حبر الأنام
فعليه ما ذرّ الغزالةُ رحمة الملك السلام .

وقد أشار أستاذنا الجليل في مقدمة هذا الكتاب إلى دراستنا إياه عليه ، وإلى اقتراحنا جمع أصوله المفرّقة ، والى استجابته لنا بقوله (رحمه الله رحمة الأبرار) : واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصّل شروطه ، وتدلُ على مواقعه وأحكامه ، وقد كتبتُ على هذه الرسالة في عهده ، وأطلعته على كلمتي فيها ، فراقته ، وأذن لي بنشرها ، وها هي ذي بنصّها :

القياس في اللغة العربية :

أورد المؤلف لهذا الكتاب مقدمات في فضل اللغة العربية ، ومسايرتها للعلوم والمدنية ، وحالها في الجاهلية ، وارتقائها في الإسلام ، وجعله إياها لغة للشعوب ، وبحث في وجه الحاجة إلى إنشاء مجمع لغوي ليرفع لواء اللغة العربية في الشرق والغرب ، ثم بعد أن مهد المؤلف تمهيداً بيّن فيه حاجتنا إلى القياس في اللغة ، عقد فصلاً ممتعاً تحت عنوان « أنواع القياس ، وما الذي نريده من بحثه في هذه المقالات » استهله بقوله : تجري كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها ، فترد على أربعة وجوه :

(١) حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما .

(٢) أن يعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدما ، فتعدي هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك

الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا اسم (الخمر) عند من يراه معتصراً من العنب خاصة .

(٣) إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع .

(٤) إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث . ثم قال ــ بعد أن بسط القول في هذه الأقيسة الأربعة التي أوردنا منها ما يدل عليها ــ « وهذا النوع من القياس والذي قبله ــ أي الثالث والرابع ــ هما موقع النظر ، ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الأول بالقياس الأصلي ، وعن الثاني بقياس التمثيل » .

وقد ذكر في القياس الأصلي ما يحتج به في تقرير أصول اللغة ومفرداتها ، وألقى في القياس في صيغ الكلم واشتقاقها نظرة على المصادر والأفعال ومشتقاتها ، كاسمي الفاعل والمفعول وأفعل التفضيل .

وقد استشهد بكلام المحققين على الاحتجاج بالكتاب العزيز ، وفصّل القول في القياس على الحديث الشريف ، ثم عقد فصلا مهما في الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وتصرف العرب فيها ، وأخذهم منها أفعالاً في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين . وذكر منها اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان لإصابتها أو إمالتها (قلت : لعله أو إنالتها ، بالنون كما ذكره من بعد ، ومثّل بنحو : شحمه ولحمه : أطعمه ذلك . ص ٦٩) .

وجاء بعده فصل عنوانه « ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق » وقد حقق فيه أن الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في الاشتقاق على نوعين :

(١) منها ما لم يتصرفوا فيه على كثرة وروده في محاوراتهم ومخاطباتهم مثل : ويل ، وويح ، ونعم ، ويذر ، وما يماثلها ، فيجب أن تبقى على هيئتها بدون اشتقاق منها ، ولا أدنى تصرف فيها .

(٢) ومنها ما لا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيئة واحدة أنهم قصدوا إلى ترك تصريفه ؛ فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع ، وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق ، كاشتقاق فعل واسم فاعل مما سمع مصدره ، أو إحداث مصدر لفعل مسموع مثلا . ثم أنشأ فصولا قصيرة وغير قصيرة ، في أنواع الأقيسة الكثيرة ، كأقيسة التمثيل والشبه والعلة ، وأقسام علة القياس ، وأقسام قياس العلة ، وشرط صحة قياس التمثيل ، ومباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التمثيلي ، والقياس في الاتصال ، وفي الترتيب ، والفصل والحذف ، ومواقع الإعراب ، وشرط العمل ، والقياس في الأعلام ، ثم ختم الكتاب باقتراح الأستاذ المغربي في الكلمات غير القاموسية ، وجوابه على هذا الاقتراح .

وقد بحث الأستاذ في هذه الفصول جميعها بحث الناظر المستقل المستدل ، فبين في كل منها ما يقبل وما يرد ، وما يقاس عليه وما لا يقاس ، ومذهبه وسط بين المعجميين الذين يجمدون على السماع فيما يمكن إجراء القياس فيه لاستيفاء شروطه ، وبين من يفتاتون على اللغة فيشتقون من عندهم أقيسة لا تستند إلى نصوص لغوية ، ولا قواعد عربية من صرفية أو نحوية ؛ ومن هذه الرسالة يعلم أن المعاجم اللغوية وحدها لا تفيد معرفة الأسس التي ينبني عليها القياس الصحيح من غيره ، لأنها لم توضع لذلك ، بل لابد من الجمع بين معرفة النصوص ، ودراسة القواعد والأصول التي تشتق منها الفروع ، وتجري على مقتضاها الأحكام .

هذا ما كتبته في موضوع العلامة الإمام ، عليه من الله الرحمة والرضوان . والسلام .

دمشق في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٩
٢٢ حزيران ١٩٦٠

محمد بهجة البيطار

دراسات

في العربية وتاريخها

لفضيلة الاستاذ الأكبر

محمد الخضر حسين

شيخ الجامع الازهر
وعضو المجمع اللغوي في القاهرة
والمجمع العلمي العربي في دمشق

أبحاث الكتاب

القياس في اللغة ـ حياة اللغة ـ الاستشهاد بالحديث ـ التضمين ـ تيسير وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها ـ حول تبسيط قواعد النحو والصرف والرد عليها ـ الامتاع بما يتوقف تأنيثه على السماع .

جمعه وصححه

علي الرضا التونسي

الناشر

المكتب الإسلامي
دمشق ـ ص.ب ٨٠٠
شارع الحلبوني

مكتبة دار الفتح
دمشق ـ ص.ب ٤٧٥
شارع سعد الله الجابري

في التخصص . وانشأ جمعية « الهداية الاسلامية » واصدر مجلة تحمل نفس الاسم .

- عين عضوا في المجمع العلمي العربي بدمشق ، وعضوا في المجمع اللغوي بالقاهرة ، وقدم رسالته العلمية «القياس في اللغةالعربية» التي نال بها عضوية هيئة كبار العلماء .
- عين رئيسا لتحرير مجلة « لواء الاسلام » ، كما ترأس جمعية « جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية » .. ثم اختير عام ١٩٥٢ لمشيخة الازهر .
- ترك ــ رحمه الله ــ آثارا قيمة ، ومؤلفات علمية رائعة ــ ومن كتبه المطبوعة : ــ رسائل الاصلاح (٣ أجزاء) ــ حياة اللغة العربية ــ القياس في اللغة العربية ــ الحرية في الاسلام ــ آداب الحرب في الاسلام ــ مناهج الشرف ــ الدعوة الى الاصلاح ــ الخيال في الشعر العربي ــ نقض كتاب في الشعر الجاهلي ــ نقض كتاب الاسلام واصول الحكم ــ هدى ونور ــ خواطر الحياة (ديوان شعر) ــ هذا الى جانب عشرات المحاضرات والمقالات ، منها ما طبع في رسائل صغيرة ، ومنها ما زال موزعا في الصحف والمجلات .
- رحمه الله رحمة واسعة ونفع بآثاره المسلمين .

آمين !

القياس

في اللغة العربية

يتضمن هذا الموضوع الابحاث التالية :

مقدمة في فضل اللغة العربية ومسايرتها للعلوم والمدنية ـ اللغة ـ أصل نشأة اللغة ـ تأثير الفكر في اللغة ـ تأثير اللغة في الفكر ـ هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟ ـ اللغة العربية لا تموت ـ اللغة في عهد الجاهلية ـ تأثير الاسلام في اللغة ـ فضل اللغة العربية ـ الحاجة الى مجمع لغوي ـ تمهيد في هل تتوقف اللغة على السماع أو أن واضع اللغة أبقى طريق القياس مفتوحا لالحاق الكلم بأشباهها ـ الحاجة الى القياس في اللغة ـ أنواع القياس ، وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات ـ القياس الاصلي : ما يقاس عليه ـ القياس على الحديث الشريف ـ القياس على الشاذ ـ القياس على ما لابد من تأويله بخلاف الظاهر ـ سبب اختلافهم في القياس ـ القياس في صيغ الكلم واشتقاقها : المصادر ـ تفعلة ـ الافعال ـ افتعل ـ باب المغالبة ـ اسم الفاعل والصفة المشبهة ـ اسم المفعول ـ فعل التعجب وأفعل التفضيل ـ اسم الآلة ـ مَفْعَلة ـ الاشتقاق من أسماء الاعيان ـ الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق ـ قياس التمثيل ، قياس الشبه ، وقياس العلة ـ أقسام علة القياس ـ أقسام قياس العلة ـ شرط صحة قياس التمثيل ـ مباحث مشتركة بين القياس الاصلي والقياس التمثيلي ـ القياس في الاتصال ـ القياس في الترتيب ـ القياس في الفصل ـ القياس في الحذف ـ القياس في مواقع الاعراب ـ القياس في العوامل ـ القياس في شرط العمل ـ القياس في الاعلام ـ الكلمات غير القاموسية للاستاذ المغربي وجواب هذا الاقتراح .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة المؤلف

الحمد لله الذى جعل العربية أشرف لسان ، وأنزل كتابه المحكم في أساليبها الحسان . والصلاة والسلام على أفصح العرب لهجة ، وأبلغهم حجة ، وأقوم الدعاة الى الحق محجة . وعلى آله الأمجاد ، وصحبه الذين فتحـوا البـلاد ، ونشروا لغة التنزيل في الاغوار والانجـاد ، وحببوها الى الاعجمين حتى استقامت ألسنتهم على النطق بالضاد .

أما بعد ؛ فكنت أيام دراستي لعلم العربية أمر على أحكام تختلف فيها آراء علمائه ، فيقصرها بعضهم على السماع ؛ ويراها آخرون من مواطن القياس ؛ وقد يحكى الكاتبون المذهبين دون أن يذكرواالاصول التي قام عليها الاختلاف ؛ فأرى التمسك بمثل هذه الأقوال من المتابعة التي لا ترتاح اليها النفس ؛ ولا سيما حين أذكر أن كثيراً من أصحاب هذه الأقوال قد تلقوا اللغة وعلومها من كتب قد وضعنا أيدينا عليها أو على أمثالها .

فأخذت أوجه نظرى الى الاصول العالية التي يراعونها في أحكام السماع والقياس ؛ حتى ظفرت بقواعد وقفت على جانب منها في صريح كلامهم . وألمت بجانب آخر من طريق النظر في مجادلاتهم وأساليب استدلالهم .

ولما هاجرتُ الي دمشق وشرعت سـنة ١٣٣٥ في دراسـة كتاب « مغني اللبيب » بمحضر طائفـة من أذكياء طلاب العلم ، كنت أرجع

في تقرير المسائل المتصلة بالسماع والقياس الى تلك الأصول المقرّرة أو المستنبطة التي اقترح عليّ يومئذ أولو الجد منهم جمع هذه الاصول المفرّقة ليكونوا على بينة منها ساعة المطالعة ، فشكرت همتهم ، واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه ، وتدل على مواقعه وأحكامه .

ثم عدت منذ عهد قريب الى تلك المقالات ، فرأيت جملا تحتاج الى تهذيب ، وفصولاً تقول هل من مزيد ؛ فجردت القلم لتهذيبها ، وأضفت الى تلك الفصول بعض ما يتسع به نطاقها ، وتكبر به فائدتها ، بل عقدت فصولا أخرى لمسائل من أمهات علوم العربية يتناولها موضوع القياس والسماع .

ولا أدعي أني أخذت بمجامع هذا الموضوع الأسمى ، وبلغت في بحثه الامد الأقصى ؛ فانه واسعُ المجال ، مترامي الاطراف ، يمتّ الى كلّ باب من أبواب العربية بصلة ، ويكاد ذكره يجري عند تحقيق كل مسألة ؛ وانما هي أقوال لبعض أئمة العربية انتقيتها ، وآراء خطرت على الفكر فتقبلتها ، ولثقتي بأن باعك ـ أيها القارىء ـ في علوم العربية غير قصير ، ونصيبك من الالمام بأبوابها ودرس مسائلها غيرُ يسير ؛ لم أذهب في بسط القول وضرب الامثلة مذهب من يشرف في مقام الاقتصاد ، ويشغل سمعك بما يشبه الحديث المعاد . والله المستعانُ على بلوغ المرام ، والمستعانُ به من كبوة الفكر وفضول الكلام .

محمد الخضر حسين

المدخل

فضل اللغة العربية
ومسايرتها للعلوم والمدنية

في الكائنات ما يدرَك باحدى الحواس ، فيولد في الذهن صورة شيء آخر غير محسوس بالفعل ، كالدخان المشاهد على بعد ، يولد في أذهاننا صورة النار ، والنار غير ظاهرة لأبصارنا ، وكالاحمرار يبدو على الوجه فجأة فيحضر في أذهاننا معنى الخجل ، ولم يكن قبل ظهور هذا الاحمرار حاضراً ، وكلفظ الاسد يحضر في أذهاننا صورة الحيوان المفترس ، وهذا الحيوان غير حاضر عندما يطرق اللفظُ أسماعنا .

ولا شيء يدل آخر بطبيعته حتى يكون مجردُ وجوده كافيا في الدلالة ، وانما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشيئين من رابطة ؛ ولولا ملاحظة هذه الرابطة لما اقترن شيئان في الذهن على أن هذا دالٌ ، وذاك مدلول له . فالأوضاع البدنية كتقطيب الوجه ، تدل على بعض أحوال نفسية كالغضب ، وهذه الدلالة لا تتحقق الا عند من عرف ـ بطريق التجربة مثلا ـ أن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية يرتبطان في الوجود ؛ وهذا هو الذى يمكنه أن يلاحظ هذا الارتباط ، فتقترن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية في ذهنه ، أولاهما بصفةٍ دالة ، وأخراهما بصفةٍ مدلول عليها .

واذا قالوا : ان دلالة احمرار الوجه على الخجل طبيعية ، فعلى معنى أن احمرار الوجه يرتبط بالخجل بقانون طبعي ، أما نفس الدلالة فانها

لا تتحقق الا بعد أن يكون الناظر قد علم أن احمرار الوجه ينشأ عن الخجل ، وهذا العلم انما يحصل من نحو التجربة أو التلقين .

وعلى هذا النحو يجرى حال الامور التى لا يربطها بما تدل عليه قانون طبعي ، وانما هو العرف والاصطلاح ، فاذا رأينا علماً على شاطىء البحر عرفنا أن هناك سفينة . ومن البين أن لا رابطة بين العلم ووجود سفينة بالمرسى غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على أن يرفعوا على السفن أعلاماً .

ومن هذا الوادى دلالة الألفاظ على المعانى ، فان المعنى لا يحضر عند النطق باللفظ أولا يحضر حضوراً تنشأ عنه فائدة الا أن يسبقه العلم بأن هذا اللفظ قد وضع ليدل على هــذا المعنى ؛ وان المتكلم به ممن يحذو في الكلام حذو هذا الوضع .

اللغـــة :

اللغة ــ كما قال ابن جني ــ أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . وهي مزية عرف بها الانسان ، ولم يعرف في البشر أمة ليس لها لسان تعبر به عن حاجاتها ، وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب أدمغة أشخاص عاشوا في القرون الخالية أنهم كانوا محرومين من هذه المزية ، فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليــلا تام المقــدمات صحيح الإنتاج كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغير الانسان من الحيــوان لغــة تخاطب . وفي دائرة المعارف الانكليزية أن هذه المسألة لا تزال تحت البحث .

اصل نشاة اللغة :

تصدى للبحث في أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمتكلمين واللغويين ، وذهبــوا في البحث مذاهب شتى : هذا يقول مصــدرها التوقيف من الله ، وذلك يقول مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول منشؤها

الاصطلاح والتواطؤ . والقائلون ان مبدأ اللغات التوقيف لا ينكرون أن تعدد اللغات ونموها من بعدُ كان بطريق الاصطلاح وعلى حسب الحاجة ورجح ابن حزم في كتاب الإحكام أن أصلها التوقيف من الله تعالى ، ثم قال : ولا ننكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها ، بها علموا ماهية الاشياء وكيفياتها وحدودَها ، ثم قال : ولا ندرى أي لغة هى التي وقف آدم عليه السلام عليها أولاً .

وليس في أدلة هذه المذاهب ما يجعل النفس في قرارة من علم لا يخالطه ريب ، وقصارى ما وصل اليه الباحثون اليوم أن الناظر في اللغة متى توغل في أطوارها الى أقصى ما يسعه التاريخ ، يصل الى شذوذ في تركيب الكلمات أو تركيب الكلام ، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت في أطوار مرت عليها أحقاباً ، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوى أو المؤرخ أن يحكم في أصل نشأة هذه اللغات حكما فاصلا ، وانما يستفيد من بحثه في اللغات التي بين يديه أنها تكون في أول أطوارها قليلة الكلمات غير متنوعة الأساليب ، ثم تغزر مادتها وتتعدد أساليبها ، على حسب مايكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة .

تأثير الفكر في اللغة :

للفكر أثر في اللغة عظيم ، ولولا الفكر لفقدت اللغة خواصها ، ولم يكن لوجودها أية فائدة ، فان الفكر هو الذى يربط الالفاظ بمعانيها فيعمد اليها وهي أصوات فارغة ، فيردها كالأصداف تحمل من درر المعاني ما يبهر العقل ، أو كالاغصان تحمل من الثمار ما تشتهيه النفس . والفكر هو الذى يتوسل به الانسان الى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة ، أو يبتدع فيها أساليب طريفة ،

ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعلمها ، وتحفظهم من الخطأ عند النطق بها •

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة أن اللغة لا يرتفع شأنها وتظهر فصاحة ألفاظها وغزارة مادتها وحسن بيانها ، إلا أن تلد أرضها رجالاً ذوى عقول نيرة وقرائح جيدة •

تأثير اللغة في الفكر :

للفكر تأثير في اللغة كما أسلفنا بيانه ، وهذا لا يمنع من أن يكون للغة تأثير في الفكر من بعض الوجوه • وقياس هذا أن العلم يزيد الاخلاق تهذيباً ، وللاخلاق المهذبة ـ كالصبر على طول البحث ، والانصاف في المحاورة ـ دخل في توسيع دائرة العلم أو تحقيق مايشكل من مباحثه •

تؤثر اللغة في الفكر من جهة أن المعانى لا تتمايز ولا تخرج في وضوح إلا أن يشار الى كل معنى بلفظ يخصه ، فاللغة وسيلة إيضاح المعاني الغامضة ، وتنسيق المعاني المختلطة ، والرجل الذى يريد أن يؤدى المعنى في صورة منتظمة ، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب أكثر ممن لايبالى أن تقع صور المعاني في ذهن مخاطبه مبهمة مختلطة •

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لاشبهة فيه ، والذى يمارس التدريس أو التحرير ، قد يحس في نفسه معانى مجملة أو مختلطة ، فيأخذ في معالجتها بالبسط أو التنسيق ، وانما يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نفسي ، وليس هذا الكلام النفسي إلا صور ألفاظ لغوية تتسرب من قوة الحافظة الى المفكرة ، فللغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان •

واللغة تصور ما يخطر في الفكر من المعانى ، وهى التى تجعل المعانى محفوظة باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : « الافكار التى لا تودع

في الألفاظ كالشرارات التي لا تبرق إلا لتموت » •

ولا تقتصر اللغة على نقل ما يجرى في أقوال الأجيال الماضية من المعاني الحيوية ، أو الآراء العلمية أو الأدبية ؛ بل تنقل الينا طرق تفكيرهم ؛ ومن الواضح أن الاقوام يختلفون في طرق التفكير ؛ وطرزُ تفكير كل قوم مبثوث في ألفاظهم ، ومدلول عليه بأساليب مخاطباتهم •

هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟

يقول الباحثون في اللغات : كانت اللغات في أول الأمر فقيرة مختلفة ، إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص ، وبكثرة اختلاط صنوف البشر واشتراكهم في المنافع أخذ بعض اللغات يقترب من بعض بل أخذ بعضها يندمج في بعض فقلَّ عددها واتسع نطاق بعضها •

ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل (ديكارت) أن تعدد اللغات أدى الى صعوبة التفاهم بين الافراد المختلفة الشعوب ، وهذا مما يجعل سير المدنية بطيئاً ، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشرجميعاً ، وقد سعى لانفاذ هذا الرأى الطبيب البولوني : « لودفيج زامنهوف » Ludwing Zamenhof فوضع اللسان المسمى الاسبرانتو Esperanto

وقد اعتمد في تأليفه على ثمانية وعشرين حرفا ، ووضع له ست عشرة قاعدة ، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والانكليزية ، وفي العالم جمعيات تدعو لهذا اللسان يقدرونها بنحو ١٧٧٦ جمعية ، وفي ألمانيا وحدها من هذه الجمعيات ٤٤١ جمعية مركزها الرئيسي في مدينة لايبسيك ولجمعيات العالم كلها مركزان أساسيان أحدهما في جنيف ، والآخر في باريز وفي أوربا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة ، وفي دائرة المعارف الالمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفاً •

وإذا أمكن انتشار لسان من الألسنة حتى يعرفه جميع الأمم زيادة على ما يعرفون من لغاتهم القومية ، فمن الصعب جداً أن ينتشر بين الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولى على ألسنتها ، وتطمس على آثار لغتها فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والاحساس ، وهل من سبيل الى أن تتحد الامم في تفكيرها وإحساسها ؟ •

اللغة العربية لا تموت :

ليس من الهين أن توضع لغه تتلقاها كل الامم بالقبول على معنى أن تهجر لغاتها وتقيم هذه اللغة مكانها ، واذا فرضنا أن شعوبا غيرعربية رضيت أن تتخلى عن لغاتها ، فان الشعوب الذين ينطقون باللغةالعربية أحرص الناس على حياة لغتهم ، فمن المحال أن يتبدلوا بها لغة أخرى وان تضافر على هذه اللغة أمم الأرض جميعاً •

تأبى هذه الشعوب هجر اللغة العربية وتحويل ألسنتها الى لغة أخرى ، تأبى ذلك لانها لغة القرآن ، الذى هو معجزة الرسالة ومطلع الهداية ، ولانها تملك من فصاحة الكلم ، وحكمة الاساليب ، وغزارة المادة ما يجعل خطيبها أو شاعرها أو كاتبها المجلى في حلبة البيان ، فلو زهدت هذه الشعوب الاسلامية في اللغة العربية كانت قد فرّطت في جنب الله ، وأضاعت من يدها لساناً بلغ في الابداع أقصى ما يمكن أن تبلغه لغات بني الانسان •

كتب « جول قرن » قصة خيالية (١) بناها على سياح يخترقون طبقات الكرة الارضية حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها ، ولما أرادوا العود الى ظاهر الأرض بدا لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية ، ولما سئل جول قرن عن وجه اختياره للغة العربية ، قال انها : لغة المستقبل ، ولا شك أنه يموت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه •

---

(١) من مقال « عليكم باللغة العربية » للاستاذ محمود بك سالم •

اللغة في عهد الجاهلية :

كانت اللغة في عهد الجاهليـــة تعبر عن حاجات القوم وما تجود به قرائحهم أو يجرى في مخيلاتهم من صور المعانى ، فما كانوا ليحسوا نقصاً في لغتهم ، وإنك لترى المذاهب التى كانوا يطلقون فيها أعنتهم ، كالفخر والنسيب ، فسيحة الارجاء الى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناشيء في مثل بيئتهم ، الآخذ من المعانى المحسوسة أو المعقولة مثل مأخذهم ، ومن نظر في أشعارهم وخطبهم ومحاوراتهم ، وجد من جودة تصرفهم في المعانى وحسن سبكهم للألفاظ ما يدله على أنهم كانوا يرسلون الفكر والخيال ويصـــوغون ماشاءوا من المعانى ، فيجـدون في ألفاظ لغتهم وأساليبهاثروة تسعدهمعلى أن يقولوا فيبدعوا • وإليكمثلا من ابداعهم في الفخر بالبسالة والثبات في حومة الوغى ، قال ودءاك بن ثميل المازنى يخاطب بنى شيبان :

رويد بنى شـــيبان بعض وعيـــدكم
تلاقـــوا غـــدا خيـــلى على سَـــفَوان

تلاقوا جيـــاداً لا تحيـــد عن الوغى
اذا ما غـــدت في المـــأزق المتـــدانى

عليهـــا الـــكماة الغـــر من آل مازن
ليـــوث طعـــان عنـــد كل طعـــان

تلاقـــوهم فتعرفـــوا كيف صـــبرهم
علـــى ما جنت فيـــهم يد الحـــدثان

مقـــاديم وصـــالون في الروع خطـــوهم
بـــكل رقيـــق الشـــفرتين يمـــان

اذا استـــنجدوا لم يســـألوا من دعاهم
لأية حـــرب أم بأىّ مـــكان

هذه الأبيات إيذان بالحرب ، افتتحها الشاعر بشيء من التهكم ، فقال : « رويد بني شيبان بعض وعيدكم » وإنما كان طلبه الكف عن بعض وعيدهم تهكما ، لأن هذا الطلب شأنه أن يصدر من يعتقد قدرتهم على تنفيذ كل ما يوعدون به ، وبعد أن تظاهر بإكبارهم والرهبة من وعيدهم على وجه التهكم فاجأهم بإنذار بليغ هو لقاؤهم فرسان قومه بالمكان المسمى « سفوان » فقال : « تلاقوا غدا خيلي على سفوان » .

ثم وصف هذه الخيل بأنها متدربة على الحروب غير هيابة من مضائقها فقال :

تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى
اذا ما غدت في المأزق المتداني

وليست الخيل كافلة للنصر إلا أن تكون أعنتها في أكف رجال لا يلوون جباههم عن طعان ، لذلك أردف هذا البيت بقوله :

عليها الكماة الغر من آل مازن
ليوث طعان عند كل طعان

وفي وصفهم بالغر إيماء الى شاهد من شواهد قوة الجأش وهو طلاقة الوجه ووضاءته عند لقاء الأقران ، وقال : « عند كل طعان » ليدل على أن الشجاعة قد أشربت في نفوسهم فلا تتأخر عنهم في موطن ، ولا تغيب عنهم في حال ، وعزز هذا البيت بقوله :

تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم
على ما جنت فيهم يد الحدثان

ليدل على أن خلق الصبر فيهم وثيق العرى واسع المدى ، وليسوا ممن يزفون الى الحروب زفيف النعام حتى اذا طال عليهم أمدها ، وكثر مالاقوه من مكارهها ، ضجروا من صحبتها ، ومالوا بالسيوف الى أغمادها . وفي الناس أولوا شجاعة ولكن شجاعتهم لا تتجاوز بهم أن

يبسطوا أيديهم على قدر ما تناله سيوفهم أو رماحهم ، فقصد الشاعر الى أن يدل على أن قومه ليسوا من هذا الصنف ، فقال :

اذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم
لأية حرب أم بأى مكان

فأخبر أنهم كالجند متأهبون للخوض في غمار الحروب ، ولا يزيدون على أن يسمعوا نداء من يستنجدهم فيطيروا الى ما يناديهم له غير سائلين عن سبب الحرب أحق هو أم باطل ، ولا عن مكانها أقريب هو أم بعيد .

تأثير الاسلام في اللغة :

طلع الاسلام على العرب وفي هدايته من المعانى ما لم يكونوا يعلمون بل في هدايته ما لم تف اللغة يومئذ بالدلالة عليه ، فعبر عن هذه المعانى بألفاظ ازدادت بها اللغة نماء . ومن الجلى أن القرآن الكريم والحديث النبوى قد سلكا في البلاغة مذاهب ينقطع دونها كل بليغ ، ثم أن فتح الممالك الكبيرة كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما نقل اليها من المعانى العلمية أو المدنية ، ففضل الاسلام على اللغة العربية يظهر في غزارة مادتها ، وبراعة أساليبها ، واتساع مذاهب بيانها ، وكثرة الأغراض التى يتسابق اليها فرسان الخطابة والكتابة .

فضل اللغة العربية :

للغة العربية فضل من جهه اعتدال كلماتها ، فإنا نجد أكثر ألفاظها قد وضع على ثلاثة أحرف ، وأقل من الثلاثى ما وضع على أربعة أحرف وأقل من الرباعى ما وضع على خمسة أحرف ، وليس في اللغة كلمة ذات ستة أحرف أصلية ، وقد جاءت ألفاظ قليلة جداً على حرف واحد أو على حرفين .

ولها فضل من جهة فصاحة مفرداتها ، فليس في كلماتها الجارية في الاستعمال ما يثقل على اللسان أو ينبو عنه السمع . وللعارف بحسن

صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المأنوسة الوضاءة قطعاً أو خطباً أو قصائد تسترق الأسماع وتسحر الألباب ، ولعناية العرب بتهذيب الألفاظ زعم قوم أن العرب تعنى بالألفاظ ، وتغفل المعانى ، وهؤلاء هم الذين رد عليهم ابن جنى في باب مستقل من كتاب الخصائص ، ومما قال في هذا الباب : « فاذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسّنوها ، وحموا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبها وأرهفوها ، فلا ترينّ أن العناية إذ ذاك إنما هى بالألفاظ بل هى عندنا خدمة منهم للمعانى وتنويه وتشريف ، ونظير ذلك اصلاح الوعاء وتحصينه ، وتزكيته » .

كانت اللغة الفارسية في الشرق هى التى يمكن بما لها من فصاحة وحسن بيان أن يوازن بينها وبين اللغة العربية ، وقد شهد بعض الاعاجم الذين عرفوا اللغتين بأن العربية أرقى مكانة وألطف مسالك ، قال ابن جنى في الخصائص : « إنا نسأل علماء العربية ممن أصله أعجمى وقد تدرب قبل استعرابه ، عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاديقبل السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا على عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيته » .

وقد استدل بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو في الشعر على أن الشعر العربى أرقى من الشعر اليونانى ، قال حازم في كتاب المناهج الأدبية [1] :

« ولو وجد أرسطو في شعر اليونان ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظاً ومعنى ، وتبحرهم في أصناف المعانى وحسن تصرفهم في وضعها ووضع الألفاظ بازائها ، وفي إحكام مبانيها واقتراناتها ، وطلب التفاتاتهم وتمنياتهم واستطراداتهم وحسن مآخذهم ومنازعهم ، وتلاعبهم

---

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بالمكتبة الصادقية فى تونس

بالأقاويل المخيلة كيف شاءوا ؛ لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية »

هذه شهادات صادرة ممن يعتقدون أن للغة العربية فضلا من جهة أنها اللسان الذى نزل به القرآن الكريم • واليك شهادات من لا يؤمنون بالقرآن ، وإنما ينظرون الى اللغة من ناحية حسن البيان ، قال المستشرق « أرنست رينان » في كتابه تاريخ اللغات السامية :

« من أغرب المدهشات أن تنبت تلك اللغة القوية ، وتصل الى درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرحل • تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها وحسن نظام مبانيها • وكانت هذه اللغة مجهولة عند الأمم ، ومن يوم علمت ظهرت لنا في حلل الكمال الى درجة أنها لم تتغير أى تغير يذكر ، حتى إنها لم يعرف لها في كل أطوار حياتها لا طفولة ولا شيخوخة ـ لا نكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها وانتصاراتها التى لا تبارى ، ولا نعلم شبيها لهذه اللغة التى ظهرت للباحثين كاملة من غير تدرج ، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة » •

وقد ذكر محاسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية ، وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطباقا على النظم الطبعية ، قال المطران يوسف داود الموصلى :

« من خواص اللغة العربية وفضائلها أنها أقرب سائر لغات الدنيا الى قواعد المنطق ، بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية ، يهون على الناطق صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريده من دون تصنع وتكلف ، باتباع ما يدله عليه القانون الطبيعي ، وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية تشترك فيها مع العربية في وجه من الوجوه ، فقلما نجدها في اللغات المسماة « الهندية الجرمانية » ولا سيما الأفرنجية منها » •

لندع الحكم بين اللغة العربية وأى لسان أعجمى لمن يعرف العربية الفصحى ويعرف ذلك اللسان الاعجمي ، فهو الذي قد يصغي اليه الناس

متى آنسو فيه الإنصاف ، ويتلقون حكمه بالقبول . والذى أقوله وأنا على بينة مما أقول : ان أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبعية من اللسان الألمانى ، فإن في اللسان الألمانى ضروبا من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبعى ، وليس لهذه الضروب في العربية الفصحى من شبيه ، وسنلم بشيء من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب .

الحاجة الى مجمع لغوى :

قد أريناك أن اللغة العربية بالغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتقى ، وكانت تجرى مع العلوم والحضارة جنباً لجنب ، فلا يقف عالم أو خطيب أو شاعر ، إلا وجد في غزارة مادتها وإحكام أساليبها ما يمكنه من إبراز الحقائق أو المتخيلات في برود ضافية محبَّرة . ثم أدركها نقص منذ حين ، وأخذت تتباطأ في مسايرة العلوم والمدنية ، حتى تقدمها كثير من اللغات النامية ، وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون ، وتعبر عن معان تقف دونها اللغة العربية صامتة .

ولم تقع اللغة العربية في هذا التباطؤ لقلة مفرداتها ، أو ضيق دائرة تصريفها ، أو إبايتها نقل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية الى معان أخرى تناسبها ، ولو كان لشيء من هذا دخل في تباطئها ، لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف الالسنة عنها ، ويدعون الى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة ، ولعذرنا أولئك الذين يدعون الى استعمال الالفاظ الأعجمية ، وحشرها في منشآتنا وأشعارنا وخطبنا ومحاوراتنا وانما علة ذلك النقص غفلة المعهود اليهم بالقيام على حياة اللغة ومسايرتها للعلوم والفنون والمدنية .

والوسيلة التى تنهض باللغة ، وترفعها الى مستوى اللغات الراقية ، هى الوسيلة التى نهضت بتلك اللغات الحية ، وجعلتها تسير مع العلم والحضارة كتفاً لكتف ، أعنى تأليف مجمع لغوى ينظر فيما تجدد أو

يتجدد من المعاني ، ويضع لكل معنى لفظاً يناسبه ؛ ولا عجب أن تكون اللغات الأجنبية الراقية قائمة بحاجات العلم والمدنية ؛ وأن يكون باللغة العربية خصاصة من هذه الناحية ، فان أصحاب تلك اللغات قد سبقونا الى عقد المجامع اللغوية منذ أحقاب ، فالمجمع اللغوى في ألمانيا تألف سنة ١٦١٧ م والمجمع اللغوى في فرنسا تألف سنة ١٧٣٤ م ، ولم ننس أن كلمات كثيرة حدثت في اللغة العربية لهذا العصر ، وأصبحت تجرى على ألسنة أدبائنا ، وتخطها أقلام كتابنا وهى عربية المنبت ، خفيفة الوقع على السمع ، آخذة حظها من مناسبة الوضع ، ولكن العلوم تتدفق تدفق السيل ومقتضيات المدنية تتجدد تجدد النهار والليل ، وكل من المعانى العلمية والمرافق الحيوية يحتاج الى أسماء تلتئم مع سائر الالفاظ العربية التئام الدرر النقية في أسلاكها ، وتلك الكلمات المشار اليها انما هى من صنع أفراد قد تنساق اليهم من نفسها فيقع عليها اختيارهم ، وتصادف في الناس حاجة فتتلقفها ألسنتهم ، وهذه الطريقة لا تشفى غلة العلم ، ولا تملأ للمدنية عيناً ، وإنما يشفى غلة العلوم المتكاثرة ، ويملأ عين المدنية الزاخرة تأليف مجمع لغوى يسير مع العلوم والمدنية ، لا يتأخر عنها طرفة عين .

ذكر ابن حزم في كتاب « الإحكام » : سنة من سنن الكون في سقوط اللغة . فقال : « إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل ، بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم ، أو تنقلهم عن ديارهم ، واختلاطهم بغيرهم ؛ فإنما يقيد لغةَ الأمة وعلومها وأخبارها قوةُ دولتها ، ونشاط أهلها وفراغهم ؛ وأما من تلفت دولتهم ، وغلب عليهم عدوُّهم ، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم ، فمضمون منهم موت الخاطر ، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم ، ونسيان أنسابهم وأخبارهم ، وبيود علومهم ؛ هذا موجود بالمشاهدة ، ومعلوم بالعقل والضرورة » .

وقد أصاب ابن حزم في حكمه على الامة التى تقع تحت سلطان من لا ينطق بلسانها ، من أن لغتها تصير الى انحطاط أو ضياع . وهذه سنة لغات الامم التى يجدها الأجنبى في جهالة ، ويتمكن من أن يبقيها في جهالتها ؛ أما الامة المتيقظة لوسائل سلامتها وعزتها فانها تندفع في ابتغاء هذه الوسائل بكل ما تستطيع من حيلة ، وتسلك له ما تهتدى اليه من سبيل ؛ فلا تألوا جهداً في الاحتفاظ بلغتها ، والعمل لاعلاء شأنها، على الرغم من كل من يكيد لها ، ويبرى السهام ليرمى بها مقاتلها . وفي البلاد التى تنطق بالعربية شعور ساطع في نفوس شيوخها وشبابها ؛ ومن أثرهذه الغيرة التى تملأ ما بين جوانحهم ، وتهزهم أفراداً وجماعات الى النظر في إصلاح ما اختل من أمورنا ، وإعادة ما تقوض من مجدنا ؛ فنحن على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايتها ، وتفوق اللغات الراقية بغزارة مادتها وفضل بلاغتها ؛ وما ذلك من همم أبنائها وطموحهم الى الحياة الماجدة ببعيد .

تمهيد

لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلمت مفرداته ، وصحت دلالتها ، واستقام تأليفها • أما سلامة مفرداته ففى النطق بحروفها على مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص أو زيادة أو إبدال أو قلب في هيأة ترتيبها ، أو في حال حركتها وسكونها ، وأما صحة دلالتها فباستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب ، وأما استقامة تأليفها فبانطباقه على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطباتهم ، ولا تتحقق هذه المطابقة إلا برعاية أحكام التقديم والتـأخير ، والاتصال والانفصال ، والحـذف والذِكر •

وهل تتوقف في استعمال الكلم وتأليفها على معرفة وضعها الخاص ونظمها الوارد • بحيث لا نستعملها حتى يثبت لدينا من طريق الرواية كيف نطق بها العرب ؟ أو أنّ واضع اللغة أبقى طريق القياس مفتوحا فيسوغ لنا أن نلحق الكلم بأشباهها في هيأة مبانيها ، أو نسق تركيبها ، ونسوّيَ بينهما في الاحكام اذا أعوزنا السماع ؟ •

هذا موضع تشعبت فيه أنظار الباحثين في العربية ، فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس ، وتضافر عباراتهم على أنه من مآخذ اللغةِ ، يغلو بعضهم في التعلق به ، ويجرى فيه بغير عنان ، ولا يجد في نفسه حرجاً من أن يفقد الكلامُ صبغته العربية • ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في أوضاع الكلم ووجوه تأليفها •

والطريق الوسط بين هذين الطرفين وهو ما يبقى على اللغة شعارها

ويبسط في نطاقها بمقدار ما يتسوّغه الذوق العربى ، وتقتضيه العلوم على اتساع دائرتها ، والمدنية على اختلاف أطوارها ، وتجددِ مرافقها .

ولا تجد عالمًا أو علماء بلد اطّردوا في هذه الجادة ، ولم يحيدوا عنها فكانت جميع أقوالهم في محل الاعتدال . بل ترى القــول الحق والقياس الوسط يدور بين مذاهبهم ، فيصيبه هذا تارة ، ويصيبه مخالفهُ تارة أخرى ، وذلك شأن العلوم التى يكتفى في تقرير قوانينها بالدلائل الظنية اذا لم يتيسر إقامتها على قرارة اليقين .

الحاجة الى القياس في اللغة

وضعت اللغة ليعبر بها الانسان عما يبدو له من المآرب ، ويتردد في نفسه من المعانى • ومن البين جلياً أن المعانى تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر ، وتنتهى دونها أرقام الحاسبين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعانى ألفاظاً عيّنها كالسماء والمطر والنبات والعلم والعقل ، وتوسل للدلالة على يقينها بمقاييس قدّرها • والكلم التى تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودةٌ في جملة ما هو عربى فصيح •

ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها ، فيقع في نقيصة العى والفهاهة ، ويكثر من الاشارات التى تخرج به عن حسن السمت والرزانة ، ويرتكب التشابيه محاولا بها افادة أصل المعنى لا كما يستعملها اليوم حليةً للمنطق ، ومظهراً من مظاهر البلاغة •

ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به ، لكان الحرج الذى تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفى للمحاورات على اختلاف فنونها ، وتباين وجوهها •

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكّن الانسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها •

وقد يخطر على بالك أن في اللغة العربية ألفاظاً مترادفات بالغات

في الكثرة أن يكون للمعنى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء [1] ، وتودُّ لو صرف الواضع هذه المترادفات الى جانب من المعانى التى تركها لحكم القياس • وجواب هذا أن للمترادفات في بلاغة القول ، ورصانة تأليف الكلم ، واقامة وزن الشعر ، وتمكين القافية ، فضلا لا يغنى غيرها فيه غنَاءها ، فهى من مفاخر اللغة ، ودلائل سعة بيانها ؛ فالمترادفات تسد وجوهاً من الحاجة غير الوجوه التي يسدها القياس ، ولا تنسى أن الكثير من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات ، أو من ملاحظة اختلاف دقيق في الاحوال والصفات •

هذا وجه الحاجة الى القياس في صيغ الكلم واشتقاقها ولا يخفى عليك بعد هذا وجه الحاجة الى فتح باب القياس في نظم الكلام ، وما يعرض للكلم من نحو التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والاعراب والبناء ، والحذف والذِكر ؛ فان تباين الاغراض ، وتشعب العلوم ، وتفاوت عقول المخاطبين ، واختلاف أذواقهم ، مما يستدعى اطلاق العنان للمتكلمين يذهبون في البيان كل مذهب قيِّم ، ويتعلقون منه بكل أسلوب مقبول ، حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع ، والشاعر المُفلق ، والكاتب المبدع ، والمناظر المفحِم ، والمحاضر الغوَّاص على الدرر ، والعلامة المُجلى للمعاني الغامضة في أجمل الصور •

---

(١) ذكر صاحب القاموس في مادة (سيف) أن للسيف أسماء تنيف على الف اسم ، قال : وذكرتها في « الروض المسوف » .

أنواع القياس

وما الذي نريد بحثه فى هذه المقالات ؟

تجرى كلمة القياس عند البحث في معانى الألفاظ العربية وأحكامها فترد على أربعة وجوه :

(أحدها) : حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، واعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما ، كما يقال : أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالاعراب . والى هذا أشار الزمخشرى في بعض مقاماته بقوله : «ضارع الأبرار بعمل التوّاب الأوّاب ، فالفعل لمضارعته الاسم فاز بالاعراب» .

وكما يقال : دخلت الفاء خبر الموصول في نحو قولهم : «من يأتينى فله درهم» قياساً لموصول على الشرط لمشابهته إياه في إفادة العموم .

وكما يقال : نصبت «لا» النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على «انّ» لمشابهتها إياها في التوكيد ، فان «لا» تأتى لتأكيد النفى ، كما تأتى «إن» لتوكيد الاثبات .

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ، ويذكره النحوى تنبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح . وليس هذا الضرب من القياس داخلا في موضوع هذه المقالات .

(ثانيها) أن تعمد الى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجودا وعدما ، فتعدى هذا الاسم الى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ،

ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخامرته للعقل وستره ، فاذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدةالمطربة المخمرة للعقل ، فان من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرا تسمية حقيقية لغوية •

وان شئت مثالا آخر فانظر في اسم السارق عند من يقول : أنه موضوع لمن يأخذ مال الأحياء خفية ، فإنك تجد من ينبش القبور لاخذ ما على الموتى من آكفان ، قد شارك من يأخذ أموال الاحياء في وصف أخذ المال خفية ، ومقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن تجعل اسم السارق متناولا للنباش على وجه الحقيقة اللغوية ، وتكون هذه الحقيقة قد تقررت من طريق القياس لا من طريق السماع •

وهذا الضرب من القياس هو الذى ينظر اليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة « هل تثبت اللغة بالقياس [1] » •

(ثالثها) الحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع ، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة ، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ، ما ينطق به من أمثالها •

---

(١) من يرى أن القياس في اللغة على هذا الوجه غير صحيح يرى ان الخمر في لسان العرب غير خاص بالمعتصر من العنب ، بل يتناول المتخذ من تمر النخيل بمقتضى الوضع فتكون حرمته ثابتة بنفس الآية (انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان) واذا سلم اختصاص اسم الخمر في لسان العرب بالمعتصر من العنب قال : حرمة المسكر من غير عصير العنب ثابتة بالقواعد الشرعية القطعية والاحاديث الصحيحة النبوية كقوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام »

(رابعها) اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التأنيث ، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر ، قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ ، فتقول : قضيتُ الليلة التى ولدتَ في سرور ، أى ولدت فيها ، جاز لك أن تقول : هذا الكتاب الورقة تساوى درهما ، أي الورقة منه بدرهم .

وهذا النوع من القياس والنوع الذى قبله هما موقع النظر ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الاول بالقياس الاصلى وعن الثانى بقياس التمثيل .

القيـاس الاصلي

(ما يقاس عليه)

يجمع اللسان العربى تحت اسمه لغات شتى ، ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجوه هذا الاختلاف مفصلة في كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها ، أو حال من أحوالها : كالحركة والسكون ، أو الاعراب والبناء ، أو الفك والادغام ، أو التصحيح والتعليل ، أو الامالة والتفخيم ، أو ترتيب الحروف ، أو المدوالقصر ، أو الاتماموالنقص ، أو الاعمال والاهمال ، التذكير والتأنيث • وقد يكون الاختلاف في بعض الالفاظ من حيث وضعها في لغة لمعنى ، ووضعها لمعنى آخر في لغة أخرى ، ومن هنا كثرت الالفاظ المشتركة ، أو من حيث استعمال لفظ في لغة لمعنى ، واستعمال لفظ آخر في لغة غيرها لذلك المعنى ، ومن هنا اتسع باب الترادف حتى صار للمعنى الواحد مئات من الاسماء ، وقد تختلف هذه اللغات فيبعض وجوه النظم ، كتقديم عامل « كم » الخبرية عليها ، فانه يقدم في لغة ، ولا يقدم في أخرى •

تتفاوت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة ، وجميعها مايصح القياس عليه ، قال ابن جنى في الخصائص « اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء » وقال أبو حيان فيشرح التسهيل « كل ما كان لغةلقبيلة صح القياس عليه» •

وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ، فانه نزل بلسان عربى مبين ، ولا يمترى أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان

الذروة التى ليس بعدها مرتقى ، فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجارى فيما وصل الينا من شعر العرب ومنثورهم ، وما جاء على وجه انفرد به ، ولا نتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره ، ويذهبون بهمذهب التأويل ليوافق آراءهم النحوية ، قال الرازي في تفسيره « إذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى • وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن ، فاذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول ، فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته ، فلأنْ يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته كان أولى » •

وقال ابن حزم في كتاب الفِصَل « ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرىء القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطِرِمّاح أو لأعرابى أسدى أو سُلمى أو تميمى أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم اذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما ، لم يلتفت اليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل في احالته عما أوقعه الله عليه »

فمن الحق ان مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضى بالاحتجاج به في كل حال • ومن النحاة من ينتزع من المقدار الذى يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ، ويتخذه مذهباً ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها • ومن أمثلة هذا أنهم قرروا أنَّ « أنْ » المصدرية لا يجوز حذفها ، وأن نحو « تسمع بالمعَيدى خير من أن تراه » يحفظ ولا يقاس عليه • وقد جاء على نحو هذا المثَل قوله تعالى (ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا) ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة ، وأخذه بأحسن طرق البيان

فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ، والحق أن تتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحمل الآية مالا تطيقه بلاغتها من التعسف في التقــدير ، نبقيها على ظاهرها ، ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد له ابن جني في الخصائص شواهد متعددة ولا أخال أحداً يعوّل في مثل هذا على ذوقه فيقول : ان الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيــه بين المضاف والمضاف اليه بأحد معمولات المضاف ، فان مثـل هــذا لا يرجع فيه الى ملائمة الأذواق الخاصة ، بل مداره على ما يجرى به الاستعمال ، ويثبت في الرواية ، فما نجده واردا في الكلام الفصيح نعلم أنه لا يكدّر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يثلم من سور البــلاغة فتيلا .

ومما يقرّب لك أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه الى الذوق الخاص ، وأنه عائد الى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة في تلك اللغة ، أن اللغات تختلف فيه اختلافا كثيرا ، ففي اللسان الالماني ـ مثلا ـ يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، وربما كان الفعــل مركباً من قطعتين ، فيضعون القطعة الاولى في صدر الكلام ، ويلقون الاخرى في نهايته ، فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر . وتراهم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة . ولا شبهة أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف ، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض ، أو علامة استقبال الفعل بالفعل ، لا يقلّ في شدته عن ارتباط المضــاف بالمضاف اليه . ولا ننسى أن للمصدر المضاف صلة بمعموله تشبه صلته بالمضاف اليه .

حاول بعضهم الاعتذار عمن يقولون في الآية تأتي على وجه يخالف مذهبهم النحوي : هذا غير مقيس ، أو موقوف على السماع ، فقــال :

إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياساً مطرداً ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه ٠

وإذا سلموا أن ماجاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربي فصيح كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لان يقاس عليه ، أوهى من بيت العنكبوت ٠ وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفاً لما اشتهر في كلام العرب ، زيادة في أساليب القول ، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته ٠

الحديث الشريف

جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير الاحكام العربية ، وخالفهم العلامة محمد بن مالك ، فجرى على الاستشهاد به في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور ، وسبقه الى مخالفة النحويين في هذا الشأن أبو محمد بن حزم ، فقال عقب الكلام الذى نقلناه عنه في الاحتجاج بالقرآن الكريم « واذا وَجد ـ يعني الباحث في العربية ـ لرسول الله (ص) كلاما فعل به مثل ذلك (أي صرفه عن وجهه ، وحرفه عن موضعه) وتالله لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة ، وأيام كان بمكة أعلم بلغة قومه وأفصح ، فكيف بعد أن اختصه الله للنذارة ، واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه » .

وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المفصل في رد مذهب الجمهور ، لان الجمهور لم يمتنعوا من الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللسان لاعتقادهم النقص في فصاحة الرسول (ص) ، فهذا لا يخطر على بال أحد ألمّ بشيء من سيرته ، فضلا عن علماء عرفوا أنه كان أفصح من نطق بالضاد ، وأوتي من جوامع الكلم وعلم ألسنة العرب مالا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء من بعده ، وانما امتنعوا من ذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى ، وفي الرواة مولدون لم ينشأوا على النطق بالعربية الصحيحة ، والدليل على تصرف الرواة في ألفاظ الحديث بعد احتفاظهم بمعانيها ، وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافا كثيرا ، فترى الحديث الوارد في وقعة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية ، ومن هذه الالفاظ ما يكون جاريا على المعروف في كلام العرب ، ومنها ما يكون مخالفا . وتصرف الرواة في الأحاديث

هذا التصرف لانهم كانوا يوجهون همهم الى ما أودِعه الحديث من أحكام وآداب ، فمتى عرف الراوي أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته من جوانبه ، أطلقها غير ملتزم الألفاظ التي تلقى فيها المعنى أولا .

أما وجهة نظر ابن مالك فهي أن الاصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع ، خصوصاً أن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله ، والمجيزون لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الاولى وبهذا الاصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مرويّ بلفظه ، وهذا الظن كاف في تقرير الاحكام النحوية ، على أن الخلاف في صحة نقل الحديث بالمعنى انما يجري في غير ما لم يدوّن في الكتب ، أما ما دون في الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير نزاع كما نص على ذلك ابن الصلاح ، وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول حين كان أولئك الرواة الذين يتصرفون في ألفاظ الحديث – على تقدير تصرفهم – ممن يوثق بهم ويحتج في أحكام الألفاظ بعباراتهم .

ومما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف بين الفريقين أربعة أنواع من الأحاديث :

(أحدها) ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان ؛ فان المعروف في رواة الحديث بهذا القصد أن يحافظوا على ألفاظ الحديث نفسها كقوله(ص) (حمى الوطيس) أي اشتد الضراب في الحرب ، وقوله (مات حتف أنفه) أي مات على فراشه وقوله (الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا) .

(ثانيها) ما يروى للاستدلال على أنه (ص) كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه الى همدان ، وكلامه مع ذى المشعار الهمداني وطهفة النهدي ، وغيرهما .

(ثالثها) ما يروى لبيان أقوال كان يتعبّد بها أو أمَر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الادعية التي يدعو بها في أوقات خاصة .

(رابعها) الأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، واتحدت ألفاظها، فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ، فان كان تعدد الطرق يبتدىء بمن رووه عن النبي (ص) ، فالامر واضح ، فان انفرد بروايته صحابي وتعددت طرق روايته عن الصحابي ، صح الاستشهاد به أيضاً ، إذ تصرُّف الصحابي في الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به ، لأن ألفاظ الصحابة مما يحتج به في العربية . ومجمل القول أن الأحاديث التي تتعدد طرقها ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتج بعبارته في الاحكام اللغوية .

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على اشعار الجاهلية كامرىء القيس وزهير ، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، كحسان ولبيد ، والاسلاميين ، وهم الذين نشأوا في صدر الاسلام ، كالفرزدق وذي الرمة . وأما المحدَثون وهم المولّدون ، وتبتديء طبقتهم ببشار بن برد فلا يحتج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان ، وكان بشار قد هجا الاخفش ، فأورد الاخفش في كتبه شيئا من شعره ، ليكفَّ عنه [1] ، وكذلك سيبويه استشهد بشيء من شعر بشار تقربا اليه لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره [2] ، واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب الايضاح ببيت أبي تمام :

من كان مرعى عزمه وهمومه
روض الاماني لم يزل مهزولا

---

(1) كتاب الموشح للمرزباني ، (2) خزانة الادب للبغدادي

ولم يكن ذلك من شأنه ، لأن عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيرا [1] •

وذهب بعض علماء العربية الى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين ، وجنح الى هذا المذهب الزمخشري ، فقد استشهد ببيت لابي تمام في تفسيره وقال « وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه » ونحا هذا النحو العلامة الرضي ، فقد استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجي فقال في شرح درة الغواص « أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه » •

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة ، أما الثقة بصحة الكلام ، أو فصاحته ، فمدارها على من يتكلم بالعربية بمقتضى النشأة والفطرة ، وكيف يحتج بأقوال هؤلاء المولدين وقد وقعوا في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول فهذا أبو تمام يقول :

لعذلته في دمنتين تقادما
محوتين لزينب وسعاد

والصواب « تقادمتا » • وهذا المتنبي يقول :

فان يك بعض الناس سيفاً لدولة
ففي الناس بوقات لها وطبول

والصواب في جمع بُوق بُوَق أو أبواق •

ومن هنا يتبين لك أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض

---

(١) تاريخ ابن خلكان

الكلم الى استعمال أحد أهل العلم غير سديد ، فمن الخطأ أن يُردَّ على صاحب القاموس في قوله « والا نموذج لحن » بأن الزمخشري سمى كتابا له بالانموذج ، والنووي عبَّر به في المنهاج فقال «أنموذج المتماثل» •

وكم من إمام في العربيـة ينطق أو يؤلف بعبارة تخالف مذهبـه الصريح ، أفلم يشترط ابن هشام في كتاب المغني لدخول هاء التنبيه على الضمير كون خبره اسم اشارة ، ولم يحافظ على هذا الشرط فقال في خطبة الكتاب نفسه « وها أنا بائح » • ووقع صاحب القاموس في هذه الهفوة بعينها ، فشرط لاتصال هاء التنبيه بالضمير ما شرطه ابن هشام من الاخبار عنه باسم الاشارة ، ولم يأخذ نفسه بهذا الشرط ، فقال في خطبة القاموس « وها أنا أقول » •

ويؤكد لك عدم صحة الاحتجـاج بما ينطق به علماء العربيـة أن صاحب القاموس صرح بأن كلمة بعض لا تدخلها اللام وهو يعلم ــ كما نقل بعد هذا الحكم ــ أن سيبويه والاخفش قد استعملاها في كتابيهما •

فالحقُّ أن لا حجة فيما يلفظ به رواة الشعر أو علماء العربية إلا أن تذكره على وجه الاستئناس وأنت مالىء يدك بما هو حجة ، أو منتظر لأن تظفر بالحجة •

ولابن السيد البطليوسي وجهة أخرى في صحة الاحتجاج بشـعر أبي الطيب المتنبي ، هي أن البيت الذي سكت عنه علماء اللغة الذين تناولوا شعره ولم ينكروه عليه ، يلحق بما يصلح للاستشهاد به من كلام العرب ، ذلك أنه أورد في الاستشهاد على صحة اضافة « آل » الى الضمير قول المتنبي :

والله يُسـعد كل يوم جـده
ويـزيد من أعـدائه في آله

ثم قال : وأبو الطيب وان كان ممن لا يحتج به في اللغة ، فان في

بيته هذا حجة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس عنوا بانتقاد شعره ، وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين كابن خالوية وابن جني وغيرهما ، وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة آل الى المضمر ؛ وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء ، كالواحدي وابن عباد والحاتمي وابن وكيع ، ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على هذا البيت .

وهذا الذي يقوله البطليوسي في شعر المتنبي الذي لم ينكره أولئك العلماء والكتاب لا يرفعه من مرتبة الاستئناس به الى مرتبة أن يكون حجة عند علماء العربية الذين يجتهدون في تقرير أحكام اللسان .

ويحتج بالبيت الذي لا يعرف قائلة متى رواه عربي ينطق بالعربية بمقتضى السليقة ، وكان العرب ينشد بعضهم شعره للآخر ، فيرويه عنه كما سمعه أو يتصرف فيه على مقتضى لغته ، ولهذا تكثر الروايات في بعض الابيات ويكون كل منها صالحا للاحتجاج ، كما يحتج بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة ، واشتهر بالضبط والاتقان وان لم يعرف قائله وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب سيبويه بالقبول وفيها نحو خمسين شاهدا لم تعرف أسماء قائليها ، فانما يكون الرد وجيهـا اذا روى الشعر من لم يكن عربيا فصيحا ولم يشتهر بالضبط والاتقان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربى فصيح .

القياس على الشـاذ

للحكم الذي ورد به السماع النادر أربعة أنواع :

(أحدها) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لافي اللفظ عينه ، ولا فيمـا كان من نوعه ، وسيبويه يكتفي بهذا اللفظ الواحد ويتخذه أصلا يقيس عليه كل ما كان من نوعه ، ومثال هـذا شنأي في النسبة الى شنوءة . فقد اكتفى بهذا الشاهد ، وجعل وزن فعَلي قياساً في كل ما كان على صيغة فعولة ، مع أنه لم يقع اليه من شواهده الا هذه الكلمة المفردة .

وذهب الاخفش بكلمة « شنأي » مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه قياس ، وأخذ بالاصل الاول للنسب ، وهو إبقاء الكلمة على حالها ، فيقال في النسبة الى نحو فروقة فروقي ، ويتأيد السماع الذي عول عليه سيبويه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة الى فعيلة فَعَلي ، نحو حنَيفة وصَحيفة وبَجيلة ، فيقال في النسبة اليها حنفي وصَحفي وبجلي .

(ثانيها) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لايقام له في نظر الجمهور وزن ، ولا يجيزون لاحد النسج على مثاله ؛ وقـد حاد الأخفش عن هـذا السبيل حين سمع قولهم « هداوى » في جمع هدية ، فجعله مقيسا في كل ما كان لامه ياء ، وهذه الكلمة شاذة عن السـماع والقياس ، اذ المسموع والموافق للقياس في مثل هذا بقاء الياء بحالها ، فيقال في جمع هدية وعطية ومزية وبلية وتحية : هدايا وعطايا ومزايا وبلايا وتحايا .

ومن هذا القبيل أن القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعـل

الثلاثي المعتل العين بالواو وحذف آحد الواوين ، فيقال في اسم المفعول من « رام » مَرْوُم ، وورد في ألفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما ، فقال بعض العرب : ثوب مَصوُون ، ومسك مَدوُوف [1] ، وفرس مفوود . ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لأحد أن يقيس عليها ، وخالفهم في هذا المبرّد وألحقها بقبيل ما يقاس عليه .

(ثالثها) كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف ، حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس مثل استحوذ واستصوب ، فقد ورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب واوهما ألفا ، كما يقال استقام واستعاذ واستنار ، ومثل عُيَيد ؛ تصغير عيد ومقتضى القياس عُوَيد ، لأنه مثل عاد يعود ، والتصغير كالجمع يردُّ الاسماء الى أصولها .

ومن هذا النوع ما يرِد على الوجـه الموافق للقياس أيضا نحـو استحوذ واستصوب ، فقد ثبت عن العـرب أنهم قالوا : استحاذ واستصاب ، فيجوز لك العمل فيه على الوجهين ، بيد أن الوجه الاكثر في السماع هو الارجح في الاستعمال ، لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قلَّ في السماع وان كان أرجح من جهة القياس .

أما الالفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس نحو عُيَيد ، فيقتصر فيها علي ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بمذهب من يجيز اجراء الالفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع ، وسنحدّثك عن هذا في فصل « القياس في صيغ الكلم واشتقاقها » .

(رابعها) أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ، ومثال هذا أن المعروف في خبر « عسى » كونه مضارعا مقرونا بأن أو

---

(١) مبلول أو مسحوق ، وسمع مدوف على القياس .

مجرداً منها ، وورد اسماً صريحاً في أمثلة معـدودة ، فقالوا في المثـل « عسى الغوير أبؤسا » وقال الشاعر « لا تعذلن إني عسيت صائما » .

والخلاصة أن النحاة يختلفون في الوارد على وجه الشذوذ من حيث الاعتداد به في القياس ، وفي شرح الفصيح لابن خالويه « كان الاصمعي يقول أفصح اللغات ، ويلغي ماسـواها . وأبو زيد يجعـل الشـاذ والفصيح واحداً » .

وممن أنكر القياس على الشاذ ابن السراج ؛ فقال « ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى سمعت حرفا مخالفا لاشك في خلافه لهذه الاصول فاعلم أنه شذ ، فان كان سمع ممن ترضي عربيته ، فلابد أن يكون قد حاول به مذهباً ، أو نحا نحواً من الوجوه ، أو استهواه أمر غلطه » .

والمعروف في علم النحو أن الكوفيين يعتدّون بما ورد من الكلمات الشاذة ، ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يمتنعون من القياس على الشاذ ، ويذهبون في مثله الى أن قائله نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه ، ويردّونه الى الاصل المعروف عندهم على طريق من التأويل ، وبعض النحاة كابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب الكوفيين من اباحة القياس عليه ، بل يصفه بالشذوذ ، أو يجعله من قبيل ما دفعت اليه الضرورة . ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا في شروط صيغة أفعل التفضيل أن لا يكون أصل الوصف على وزن أفعل نحـو أبيض وأسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جارية في درعهـا الفضـفاضِ
أبيـض مـن اخت بنـي اباض

أنزله الكوفيون منزلة المقيس عليه ، وتأوله البصريون على أنه من قولهم « باض فلانا » اذا غلبه وفاقه في البياض ، وأبقاه ابن مالك

على ظاهره وطرحه الى المسموعات الشاذة .

ومن الاقوال الشاذة مالا تجد للتأويل فيه مساغا ، ومن أمثلته أن البصريين يمنعون أن تجمع الصيغة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر سالم نحو أسود وأحمر ، وأجازه الكوفيون تمسكا بقول الشاعر :

فما وجـــدت نساء بني تميم
حـلائلَ أسـودِين وأحمـرِينَ

ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد الا بطرحه الى النادرالذي لا يقوم عليه قياس .

والتأويل انما يقتحمه البصريون اذا كان اللفظ المخالف للمعروف في اللسان وارداً عن الفرد ونحوه ممن يتكلم باللغة المألوفة ، وأما اذا ثبت أنه لغة قبيلة ، فلا وجه لتأويله والخروج به عن ظاهره ، ولهذا أبطل ابن هشام تأويل أبي على الفارسي وأبي فزار لقولهم « ليس الطيبُ الا المسكُ » برفع المســك ، لأن أبا عمــرو بن العلاء أثبت أن رفع خبر « ليس » الواقع بعد « الا » لغة تميم .

والحق ـ فيما يظهر ـ أن مايجيء على غير القياس قسمان :

(أحدهما) أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة ، ووضع عام ، فتسمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام ، فهذه لا تصلح أن تكون موضعاً للقياس ، بل الكلمة أو الكلمتان لا تقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربى اذ يجوز أن تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة فان ألسنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ ، وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه .

وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربى الفصيح عن الشذوذ ، ولا يبالون أن يسمّوا خروج المولّد عنها بالخطأ واللحن ، وقد يصفون خروج العربى عن الاصول بالغلط ، بناء على أن العربيّ يستطيع أن يلحن اذا تعمد اللحن ، كما أنه يستطيع ان يتكلم بغير لغته اذا تعمد ذلك ، يذكر النحاة في شروط عمل « ما » عمل ليس في لغة أهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبرها على اسمها ، فورد قول الفرزدق :

« إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم أحدٌ »

فقدم خبر « ما » على اسمها ، فقالوا : قول الفرزدق هذا شاذ او غلط أي لحن ، لأن الفرزدق تميمي وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، ولم يدر أن من شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ؛ وقولهم: ان العربى لا يقدر أن ينطق بغير لغته ، محمول على تكلمه وهو على حال سليقته ، وأما عند تعمده النطق بالخطأ ، أو بغير لغته ، فذلك ميسور له من غير شبهة •

(ثانيهما) ما يرد في الكلام الفصيح ، وتتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة ، مثل آيات الكتاب الحكيم ،والاحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسميه قياساً نحو « معائش » بالهمز في احدى القراءات الصحيحة ، صح لنا أن نعطيها حكم استحوذ واستصوب فنتكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها ، ولكنا نرجع بأمثالها الى حكم القياس • وهو أن مفاعل لا تقلب الياء فيه همزا متى كانت الياء عيناً في بناء مفرده ، فان كان راجعاً الى النظم خالفناهم في دعوى خروجه عن القياس ، وصح لنا أن نعده فيما يقاس عليه وننسج على منواله ، ان أباه البصريون والكوفيون ، فلا نبالي أن تقدمَ معمول المصدر على

المصدر متى كان المعمول ظرفا أو جارا أو مجـــرورا ، وان منعـه جماعة من النحاة ، فلو قال أحد : رُزق فلان على خصمه الفوز أن قال : يعجبني أمام السلطان تكلمك بالحق ، لقضينا لقوله بالفصاحة ، إذ له أسوة بقوله تعالى : « ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله » وقوله تعالي : « فلما بلغ معه السعي » ولا نبالى تقديم معمول صلة أل على أل ، متى كان المعمول ظرفا ، أو جاراً ، أو مجروراً وان منعه كثير من النحاة ، فلو قال أحد : اني لزيد من المحبين لتلقينا قوله بالقبول ، إذ لم يزد على أن اقتدى بقوله تعالى : « وكانوا فيه من الزاهدين » وقوله تعالى : « وانا له لمن الناصحين » .

القياس على ما لا بد من تأويله

بخلاف الظاهر

قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع • ولا يستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف ظاهره ؛ ومقتضى مذهب فريق من علماء العربية المنع من القياس عليه وان كان وجه تأويله مما يسعه القياس • ومما يساق شاهداً على هذا قولهم في المصدر الذي كثرمجيئه حالا : إنه مقصور على السماع ، مع أنهم يؤولون المصدر باسم الفاعل، أو يقدرون معه مضافا يصلح أن يكون حالا ؛ فيكون المراد من المصدر نحو « بغتة » في قولهم « طلع زيد بغتة » اسم الفاعل ، أو محمل على أنه في التقدير « ذا بغتة » • واطلاق المصدر مراداً منه اسم الفاعل ، وحذف المضاف ، شائعان في الاستعمال بحيث لا يقفان عند حد السماع • وذهب بعضهم الى أنه من باب ما يقاس عليه • وهذا المذهب بالنظر الى ما يحتمله التركيب من الوجوه المقبولة في القياس ؛ مذهب وجيه ، ويشد أزره أن علماء البلاغة استحسنوا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة نحو زيد عدل أو رضا ، وهذه المبالغة قد تقصد عند ايراده مورد الحالية •

ومن هذا الباب قولهم : ان اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات • وجاءوا الى نحو قولهم « الليلة الهلال » وأولوه بتقدير اسم معنى وهو في هذا الشاهد لفظ « طلوع » مضافا الى الهلال •

والحق فيما يظهر أن المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما إذا لم

يقصد المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس ، أما اذا نوى في الكلام اسم معنى يضيفه الى المبتدأ ، فيستقيم به المراد ، فانه يلتحق بسائر الجمل التي يحذف فيها المضاف لقرينة تشير اليه .

ولنسق اليك بهذه المناسبة أمثلة مما عده بعض الأدباء خطأ وهو محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

أنكر الحريري قولهم « هو قرابتي » وليس هذا بمنكر من القول متى عرف المتكلم أن القرابة مصدر ، وعمد الى اطلاقه على الموصوف به على ضرب من المجاز أو التقدير .

وحكم صاحب المصباح على قولهم « اذّن العصرُ » بالخطأ ، والصواب اذّن بالعصر ، مع أن اسناد الفعل الى المفعول به ولو بوسيلة حرف الجر غير عزيز ، وانما يحكم عليه بالخطأ اذا صدر ممن لا يدري وجوه تصاريف الكلام العربي بفطرته أو بتلقين .

ويشاكل هذا قول ابن قتيبة في أدب الكاتب « الملة يذهب الناس الى أنها الخبزة ، فيقولون : أطعمنا ملة . وذلك غلط انما الملة موضع الخبزة » قال ابن السيد في شرحه « وليس يمتنع عندي أن تسمى الخبزة ملة لانها تطبخ في الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء اذا كان منه بسبب . أو يخرج على حذف المضاف الى خبز ملة » .

والصواب ما عرفته من أن التخطئة والتصويب في مثل هذا يرجع فيهما الى حال المخاطب ، اذ الذي يطلق الملة على نفس الرغيف ، ويظهر لك من قرينة حاله أو صريح مقاله أنه أطلقها على اعتقاد أنها موضوعة للرغيف بوضع حقيقي ، لا يخلص من سهام التخطئة ولو احتملت عبارته وجها من وجوه القياس الصحيح .

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة أيضا على قول العامة « تجوع الحرة ولا تأكل ثدييها » بأنه خطأ ، وقال : الصواب « بثدييها » فقال

ابن السيد في شرحه : أما ما يذهب اليه العامة من أن المعنى لا تأكل لحم ثدييها فهو خطأ ، ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف الى أجر أو ثمن ثدييها أو على المبالغة بجعل أكلها لأجر ثدييها بمكان أكل الثديين أنفسهما .

والتفصيل الذي سبق آنفا من النظر في مثل هذا الى حال المتكلم يجري هنا لولا أن العبارة مثل ، والامثال لا تغير ، فمن قصد بها ضرب المثل فقد أخطأ من جهة تحريف المثل وان كانت العبارة التي ينطق بها العامة في نفسها صحيحة متى صدرت ممن يلاحظ المضاف المحذوف أو يقصد الى ذلك الوجه من المبالغة .

سبب اختلافهم في القياس

من الجليّ أن العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلم ، أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتتبعون موارد كلامهم ، ويتعرفون أحواله ، فاذا وجدوا في الكلم نفسها أو في تأليفها حالاجرى عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة ، استنبطوا منها قاعدة ليقاس على تلك الالفاظ المسموعة أشباهها ونظائرها •

فمن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة ، فيجيز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقصر الامر على السماع •

وقد يستوى الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس ، ويستقله الآخر فلا يتخطى به حد السماع •

وقد يختلفون في القياس نظرا الى ما يقف لهم من الاحوال التي تعارض السماع ، فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الاقيسة بالشاهد والشاهدين ــ قالوا : ان صيغ المبالغة : فَعّال و مِفعال وفَعُول ، لاتعمل عمل اسم الفاعل ، وأخذوا يؤولون الشواهد التي سردها البصريون مثل « أخو الحرب لبّاسا اليها جلالها » واعتذروا عن عدم قبولها والتمسك بظاهرها بأن اسم الفاعل انما عمل لشبهه بالفعل المضارع في وزنه ، والصيغ المذكورة لم تجيء على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع • وأعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في العمل ، أخذا بتلك الشواهد وأبطلوا

ما اعتذر به الكوفيون ، فقالوا في جوابهم : ان المبالغة التي قوى بها المعنى في تلك الأبنية ، جبرت ما نقصها من الشبه في اللفظ ، فتقابل مشابهة اسم الفاعل للمضارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختصت به أبنية المبالغة ، فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العمل من غير تفاضل •

ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها : يختلفون في أمانة ناقلها ، أو في صحة عربية قائلها ، أو في وجوه فهمها واعرابها • ومن لا يثق بأمانة الناقل للكلام ، أو لا يسلم أن الكلام صادر ممن ينطق بالعربية الصحيحة ، لا يقيم لذلك الكلام وزنا ، ولا يعول عليه في شيء من أحكام اللسان • واذا تبادر الى ذهنك في فهم الكلام واعرابه وجه يفتح لك السبيل لأن تستنبط منه حكما ، وتقيم منه قاعدة ، فقد يتبادر الى ذهن غيرك في فهمه واعرابه وجه يطابق أصلا من الاصول الثابتة من قبل ، فيخالفك في ذلك الحكم ويراه خارجا عن سنن القياس ، ومبنيا على غير أساس •

القياس في صيغ الكلم واشتقاقها

نلقي في هذا الفصل نظرة على القياس في المصادر والأفعال واسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل والصفة المشبهة وفعل التعجب والنسب والتصغير والجموع .

ولا تحسبني متعرضا لهذه الابواب بتفصيل ، واضعاً يدي على كل حكم من أحكامها ، منبهاً على ما يصح أن يقاس عليه ، وما ينبغى أن نقف به عند حد السماع ، وانما هي كلمات أتناول بها بعض مباحثها ، وأريك أن الله تعالى لم يجعل علينا في اللغة العربية حرجا .

المصادر :

للمصادر في بعض اللغات غير العربية علامة لفظية أو علامتان لابد للمصدر أن يتصل بأحدهما كعلامة« en »في اللسان الالماني ، وعلامة « مك » أو « مق » في اللسان التركي ، أما الأصل الذي تلحقه العلامة في الألماني أو احدى العلامتين في التركي فله صيغ تختلف في مقدار الحروف وأحوالها ، فليس للمصادر في اللغة التركية صيغتان فقط ، ولا في اللسان الالماني صيغة واحدة .

أما المصادر في اللغة العربية فانها تختلف كذلك اختلافا كثيراً غير أنها لا تمتاز بعلامة أو علامات خاصة كما هو الشأن في اللغتين : التركية والالمانية . ومما تمتاز به العربية في هذا الباب أن مصدر فعل الواحد قد يجيء في صِيَغ متعددة ، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً ، كمصدر تم ، أو عشراً كمصدر لقى .

وقد بذل علماء العربية جهدهم في جمع متفرقها تحت مقاييس وجاءوا

الى هـذه المقاييس من ناحية الماضي والمضـارع فقربوا مآخـذها ما استطاعوا وانقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام :

(أحدها) مالا شبهة في صحة القياس عليه ، نحو « فعللة » مصدراً للفعل الرباعى المجرد كدحرج وعربد ونحو « إفعال » مصدراً للفعل الرباعي المزيد كأكرم ، ونحو « تفعيل » مصدراً للفعل المضعّف كعلّم ونحو « مفاعلة » مصدراً للفعل الرباعي أيضاً كخاصم ، ونحو «افتعال» مصدرا للفعل الخماسي كارتقى ؛ ونحو « تفعّل » مصدرا لما جاء على تفعّل كتكلّم .

(ثانيها) مالا يُختلف في قَصره على السماع ، لقلة ما ورد منه في الكلام ، كالمصـدر الوارد على « فِعّال » نحـو كَذب كِذّابا ، أو الوارد على فعّيلى نحو الحثّيثي للمبالغة في التحاث . أو ما جاء على فَعَلى نحو جَمَزَى ، وقد طعن الأخفش على بشار في قوله :

والآن أقصرَ عن سُمَيّة باطلي
وأشار بالوَجَلي عليَّ مشير

وقوله :

على الغَزَلى مني السلام فربما
لهوتُ بها في ظل مخضلّة زهر

وقال : لم يسمع من الوجل والغزل فَعَلى ، وانما قاسهما بشار . وليس هذا مما يقاس ، انما يعمل فيه بالسماع .

(ثالثها) ما جرى الخلاف في جواز القياس عليـه ، كطائفـة من مصادر الفعل الثلاثي ، نحو « فَعْل » مصدراً للفعل المتعدي كشرب ، وفهم ، ونصر ، ونحو « فعَل » مصدرا لفعل اللازم ، كفرح ، ونحو « فُعُول » مصدراً لفعَل اللازم ، كقعد وغدا .

وسبب الخلاف في القياس ان جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من

صيغ هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام ، فذهبوا فيها مذهب القياس .

ورأى آخرون أن أفعالا كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس قد وردت مصادرها في صيغ خارجة عن القياس ، فصرفتهم كثرةانتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها ؛ وذهبوا الى أن مصادر الافعال الثلاثية انما يرجع فيها الى السماع .

ثم انا الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان : فريق يجعلها مقاييس لمصادر الأفعال التي لم تسمع لها مصادر ، أما ما سمع له مصدر مخالف للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس [1] . وفريق آخرأفسح طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له ، فيكون للفعل الواحد مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع ، ومصدر ثابت بطريق القياس .

ووجهة نظر الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر دعت اليه الحاجة ، فيؤخذ به على مقدارها ، والأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة بها الي القياس ، قال أبو على الفارسي : ان الغرض مما ندونه من هذه الدواوين انما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فاذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس الى السماع [2] .

ووجهة نظر الفريق الثاني أن الافعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة ، قد استحقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس ، فورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس ، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على مقتضى القياس .

---

(١) هذا مذهب سيبويه والاخفش

(٢) ابن جني في تصريف ابي عثمان المازني

فعْلة

اذا قصد من المصدر الثلاثي الوحدة أتي به على وزن فَعْلة ولو لم يكن المصدر على وزن فَعْل ، فتقول في المرة من الرمي رَمية ، ومن الجلوس جَلسة ، ومن الذهاب ذَهبة ، ومن الاتيان أتية ؛ أما مازاد على الثلاثي فبالحاق التاء له وهو بحاله ، فتقول : اكرامة ، وارتقاءة ، واستدراجة ، تريد واحدة من الاكرام والارتقاء والاستدراج ، هذا هو القياس • ونقل انهم قالوا : اتيانة ولقاءة ، وهذا من الشاذ الذي لا يصح القياس عليه الا أن يضطر اليه شاعر فيرتكبه على قبح فيه • قال الليث : لا تقل : اتيانة واحدة الا في اضطرار شعر قبيح • لأن المصادر كلها اذا جعلت واحدة ردت الى بناء « فَعْلة » وذلك اذا كان الفعل منها على فعَل أو فعِل [1] •

الافعال

اذا كان بين نوع من الافعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع أو في أغلب الاحوال بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يمنع من تقرير القوانين العلمية ، صح لك أن تستدل باحدهما على الآخر ، فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن «استفعل» أو « يستفعل » مثلا ؛ على أن صيغة مصدره « استفعال » كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعل والمضارع يستفعل دون أن تتوقف على السماع •

فان كان اللزوم من جانب الفعل وحده ، كأن يكون لنوع من الافعال وزن واحد من المصادر ، نحو « فَعَل » المتعدى كنصر ، فوزن مصدره فَعْل لا غير ، ولكن وزن فَعْل لا يختص بمصدر فَعَل بل يكون لمصدر فَعِل أيضا نحو فهم ، فلا تستطيع اذن أن تستدل بمصدر ورد في وزن فَعْل على فعله الماضي أو المضارع ، اذ لا تدري كيف

---

(١) لسان العرب في مادة (أتي)

تنطق بالفعل وهو محتمل لان يكون من باب نصر أو فهم .

واذا قيل لك : هل تستدل بالمضارع على الماضي الثلاثي ، أو بالماضي الثلاثي على المضارع ؟ أمكنك أن تستبين الجواب مما كنا بصدد بيانه ، فتنظر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع ، فان كان بين الوزنين تلازم ولو على وجه الاغلبية الكافية لتقرير القواعد ، مثل : التلازم الحاصل بين « فعِل » غير حلقي العين أو اللام ، كعلم وفهم ، ومضارعه فان مضارعه لا يأتي الا على وزن يفعَل ، ويفعَل أيضا متى كان غير حلقى العين أو اللام ، لا يكون ماضيه إلا على وزن « فعل » فاذا سمعتهم ينطقون بمضارع النوع الذي وصفنا ، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضي ، فلك أن تقيسه على أمثاله ، وتصوغه على مثال حذر يحذر .

فان كان اللزوم من ناحية واحدة ، كأن يكون من ناحية الماضي فقط نحو « فعُل » بضم العين ، فان مضارعه لا يأتي إلا على وزن « يفعُل » بضمها أيضاً ، صح لك الاستدلال بالماضي على المضارع لأن المضارع في هذا الوزن لا يتخلف عن الماضي ، ولا يصح لك الاستدلال بالمضارع على الماضي ، لان وزن يفعُل لا يختص بالماضي المضموم العين ، بل يأتي مضارعاً لفَعَل المفتوح العين نحو نصر وكتب .

فاذا سمعتهم ينطقون بفعل ماض من باب فعُل ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه ، فلك أن تقيسه على أمثاله وتصوغه على مثال يسهُل ويجزُل .

وكذلك يكون الحكم في الافعال الرباعية نحو أكرم ، والخماسية نحو اصطفى ، والسداسية نحو استقبل ، فان كلا من فعلها الماضي وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد ، فلك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فيغنيك الماضي عن سماع المضارع ، والمضارعُ عن سماع الماضي .

فان كان الفعل الماضي من باب « فعَل » بفتح العين ، فهذا يأتي مضارعه في وزن يفعُل تارة ، نحو نصر ينصر ، ويأتي في وزن يَفعِل تارة أخرى نحو عدل يعدِل ، وأمثلة كل من هـذين الوزنين كثيرة ، ومقتضى اختلاف حال المضارع الآتي ماضيه من باب « فعَل » أن لا يكون الماضي دليلا على المضارع ، بل اذا ورد ماض من « فعَل » توقفنا في صوغ مضارعه على السماع ، ولكنا نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه اذا لم يسمع لفعـل جاء على وزن « فعَل » فعل مضـارع بحيث لم يدر كيف نطق به العرب فللمتكلم الخيـار في أن يصـوغه مضموم العين أو مكسورها إلا أن يكون حلقى العين أو اللام فيتعين الفتح ، قال صاحب المصباح في خاتمة كتابه وهو يتكلم على تصريف « فعَل » المفتوح العين : أما المضارع إن سـمع فيه الضم أو الكسر فذاك ، وإن لم يسمع في المضـارع بناء فان شئت ضممت وإن شئت كسرت إلا الحلقى العين أو اللام • فالفتح للتخفيف والحاقا بالاغلب • وقال الرضي في شرح الشافية وهـو يتكلم على مضارع فعـَل أيضاً « وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد ، وقال : كلاهما (الضم والكسر) قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ، ويقبح استعماله فان عـرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعملا معاً ؛ وليس على المستعمل شيء [١] »

ونظر بعضهم الى أن الاكثر في مضارع فعَل الكسرُ فجعل الكسر هو القياس [٢] •

ومن الصيغ المختلف في القياس عليها صيغة « أفعل » أعني الفعل الثلاثي الذي تدخل عليه همزة النقل ، فتعديه الى مفعول واحد إن كان لازما ؛ أو الى مفعولين ان كان متعديا الى ممفعول واحد ، أو الى ثلاثة مفاعيل ان كان متعديا الى مفعولين •

---

(١) هذا ما اختاره ابو حيان (٢) هذا مذهب الفراء

رأى بعض علماء العربية أن باب أفعل كله سماعي ؛ ولا يدخل شيء منه في دائرة القياس • وذهب آخرون الى أن دخول الهمزة على اللازم ليتعدى الى مفعول واحد ، قياسيّ ؛ نحو جلس وأجلسته ، فان كان في أصله متعدياً الى واحد ، فدخول الهمزة عليه سماعي ، نحو لبس الثوب وألبسته إياه • وذهبت طائفة الى أن دخولها على اللازم أو المتعدى الى واحد مقبول في القياس ، وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدى الى اثنين ليتعدى الى ثلاثة صحيح في القياس ؛ وأعطى هذا الحكم لظن وحسب وخال وزعم وان لم يرد به سماع •

وسبب اختلافهم أن من نظر الى أفعال كثيرة تدور في كلامهم ولم يدخلوا عليها همزة النقل نحو ظرف وضرب ومدح ، فلم يقولوا : أظرفه ، ولا اضرب زيداً عمراً ؛ او أمدحه فلانا ، جعل ذلك دليلا على أنهم لم يقصدوا لجعله قياسا مطردا ، فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع •

ومن نظر الى أن استعمال همزة النقل لتعدية اللازم بالغ في الكثرة الكفاية لاجراء القياس وأن كثرة دخولها على المعتدي لواحد دون ما يكفي للقياس ، فرق بين النوعين ، فجعل دخولها على اللازم مقيساً ، ووقف دخولها على المتعدي الى واحد على السماع •

ومن نظر إلى أنها تدخل على اللازم والمتعدي الى واحد بكثرة وهذه الكثرة المتحققة في النوعين تكفي في نظره لاباحة القياس ، سوّى بينهما وجعلهما في صحة القياس سواء • وأما اجازة الأخفش لدخولها على الفعل المتعدي لمفعولين ، فالحاقا لظن وأخواتها ، بأعلم وأرى ، لتشابههما في العمل والدلالة على معنى قائم بالقلب •

ونظر السهيلي في معاني الأفعال فقرر مذهباً رابعاً ، وهو أن كل فعل يكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو قام وقعد وجرى وفهم ، صح لك أن تقول فيه أفعلته ، فاذا قلت : أقمته

أو أقعدته أو أفهمته فمعناه جعلته على صفة القيام أو العقود أو الفهم : ولا تقول أمدحته زيداً ، أو أشتمته إياه ، أو أذبحته الكبش ، لأن العامل في هذه الأفعال لم يصر منها على هيأة لم يكن عليها ، ولم يحصل له في ذاته وصف باق .

ومن الصيغ المختلف في إجرائها مُجرى المقيس عليه وزن « فعّل » وقد سمع هذا الوزن في الفعل اللازم ليتعدى الى واحد ، نحو حسّن وقبح وجدّد ، وفي الفعل المتعدي الى واحد يتعدى الى مفعولين ، نحو ملّك وبلّغ وركّب ، ولم يستعمل التضعيف في المتعدي إلى اثنين ، ليتعدى الى ثلاثة .

اختلف علماء العربية في هذه الصيغة ، فرأى بعضهم أن تضعيف الفعل ورد بكثرة تقتضي فتح باب القياس ، فتجاوز به حد السماع ، وتدبر آخرون في كلام العرب فوجدوهم يُعدّون أفعالا بهمزة النقل نحو أضحكه وأضجره وأظهره وأزهقه وأرشده وأتحفه ، وأشبعه وأصلحه وأغضبه ، ويعدّون أفعالا أخرى بالتضعيف ، نحو شرّفه وقدّسه وحلّمه ونظّفه ، ويجمعون في أفعال بين همزة النقل والتضعيف ، نحو ذكّره وأذكره ، وأضافه وضيّفه ، وشرّده وأشرده ، وطيّبه وأطابه ، وبعّده وأبعده ، وفسّده وأفسده ، وظمّأه وأظمأه ، وجوّعه وأجاعه ، فقالوا : يؤخذ في كل فعل بما ورد عن العرب ، وقد بين علماء اللغة في كل فعل الوجه الوارد في الاستعمال من تعديته بهمزة النقل ، أو بالتضعيف ، أو بالوجهين كليهما فيجب اتباع ما سمع من العرب ، فان لم نعلم له وجهاً من هذين الوجهين في كلام العرب ، لم يستقم لنا طريق القياس ، وليس لك أن تقول : ظرّفته أي جعلته ظريفا كما ساغ لك أن تقول : حلّمته اذا جعلته حليما ، ولا ضخّمته أي جعلته ضخما ، كما ساغ لك أن تقول : فخّمته أي عظمته .

ومن الصيغ المحتملة لان تكون موضع اختلاف علماء العربية في اعطائها حكم القياس « انفعل » الآتي مطاوعا لفعَل الثلاثي ، فقد عده بعضهم من قبيل ما يسمع ولا يقاس عليه [1] •

ونحابه آخرون نحو ما يقاس عليه ، وقالوا : ان الباب في مطاوع فعل هو انفعل ، نظرا الى كثرة ما ورد من هذا التصرف في الكلام الفصيح •

ومن نظر في كلام العرب ، وجد لصيغة انفعل بابا هو مجيئه مطاوعا لما كان على « فعَل » من الافعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح ، وقسته فانقاس ، وليس من بابه الأفعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح ، وقسته فانقاس ، وليس من بابه الافعال الرباعية نحو أخرجته فانخرج ، وأصلحته فانصلح ، ولا الافعال الثلاثية التي لا علاج فيها ولا تأثير نحو فقدته أو وجدته أو علمته ، لأن فقدته بمنزلة قولك لم أجده ، ووجدته بمنزلة قولك حصل الشيء ، وعلمته في معنى حصلت صورته في نفسك ، وليس في عدم وجودك للشيء ، أو حصوله بين يديك أو تقرر صورته في ذهنك علاج منك حتى يصح لك أن تأتي له بالمطاوع الذي هو بمعنى قبوله للفعل •

فمن قصر « انفعل » على مطاوعة « فعَل » الذي يكون فيه علاج وتأثير نحو فصلته فانفصل وخدعه فانخدع ، وذهب الى أن هذا هو بابه المقيس فقد أصاب في الاجتهاد ، وأما ما ورد من قولهم أطلقته فانطلق وأزعجته فانزعج وأفردته فانفرد ، فموقوف على السماع •

ويذهب بعض فلاسفة العربية الى أن ما جاء من هذا القبيل محمول على تقدير أن العرب نطقوا بالفعل الثلاثي ، ثم استغنوا عنه بالفعل الرباعي فنحو انطلق جاء مطاوعا لذلك الفعل الثلاثي المقدر ، ولم يقصد

---

(1) شرح الرضي للشافية

الى أن يكون مطاوعاً لأطلق ، وهذا الوجه ظاهر فيما ورد فعله الثلاثي على قلة نحو انغلق ، فقد ورد في استعمال قليل غلق بمعنى أغلق .

افتعـــل

ومن الافعال المزيدة « افتعـــل » وهـــذا الوزن يأتي مرادفا لفعله الثلاثي اللازم نحـــو رقي وارتقي . وعدا عليـــه واعتدى . أو مرادفا للمتعدي نحو خلسة واختلسه ، وحازه واحتازه ، وصاده واصطاده . ولا خلاف في أن هذا النوع سماعي . فليس لك أن تجيء الى فعـــل ثلاثي لازم أو متعد . وتصوغ منه فعلا في وزن افتعل موافقا له في لزومه أو تعديه . ومن أجل هذا حـــكموا على أن احتار بمعنى حار ، واقتطف بمعنى قطف ، خطأ ، حيث لم يرد ان العرب تكلموا به .

وقد يأتي افتعل مطاوعا لفعل ثلاثي متعد . نحو جمع القوم فاجتمعوا وشوى اللحم فاشتوى . وهز الشجرة فاهتزت . ورد الشيء فارتد . وزاده فازداد . ورفعـــه فارتفع . وستره فاستتر . أو مطاوعا لفعـــل رباعي . نحو أنهضته فانتهض . وهذا ما يحتمل أن يكون مقيسا . ولكن علماء العربية يقفون به عند حد السماع . فليس لك أن تقول : غرسته فاغترس ولا مسحته فامتسح . كما لا يسوغ لك أن تقـــول : أفسدته فافتسد . ولا أجلسته فاجتلس .

باب المغالبة

ومن المحتمل لأن يكون موضع قياس الفعل الماضي والفعل المضارع يصاغان لمعنى المغالبة . فان الماضي يرد في وزن فَعَل . والمضارع في وزن يَفعُل فتقـــول : كارمني فكرَمته أي غلبته في الكرم . أو إن كارمني اكرُمه أي أغلبه في الكرم . وهكذا تقول : خاصمني فخصمته وأخصُمُه . وفاخرني ففخَرته وأفخرُه . وشاتمني فشتمته وأشتُمه . ولكن علماء العربية مع اعترافهم بكثرة ما ورد منه يقصرونه على السماع .

قال سيبويه في الكتاب « وليس في كل شيء يكون هذا . ألا ترى أنك لا تقول : نازعني فنزَعته أنزُعه . استغني عنه بغلبته » وقال الرضي في شرح الكافية « ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لفظ أردت الى هذا الباب » .

واذا لم يصل باب المبالغة ان يكون مقيسا . فمعنى هذا انك لا تأخذ من صيغة المفاعِلة ماضيا ومضارعا لمعنى المغالبة على وجه القياس . أما اذا ورد فعل ماض للمغالبة ، فلك أن تتكلم بمضارعه في وزن يفعُل من غير توقف على سماع ، وذلك معنى قول بعض علماء الصرف : ومن القياسي ضم عين للمضارع في باب المغالبة .

اسم الفاعل والصفة المشبهة

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كلا منهما يدل على ذات وصفة قائمة بها ، ويفترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة ، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها ، والأصل فيما يقصد منه الحدوث أن يجيء على وزن فاعل ، نحو كاتب وعالم ، أو يفتتح بميم مضمومة ، ويكسر ماقبل آخره ، نحو مُكرِم ، ومخترِع ، ومُستكشِف ومن ثم اشتهر ما يجيء في هذه الأوزان باسم الفاعل ، والأصل فيما يدل على الثبوت أن يجيء على نحو فَعْل كضَخم ، وفَعَل كحَسَن ، وفعِل كفرِح ، وأفعل كأبيض ، وفَعيل كجميل ، وفَعلان كعجلان ، ولذلك يدعى ما يجيء على هذه الأوزان بالصفة المشبهة .

ومن سعة بيان اللغة العربية أنك اذا أردت من الصفة المشبهة إفادة حدوث الوصف ، حولتها الى صفة « فاعل » فتقول في نحو حسن وعفيف وشريف وميت وضيّق ومريض وجواد : حاسن ، وعاف ، وشارف ومائت وضائق ومارض وجائد ، وتقول ذلك قياساً لا تتقيد فيه بسماع .

وأوزان الصفة المشبهة عند علماء العربية سماعية ، فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو فعل أو فعَل أو فَعلان أو أفعل دون أن ينطق به العرب ، ما عدا فعيلا ، فقد ذهب بعضهم الى صحة القياس عليه ، لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ ، وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم تدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة ، ولايبقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها •

ويقوم مقام اسم الفاعل فعّال ومفعال ، وفعول وفعيل وفَعِل ،وهذه المسماة عندهم بأمثلة المبالغة ، نحو نظار ومنحار وصبور وعليه وحذر •

ومن علماء العربية من يذكرها ، ويضرب لها الامثال ، ويبسط أو يوجز في الخلاف الجاري في أعمالها عمل اسم الفاعل ، ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة ، ومنهم من يصرح بصحة القياس في بناء فعّال [٢] خاصة ، ووجه هذا المذهب أن صيغة فعال وردت في مقدار من الكلم الفصيح يكفي لصحة القياس عليه •

ومما يستعمل للمبالغة في وصف الفاعل فِعّيل ، نحو « خريج » بمعنى أديب ، وقد صاغ فيه العرب ألفاظاً كثيرة ، ولكن علماء العربية يقفون به عند حد السماع ، وهذا ابن دريد قد سرد له في الجمهرة أمثلة كثيرة ، ثم قال : « اعلم أنه ليس لمولد أن يبني فعيلا الا ما بنته العرب ، وتكلمت به ، ولو أجيز ذلك لقلب أكثر الكلام ، فلا تلتفت الى ما جاء على فعيل مما لم تسمعه الا أن يجيء فيه شعر فصيح » •

اسم المفعول

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن « مفعول » فان زاد الفعل على ثلاثة أحرف جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل في افتتاحه بميم مضمومة ، وخالفه بفتح آخره بدل الكسر •

---

(١) روح الشروح على القصود

ذلك قياس اسم المفعول الذي لا يختلف في صحته ، فاذا ورد فعل متصرف ، فلك أن تصوغ منه اسم مفعـول ، لا تتوقف في ذلك على سماع ونقل عن الرماني أنه قال : « لا يقال من « نقَع » اسم مفعول والقياس يقتضيه » ولم ير أبو حيان وجهاً للتقيد في مثل هذا بالسماع فقال : ان نقع كضرب ، فكما يقال في مفعول ضرب مضروب يقال في مفعول نقع منقوع .

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغاً أخرى ، ومن هـذه الصيغ مالا خلاف في قصره على السماع لقلة ما ورد منه ، وهي فِعْل كذبح ، بمعنى مذبوح ، وفَعَل كنقص بمعنى منقوص . وفعاله كلقاطه ملقوط . ومنها ما اختلفوا في جعله مقيسا ، وهو فعيل كقتيل بمعنى مقتول ، وصريع بمعنى مصروع . فوقف به فريق عند حد السماع ، وفتح طائفة باب القياس لنوع منه ، وهو ما لم يجيء من فعله فعيـل بمعنى فاعل ، فيقال بمقتضى هذا المذهب حسـيد بمعنى محسـود ، وشهيد بمعنى مشهود حيث لم يجيء فعيل فيه بمعنى فاعل ، ولا يقال نصير بمعنى منصور ، أو عليم بمعنى معلوم ، أو رحيم بمعنى مرحوم ، لانه جاء نصير بمعنى ناصر ، وعليم بمعنى عالم ، ورحيم بمعنى راحم .

وسبب الخلاف ان « فَعيلا » ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة ، والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة ؛ ولكنهم رأوها غير كافية لفتح باب القياس ، ورأتها الطائفة الثانية كافية لصحة القياس ، ولكن قصروا القياس على ما لم يجيء من فعله فعيل بمعنى فاعل ، حذراً من التباس وصف المفعول بوصف الفاعل ، وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج فانه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس ، مع اجتناب اللبس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام .

فعل التعجب وافعل التفضيل :

للتعجب صيغتان هما ما أفعله ، وأفعل به ، وللتفضيل صيغة هي أفعل ، وهذه الصيغ مطردة في كل فعل استوفى الشروط المعتد بها عند علماء العربيـــة • ومن الشروط المختلف فيهـا اختصاص هذه الصيغ بالأفعال الثلاثية ، تمسك الجمهور بهذا الشرط ، ولم يجيزوا اشتقاق فعل التعجب ولا أفعل التفضيل من الافعال الرباعية فما فوقها ، ووردت ألفاظ عن العرب أخذوها مما فوق الثـلاثي ، فحملها الجمهـور على الشذوذ ، ووقفوا بها عند حد السماع ، ووجهة نظر الجمهور أن صيغ التعجب والتفضيل لا تحتمل أكثر من ثلاثة أحرف مزادة عليها الهمزة التي هي أول ما تمتاز به الصيغة ، فان كانت حروف مازاد على الثلاثي كلها أصول ، نحو عربد لزم متى اشتق منه التعجب أو التفضيل اسقاطُ حرف أصلي من بناء الكلمة ، وفي ذلك خلل لا داعي الى ارتكابه • وهناك طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفضيل نحو ما أشد عربدته، أو هو أشد عربدة ، وان كانت حروف ما زاد على الثلاثي مزيدة نحو انفعل أو افتعل أو استفعل ، فهذه الأحرف يؤتى بها في الفعل لمعان ، ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفضيل ضاعت تلك المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين •

وخالف الجمهورَ في هذا الشرط ثلاثُ طوائف :

(١) طائفة تجيز أخذ التعجب والتفضيل من « أفعل » الذي تكون همزته في أصل وصنعه نحو أظلم الليل ، دون ما تكون همزته للنقـل نحو أجلس ، ووجهه أن الهمزة في نحو أظلم لم تدل على معنى خاص فلا ينقص بحذفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل •

(٢) طائفة تجيز أخذهما من « أفعل » لا فرق بين ما تكون همزته في أصل وضعه ، وما تأتي همزته لتعديته الى مفعول لا يتعدى اليه من

قبل ، واعتمد هذا المذهبَ على أنه سمع من العرب أخذهما من «أفعل» بكثرة تكفي لأن تجعله موضع القياس ، نحو هو أعطاهم للدنانير ، وأولاهم للمعروف ، وأكرمهم من كل أحد .

(٣) طائفة تجيز أخذهما من كل الافعال الثلاثية المزيدة ، كانفعل واستفعل ونحوهما ، ويرى هؤلاء أن تلك المعاني المستفادة من الحروف الزائدة يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائن لفظية أو حالية .

وذكروا في شروط صوغ التعجب وأفعل التفضيل أن يكون الفعل مما يقبل التفاضل ، وقالوا : لا يقال : ما أموته ، لان الموت لا يقع به التفاوت ، ومقتضى هذا التعليل صحة أن يقال ما أموته ، متى جاء على وجه يحتمل التفاضل ، كأن يكثر في بلد الموت ، فتقول ما أموت أهل هذا البلد أي ما أكثر موتهم ، ولا يبقى سوى ان ما أموته لم يسمع من العرب بوجه ، فنرجع الى حكم الافعال التي تحققت فيها شروط أخذ فعلي التعجب واسم التفضيل ولم يبلغنا أن العرب نطقوا بهما أو بأحدهما على طريق خاص ، وسنمر بهذا البحث بعد صفحات قليلة ان شاء الله .

وذكروا في شروط صوغهما أن لا يكون الفعل مبنيا للمجهول ، وهذا في حال ما يحصل به لبس ، نحو ما أضرب زيدا ، فانه يسبق الى الذهن أن التعجب من وصف الفاعل لا من وصف المفعول ، فان كان القصد من التعجب واضحاً كأن تقول ما ألبسَ هذا الثوبَ ، تتعجب من كثرة لبس صاحبه له ، فذلك ما يراه بعض الائمة [1] قياساً سائغاً ، اعتماداً على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب ، نحو ما أشهره وما أخصره ، ومن أمثالهم (أشغل من ذات النحيين) .

اسم الآلة

يصاغ من الفعل اسم للالة التى يعمل بها ، ويجيء على وزن مِفعَل

---

(١) ابن مالك في التسهيل

نحو مخيَط ، ومِفعَلة نحو مِطرَقة ، ومفعال نحو مفتاح ، وأورد صاحب المفصل هذه الاوزان الثلاثة ، وقال : هذا قياس مفرد في جميع الافعال الثلاثية .

ووجه اشتراط ان يكون الفعل ثلاثيا هو ان الافعال المزيدة يؤتى بها لمعان زائدة على أصل معنى الفعل ، ووزن مفعل ومفعلة ومفعال لا يسع الا ثلاثة أحرف وهي أصول الفعل ، فلو صيغ من المزيد اسم في أحد الاوزان الثلاثة لفاتت المعاني التي تدل عليها الأحرف الزائدة في الفعل ، وكذلك أخذه من الرباعي المجرد يستدعى حذف أحد حروفه ، فيختل اللفظ ، فان ورد اسم الآلة من غير ثلاثي فهو خارج عن القياس ، فلك أن تستعمله كما استعمله العرب وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح .

وصرح بعض الكاتبين في الصرف باشتراط أن يكون الفعل متعديا ولعلهم نظروا الى أن أكثر ما ورد منه اسم الآلة الافعال المتعدية ، ونحن نجد في الامثلة اسم الآلة ما هو مصوغ من فعل لازم نحو معراج ومعرج للسلم ، ونحو مِرقاة للدرجة ، ومن استأنس باهمال كثير من علماء الصرف لشرط التعدي ، واقتصارهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثيا ، وذهب الى صحة اشتقاق اسم الآلة من الافعال اللازمة عند الحاجة ، لا نراه ذاهبا مذهبا بعيدا ، فلو وضعت آلة للسّباحة وبدا لجماعة أن يسموها مِسبَحة أو مِسبَحا لم يكونوا — فيما نراه — مخطئين .

مَفعَلة

يشتق العرب للمكان الذي يكثر فيه شيء اسما من ذلك الشيء على وزن مَفعَلة ، فقالوا : أرض مأبَلة أي ذات إبل ومأسَدة أي ذات أسود ، ومسبعة أي ذات سباع ، ومبطخة أي كثيرة البطيخ ومقثأة أي كثيرة القثاء ، وقالوا للارض كثيرة اللصوص : مَلصَّة ، ولكثيرة الرمان مَرمَنة ، ولكثيرة الخزان [1] مَخزَّة .

(1) ذكور الارانب

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية في القياس عليها ، فمنهم من وقف به عند حد السماع مع اعترافه بكثرة ما سمع منه ، وفي كتاب سيبويه ما هو ظاهر في جواز القياس ، فقد قال : في حديثه عن هذا الباب « وليس في كل شيء يقال الا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تتكلم به » قال صاحب المحكم في حكاية كلام سيبويه : يعني لم تقل العرب في كل شيء من هذا ، فان قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه .

وممن صرح بصحة القياس فيه مُظهر الدين صاحب شرح المفصل المسمى بالمكمل اذ قال : » اعلم أنهم اذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان ، وضعوا لها مَفعلة ، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي كقولك أرض مَسبعة أي يكثر فيها السباع ، وساق بعد هذا أمثلة كثيرة .

ومقتضى هذا المذهب صحة أخذ مَفعلة من كل اسم ثلاثي يكثر معناه في أرض ، نحو الذهب ، فتقول في الارض كثيرة الذهب مَذهبة .

الاشتقاق من أسماء الاعيان

تصّرف العرب في أسماء الاعيان على وجه الاشتقاق ، فأخذوا منها أفعالا في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين الى غير ذلك من الصيغ التى تنتزع من أسماء الاحداث ، وورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا في هذا التصرف الى غاية بعيدة ، ووجدنا علماء العربيـة قد صرحوا بصحة القياس على بعض أنواعه ، منها اشتقاق الفعل من أسماء الاعيان لاصابتها ، أو امالتها ، أو العمل بها ، قال ابن مالك في التسهيل : « ويطرد صوغ « فَعَل » من أسماء الاعيان لاصابتها ، نحو جَلَده ، ورأسه ، أو اانالتها ، نحو شحَمه ، ولَحَمه : أطعمه ذلك ، أو عمل بها ، نحو رمَحَه ، وسَهمه : أصابه بالرمح والسهم » .

وذكر بعد هذا نوعين يظهر من عبارته أنهما غير مقيسين ، وهمـا اشتقاق الفعل من اسم العين التى عملتها أو اشتقاقه من اسم العين التى أخذتها ، فقال : «وقد يصاغ (أي فَعَل) لعملها نحو جدَر وبأر : عمل الجدار والبئر ، أو أخذِها ، نحو ثلَث المال وربَعه : أخذ ثلثه وربعه ، الى العشر » .

ومن أنواعه المقيسة اشتقاق اسم للارض على وزن مفعلة مما يكثر حصوله فيها ، نحو مأسدة ومقثأة ومذبَة [1] .

ونقل شرّاح درة الغوّاص عن أبى محمد ما يؤخذ منه أن اشتقاق الافعال من اسم العين على وزن استفعل مقبول في القياس ، ذلك أن

(١) اسم للارض يكثر فيها الذباب ،

الحريري أنكر قولهم « استأهل » فقال أبو محمد : استأهل استفعل وأصله الهمزة ، وهو جائز كثير ، كاستأسد الرجل ، واستأبر النخل ، واستنوق الجمل ، أي صار ناقة ، فاذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلا كان قياسا جائزا مع أن السماع فيه ثابت •

ولم نجد في نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتقاق من أسماء الاعيان باطلاق ، وهو موضوع يستدعى بسطا في القول ، فنكتفى في هذا الفصل بما حدثناك به ، وندع البسط الى غير هذا المقام •

ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق ؟

لا يجب على الناظر في المشتقات من نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل واسم المكان واسم الزمان ـ عندما يريد تقرير قواعدها ـ أن يستقرىء جميع ما ورد منها في كلام العرب ، فانه يتعذر عليه الوصول الى هذه الغاية ، نظرا الى سعة اللغة وانتشارها الى مالا يمكن الاحاطة به ، والذي في وسعه أن يتتبع جزئياتها الى أن يأتي على مقدار يفيد ظنا قويا ، وثقة بأن اللغة جارية في مثله على رعاية قاعدة ، والذى لم يقع تحت استقرائه يكون قاصدا لاجرائه في الكلام على ما يطابق هذه القاعدة ، فيصح لنا أن نرجع الى القاعدة في كل لفظ يتفق دون أن تتوقف على سماع •

وههنا اشكال لا يزال يتردد على ألسنة طلاب العربية ، وهو أن واضع القاعدة اذا لم يلزمه استقراء جميع جزئياتها ، وجاز له الاكتفاء في تقرير القاعدة بتتبع جانب عظيم من الجزئيات ، فما باله يصرح في بعض الافعال والمصادر ، مثل ويح وويل ، ونعم وبئس وعسى ، ويذر ويدع ، بأنها لا تتصرف ، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل ؟ وأي فرق بين هذه الافعال والمصادر وبين ما لم يبلغه استقراؤه من المصادر والافعال ، فيسوغ لنا أن نأخذ منها أوصافا

أو أفعالا ولا يجـوز لنا أن نأخـذ مثل ذلك من ويل وويح ونعم وما شاكلها من المصادر والافعال التي يقولون عنها : انها غير متصرفة ؟

وجواب هـذا أن الافعال والمصـادر التي لم يسمع لها فروع في الاشتقاق على ضربين :

(أحدهما) ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن يتصرفوا فيه ، مثل ويل وويح ونعم ويذر وما يماثلها ، وعدم تصريفهم لها مع كثرة ترددها في محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصدهم لابقائها على هيأتها • فمن تصرف فيها ، فقد أتى بها على وجه قصد العرب الى تركه ، والناطق بما يقصدون الى اهماله ناسج على غير منوالهم ، وناطق بغير لهجتهم هذا مذهب جمهور أهل العربية ، وذهب بعضهم الى جواز استعمال ما أهمله العرب متى دخل تحت قياس • قال ابن درستويه في شرح الفصيح « انما أهمل استعمال وَدَعَ ووَذَرَ لان في أولهما واوا، وهو حرف مستثقل ، فاستغني عنهما بما خلا منه • وهو ترك » ثم قال « واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب • وهو الاصل ، وهو في القياس الوجه وهو في الشعر أحسن منه في الكلام (النثر) »[1] •

(ثانيهما) مالا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيـأة واحدة أنهم قصدوا الى ترك تصريفه • وهذا هو الذي تعمل به على طبق القاعدة وان لم يبلغنا أو يبلغ الواضعين للقواعد أن العرب تلفظوا فيه على وَفق القاعدة • فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع وان لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق• قال أبو عثمان المازني : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول • وانما سمعت بعضها • فقست عليها غيره • وقال ابن جني ــ بعد أن سرد أمثلة من اسم المكان والمصدر الواردين على اسم مفعول ــ : هذا كله من

---

(١) المزهر ص ٢٥

كلام العرب ولم يسمع منهم ، ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه .

فان قلت : ماذا يريد أبو اسحاق الشاطبي من قوله في شرح الخلاصة الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعدُّ من صلب كلام العرب وما لا يعد ، لم يثبتوا شيئا الا بعد الاستقراء التام ، ولا تفوه الا بعد الاستقراء التام ، وذلك كله مع مزاولة كلام العرب ومداخلة كلامها وفهم مقاصدها الى ما ينضم الى ذلك من القرآن ومقتضيات الاحوال التى لا يقوم غيرها مقامها » .

قلنا : يريد من الاستقراء التام الاستقراء الذى يفيد ظنا قويا يكفى لتقرير أحكام اللغة . ويدلك على أنه لم يرد من الاستقراء التام تتبع أقوال العرب قولا فقولا الى أن يأتى على آخرها ، قوله فيما بعد « فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم » فان وجد الامر مستثبتا مطردا على خلاف ما قال الاول ، لم يسعه الا مخالفته ، وان لم يجده كذلك فليتوقف ، وأبو اسحاق الشاطبى نفسه قد نقل أن امام العربية سيبويه يجعل من شواذ التعجب « ما أمقته » و « ما أفقره » بناء منه على أن العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثي من المقت والفقر ، ثم ذكر الشاطبى أن جماعة من أئمة اللغة أثبتوا استعمال العرب للفعل الثلاثي من المقت والفقر ، وخفى ذلك على سيبويه ، وقال: ولا حجة في قول من خفى عليه ما ظهر لغيره ، بل الزيادة من الثقة مقبولة .

وهذا يزيدك خبراً بأن واضع القاعدة يستند الى الاستقراء الذى يكسبه ظنا بقصد العرب لان يكون الحكم قياسا مطردا ، كما يستند الى الاستقراء الذى يفيده ظنا بأن العرب لم ينطقوا من هذا المصدر بفعل أو اسم فاعل ، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماض ــ مثلا ــ

قياس التمثيل

ذكرت فيما سلف أني أريد بقياس التمثيل الحاق نوع من الكلم بنوع آخر في حكم ، وهو ما ينكره بعض النحاة ويعنونه في قولهم : ان اللغة لا تثبت بالقياس •

يأخذ النحاة بقياس التمثيل لاثبات أصل الحكم ، وكثيرا مايرجعون اليه في تأييد المذهب بعد بنائه على السماع ، وهذا أبو حيان الذي هو من أشد النحاة وقوفا عند حد السماع ، ومن أسرعهم الى محاربة من يعول على هذا الضرب من القياس ، قد ينظر اليه في بعض الاحيان ، كما قال : ان الناصب لإذا فعل ُ شرطها ، قياسا على سائر أدوات الشرط • وقال في الكلام على وقوع الجملة المنفية حالا : والمنفية بإن لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه ، فتقول جاء زيد إنْ يدري كيف الطريق قياسا على وقوعها خبرا في حديث « فظل ان يدرى كم صلى » فقياس « اذا » على بقية أدوات الشرط في جعل العامل فيها فعل الشرط ، وقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بأن النافية على جملة الخبر ، كلاهما من قبيل قياس التمثيل •

قياس الشبه وقياس العلة

يقيس النحاة بعض أنواع الكلم على بعض اذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ ، ويسمى هذا القياس « قياس الشبه » ومثال الشبه من جهة المعنى أن أسماء الافعال نحو عليك ومكانك وأمامك مشابهة في المعنى للافعال التى قامت هذه الاسماء مقامها وهى الزم ، وأثبت وتقدم ، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الافعال عليها قياسا على جواز تقديمه على الافعال التى قامت هي مقامها .

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجى يشابه المختوم بتاء التأنيث في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثانى عند النسب كما تحذف تاء التأنيث ، ومنها أن التصغير يجرى في صدره كما يجرى فيما قبل تاء التأنيث ، وللشبه في هذه الاحوال اللفظية ، أجازوا ترخيمه بحذف الجزء الثانى قياسا على ترخيم المؤنث بحذف التاء .

وقد ينبنى القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التى يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها ، ويسمى هذا الضرب « قياس العلة »

أقسام علة القياس

العلل التى يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب راعتها ، وبنت عليها أحكام ألفاظها ، ترجع الى ثلاثة أقسام :

(أحدها) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول ، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة •

(ثانيها) ما يكون من قبيل الفرضيات التى لا تستطيع أن تردها على قائلها ، كما انك لا تضعها بمحل العلم أو الظن القريب منه ، وهذا كما قالوا في وجه بناء قبلُ وبعدُ اذا قطعا عن الاضافة لفظا : « انهما شابها الحرف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه ، فاذا قلت ان هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف اليه ، فلماذا لم يرتبط بها أثرها وهو حكم البناء • قالوا : ظهور الاضافة التى هى من خواص الاسماء أبعدها عن شبه الحرف ، فعادت الى أصلها الذى هو الاعراب، فان قلت لهم : ما بالهم بنوا أيُّ الموصولة فيما اذا أضافوها في اللفظ وحذفوا صدر صلتها ، فهذا يرد قولكم : ان ظهور الاضافة يبعد عن شبه الحرف لانها من خواص الاسماء ؟ أجابوك بأن العرب أنزلوا المضاف اليه في باب أي منزلة صدر الصلة المحذوف فصارت أي فيحكم المقطوع عن الاضافة في اللفظ ، فتستحق ما استحقته قبل وبعد من البناء •

ولا يسعك بعد هذا الا أن تسلَّ يدك من هذه المجادلة ، وتنفصل منها وليس في ذهنك أثارة من علم •

(ثالثها) ما يجرى فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ومثال

هذا أن « هل » تختص في أصل استعمالها بالدخول على الافعال ، نحو هل كتب عمرو ، وقد تخرج عن هذا الاصل ؛ فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو هل عمرو كاتب ، ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل؛ نحو هل عمرو كتب ، وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبرُه اسم وعدم دخولها على اسم خبرُه فعل ؛ فقال : لان هل اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وان رأته في حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم ترض حينئذ الا بمعانقته . وكلام هذا النحوى وهو يقرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال:

مليحة عشقت ظبيا حوى حورا   فمذ رأته سعت فورا لخدمته
كهل اذا ما رأت فعلا بحيزها   حنت اليه ولم ترض بفرقته

أقسام قياس العلة

لقياس العلة أقسام ثلاثة :

(أحدها) قياس الاولى وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الاصل ، ومثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو اغضضن أن يقال غَضْضَن ، قياسا على قول العرب في نحو « اقرِرْنَ » قرن ، بحذف أحد المثلين ، وعلة هذا القياس طلب التخفيف ولكن فك المضموم في نحو اغضضن أثقل من فك المكسور في نحو اقررن ، واذا فر من فك المكسور الى الحذف ابتغاء التخفيف ، ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز •

(ثانيهما) قياس المساوى ، وهو أن تكون العلة في الفرع والاصل على سواء ، ومثاله أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها : لا يجوز تقديم خبرها عليها ، قياسا على عسى فانه لا يجوز تقديم خبرها عليها ، وعلة المنع عدم تصرف الفعل ، وهذه العلة يستوى فيها الفعلان ليس وعسى •

(ثالثهما) قياس الادنى ، وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الاصل ، ومثاله أن اسم الزمان المضاف الى الفعل الماضي يجوز بناؤه على الفتح نحو :

« على حين عاتبت المشيب على الصبا »

وعلة بنائه أن الظرف في الواقع مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة وان كان في الظاهر مضافا الى الجملة نفسها ، فشابه اسم الزمان كلمتى قبل وبعد في وجه بنائهما حين يقطعان عن الاضافة لفظا لا معنى ، وتقوى هذه العلة في اسم الزمان الواقع بعده فعل ماض أن الفعل

الماضي واقع موقع المضاف اليه ، الذي قد يكتسب منه المضاف شيئا من أحكامه كالتعريف والتنكير ووجوب التصدير فلا بعد في أن يكون للاضافة ــ وان كانت في ظاهر اللفظ ــ أثر في اكتساب المضاف حكم البناء من المضاف اليه .

فان كان الواقع بعد اسم الزمان فعل مضارع ، والمضارع معرب ، نحو « على حين أعاتب الزمان » فعلة بناء اسم الزمان ، وهو حين أضعف منها في حال اتصاله بفعل ماض ؛ حيث نقص منها ما كانت قد تقوّت به من استعداد المضاف لاكتساب البناء من المضاف اليه .

وقد اكتفى بعض البصريين والكوفيين بالعلة الضعيفة ، وأجازوا بناء اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع لتحقق أصل العلة وهو الانقطاع عن الاضافة في اللفظ دون المعنى .

شرط صحة قياس التمثيل

يكون قياس التمثيل صحيحا ، ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام اللفظ ، متى كان وجه الشبه بين الاصل والفرع واضحا ، أو ظهر أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التى يرتبط بها حكم الاصل ويضاف الى هذا أن لا يوجد بين الاصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية حكم الاصل الى الفرع ، ويزيد بعضهم على هـذا أن لا يكون حكم الاصل مخالفا للاصول خارجا عن حد القياس •

فالقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معمول الفعل المنفي بلن ، قائلا إن لن أضرب ، نفى لقولك سأضرب ، فكما جاز قولك: زيدا سأضرب • يجوز قولك : زيدا لن أضرب ، وما كان من المنكرين لهذا القياس سوى أن فرقوا بين السين ولن بأن حرف النفى يقتضي الصدارة في الجملة التى يدخلها ، وذلك معنى لا يقتضيه حرف التنفيس•

ومثال القياس على ما خالف القياس أن الكسائي يقول : لا يقتصر في الظروف الواردة أسماء فعل نحو عليك وأمامك على ما ورد في الرواية بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به سماع ، وطعن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف انما وقعت موقع أسماء الافعال على خلاف أصلها ، وما جاء على خلاف الاصل لا يصح القياس عليه بحال •

والحق أن الامر في مثل هذا يرجع الى قوة نظر المجتهد في العربية فان الاصول التى يجيء حكم الاصل على خلافها تتفاوت في اقتضاء حكمة الوضع لها ، وخروج العرب عن حدودها ، فالاصل الذى يمنع

من زيادة الكلمات مثلا ، وهو أن الالفاظ انما وضعت لافادة المعانى ، أقوى من الاصل الذى يمنع من تقديم المعمول على العامل ، ولهـذا كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المعمول على العامل أكثر من مخالفتهم لقانون المنع من الزيادة ، فيمكن للمجتهد في العربية أن يمنع قياس زيادة « كان » في صدر الكلام أو في آخره على زيادتها في وسطه ، وليس من البعيد صحة تقديم خبر زال الناسخة عليها قياسا على تقديم معمول الخبر الثابت على خلاف القياس ، اذ القياس تقديم العامل على المعمول .

ويذكر بعضهم في شرط صحة القياس أن لا يكون حكم الاصـل موضع اختلاف ، ومثال هذا أن الكوفيين ألحقوا فعل التعجب بأفعل التفضيل في جواز بنائه من لوني البياض والسواد ، وردّ البصريون هذا القياس بأنه قياس على مختلف فيه ، لانهم لا يوافقون على حكم الاصل وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الالوان .

والتحقيق أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف في حكم الاصل ، أما من تقرر عنده حكم الاصل بدليل راجح ، فله أن يتعلق بمثل هذا القياس في تعديته الى الفرع .

مباحث مشتركة

بين القياس الاصلي ، والقياس التمثيلي

القياس في الاتصال

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم لا تتجاوزها الى غيرها ، مثل حروف الجر والنداء تختص بالاسماء ، ومثل لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع ، وجعلت بعضها مطلقا بين الاسماء والافعال ، نحو همزة الاستفهام ، وما النافية ، أو مطلقا بين المضارع والماضي ، نحو قد ، ولا النافية ، وان الشرطية .

فاذا وردت كلمة من امثال هذه الكلمات مقرونة بنوع خاص من الكلم فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع . ويجرى على هذا الاصل « لما » الحينية ، فانها انما جاءت في كلام العرب موصولة بالفصل الماضي ، ومقتضى الاصل المذكور امتناع دخولها على الفعل المضارع ، ولهذا لحن بعض الناقدين ابن أبي حجة في قوله :

والنبت يضبطها بشكل معرب   لما يزيد الطير في التلحين

واذا دارت الكلمة في كلام العرب ، ولم ترد الا مجردة من أداة التعريف مثلا ، فهل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الاداة ، يجرى هذا النظر في لفظ كل وبعض فقد أنكر الاصمعى ان تدخل عليهما ال المعرفة حيث لم يجيئا في كلام العرب موصولين بها وأجاز اتصالهما بها ابن درستويه ، وخالفه جميع نحاة عصره ذاهبين مذهب الاصمعى في وجوب تجردهما من أداة التعريف وان استعملها بعض الادباء كابن المقفع وبعض النحاة كسيبويه والاخفش موصولة بها ، وكل من هؤلاء

الادباء أو النحاة لا يحتج بما يقع في كلامهم ، وانما الحجة في روايتهم .
وبمقتضى هذا الاصل انكر الحريرى ادخال آل المعرفة على لفظ « كافة » ناظرا الى أن العرب لم تفعل ذلك [1] .

قد يخطر ببالك أن هذا الحجر يقتضي أن لا تدخل أل على اسم الا اذا سمع اتصالها به في الفصيح من كلام العرب ، ومن المتعذر أن يتتبع واضع القاعدة جميع الاسماء العربية ، ليتحقق هل نطقوا بها مقرونة بأل المعرفة أولا .

فالجواب أنا لا ندّعى أن هذه الكلمات لم يستثنها النحاة الا بعد أن أتوا على جميع المفردات مفردا مفردا فوجدوها تجيء موصولة بأل ما عدا هذه المستثنيات : كل وبعض وما شاكلها ، وانما جاز لهم استثناؤها من جهة أنها دائرة على ألسنة الفصحاء بكثرة حتى لا تكاد تمر بقصيدة أو خطبة أو محاورة ، دون أن يعترضك شيء منها ، وعدم استعمالها موصولة بأداة التعريف مع ايرادهم لها في جل مخاطبتهم ، دليل على أنهم التزموا قطعها عن هذه الاداة ، ولا يسوغ لنا الحاق الكلمة بأشباهها متى شهد الاستعمال المستفيض بعدم اجرائها على القاعدة .

وملخص القول أن الكلمة اذا وردت متصلة بلفظ أو نوع من الالفاظ خاص ، فلابد من النظر في حال استعمالها ، فان كثر دورانها في أقوال الفصحاء وغيرهم ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال ، وقفنا عند حد استعمالهم ، ولا يسعنا الخروج بها عن ذلك الحد ، واذا لم تكن شائعة في فنون المخاطبات شيوع كل وبعض ؛ فانه يسوغ لنا أن نتصرف فيها ونتعدى بها حدود الرواية ، حيث لم يقم الدليل على قصد اختصاصها بذلك الاستعمال وهو كثرة تقلبها على ألسنتهم ودورانها في محاوراتهم .

---

(١) لنا عودة في فصل القياس في مواقع الاعراب الى زيادة البحث في استعمال هذه الكلمة .

ومما ينتظم تحت هذا البحث الالفاظ التى قال صاحب اصلاح المنطق وغيره : أنها لا تستعمل الا في سياق النفي وهو أحد وعريب وديّار وآخواتها ، ويدخل في هذا نحو قصارى وحمادى ولبّىودوالي من الكلمات التى لم ترد موصولة الا بنوع خاص وهو المضاف اليه . ونظير هذا كلمة « بيد » فانها بمعنى غير ولكنها لم ترد الا متصلة بأن وصلتها ، فيقال فلان كثير المال بيد أنه بخيل ، فلا يتجاوز بها حد هذا الاستعمال ، كأن تضيفها الى اسم صريح قياسا على كلمة « غير »مراعيا توافقهما في المعنى .

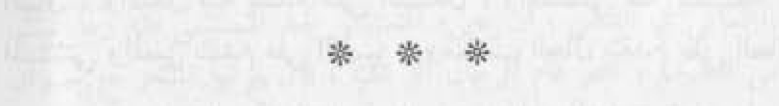
وان شئت مثلا يزيد البحث بيانا فان العرب لم يستعملوا الضمير المسبوق بهاء التنبيه موصولا باسم الاشارة نحو هاآناذا قائم ، فرأى ابن هشام ان الشواهد الواردة بهذا الاسلوب قد بلغت في الكثرة الى أن يؤخذ منها لزوم اتصال هذا الضمير باسم الاشارة ، فمنع من أن يجيء الضمير المقرون بهاء التنبيه مقطوعا عن اسم الاشارة . وعلى هذا المذهب ابن هشام أيضا جرى في « غير » المبنية على الضم ، فقال : انها لا تستعمل الا متصلة بليس فتقول : عندى كتاب ليس غير وقولهم « لا غيرُ » لحن ومن عد واستعمال « لا غير » فصيحا ، فقد وقف في كلام العرب على ما يشهد بصحته هو قول الشاعر :

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لاغير تسأل

واذا وردت الكلمة متصلة بنوع من الكلم ورودا لا يحيط به استقصاء ، صح أن يكون اتصالها بذلك النوع مقيسا ، كتاء التأنيث تتصل باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب ، على وجه القياس ولم يبلغ اتصالها باسماء الاعيان هذا المبلغ ، فوقفوا به عند حد السماع ، كظبي وظبية ، وامرىء وامرأة ، فليس لك أن تقول : انسانة في مؤنث انسان الا اذا نقل اليك لفظه في شاهد صحيح ، ولهذا

الاصل أنكر الصفدى قولهم للظبية : غزالة ، مع ورود غزال للمذكر ، لانه لم يثبت عنده أن العرب قالوا غزالة ، وما خالفه الدماميني في ذلك الا بعد وقوفه على شواهد من كلام العرب تقتضي صحة استعمالها .

فالمذكر من أسماء الاعيان لا تلحقه التاء قياسا ، وكذلك المؤنث منها لا يجرد من علامة التأنيث ويستعمل في المذكر الا اذا ورد به نقل عن العرب ، كما سمع الثقة اسما للقرِدة ، ولا يقال في ذكرها الثق ، حيث لم يقم شاهد على استعماله .



القياس في الترتيب

اذا كانت احدى الكلمتين تابعة للاخرى من جهة المعنى ، فالتناسب الطبيعي يقتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ، ومن ثم قرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف ، والمؤكد يقدم على التوكيد ، والمنعوت يتقدم على النعت ، والمبين يتقدم على البيان ، والمبدل منه يتقدم على البدل ، والمستثنى منه يتقدم على المستثنى والمميز يتقدم على التمييز ، وصاحب الحال يتقدم على الحال .

فمن يجيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها ، فانما تقبل دعواه متى كانت مصحوبة بدليل . فالكوفيون ــ مثلا ــ أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، والكسائي والمبرد سوغا تقديم التمييز على عامله ، والفراء والاخفش ذهبا الى صحة تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور . وابن برهان وابن كيسان أباحا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل وهو مخالف للقياس الا مستندين الى شواهد رأوها كافية في تقرير ما ذهبوا اليه .

ومن فروع هذا الاصل أن لا يتقدم الضمير على معاده ، واستثنوا من ذلك مواضع ، أجازوا منها تقديم الضمير على معاده : اما باتفاق كتقديم ضمير الشأن ، واما مع اختلاف كتقديم الضمير العائد على مفعول متأخر عنه ، والاصل في محل الاختلاف بيد من لا يجيز عوده على المتأخر عنه في نظم الكلام الى أن يأتي المخالف بشاهد صحيح ، وكذلك كان مذهب الاخفش وأبى الفتح في اجازة عود الضمير المتصل

بفاعل مقدم على مفعول متأخر لم يقف أمام مذهب الجمهور الذين يسنعون هذه الصورة الا بما احتف به من الشواهد نحو :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ‎ ‎ وحسن فعل كما يجزى سِنمّار

ووجهة نظر الجمهور في عدم الاخذ بهذه الشـــواهد وحملها على الشذوذ أو الضرورة أنها جاءت على خلاف أصل أصيل ، وما يرد على خلاف الاصول المعتد بها ، لا يجعل مقيسا الا حيث تكثر شواهده حتى تدل على قصد العرب لاطراده .

ومقتضى هذا الاصل ، وهو أن ترتب الالفاظ يكون على حسب ترتب المعانى في الذهن ، أن يجيء المستثنى بعد المستثنى منه وما نسب اليه من الحكم ، نحو قام الرجال الا عليا ، فان مرتبة المُخرَج بعنوان أنه مخرج متأخرة عن مرتبة المخرج منه ، سواء قلنا ان المستثنى مخرج من المستثنى منه أو من الحكم المتعلق به ، ولكن كثر في الاستعمال تقدمه على المستثنى منه ، نحو جاءني الا زيدا القوم ، أو على الحـــكم فقط نحو القوم الا زيدا اخوتك ، فبقيت مسألة تقدمه عليهما معا على أصل المنع ، وقد جوزها الكوفيون قياسا ؛ والحق ان مخالفة الاصل بكل واحد من امرين على انفراده ، لا تدل على جواز مخالفته بالامرين كليهما .

* * *

القياس في الفصل

الاصل في الالفاظ المربوط بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلقى بينها بفاصل ، وقد خالفوا هذا الاصل في مواضع كثيرة ، حتى دخل بعضها في فنون البلاغة كالفصل بين مفعولى رأيت في مثل قول الشاعر :

ويمتحن الدنيا امتحان مجرب   يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا

أو بين النعت والمنعوت كما قال تعالى : « وانه لقسم لو تعلمون عظيم » ويجب النظر في قوة الارتباط وضعفه في هذا المقام ، فيكفى من الشواهد الواردة في الفصل بين ما ضعف ارتباطهما ما لا يكفى في الفصل بين ما كان الارتباط بينهما قويا ، ويدلك على أن لشدة الارتباط بين المعنيين أثرا في ضعف القياس أن بعض النحاة منعوا من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمجموع الامور التي يجوز الفصل بكل واحد منها منفردا نحو الظرف والمفعول ، ولما أجاز طائفة الفصل بمجموعها قياسا على الفصل بين « تقول » العاملة عمل ظن وأداة الاستفهام بمجموع ما يجوز به الفصل بينهما ، وهو الظرف والمعمول ، وطعنوا في هذا القياس بأن ما بين المضاف والمضاف اليه من الاتصال أشد مما بين أداة الاستفهام والفعل المستفهم عنه .

ويزيدك علما بأن لشدة ارتباط الكلمة بالاخرى أثرا في أحكام النحو أن كثيرا من علماء العربية منعوا الفصل بين الموصول الحرفي وصلته متى كان الموصول عاملا مثل « أن » المصدرية ، وأجازوا الفصل بين الموصول غير العامل وصلته مثل « ما » المصدرية ، ذلك لان الموصول العامل أشد اتصالا بصلته من الموصول غير العامل ، اذ الاول طالب للصلة من جهة المعنى والعمل ، وأما الثانى فطلبه لها من جهة واحدة وهي الموصولية .

القياس في الحذف

من الجلى أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها ، ويحدث فيها هيئة جديدة ، والمحافظة على الاسلوب العربى تقضى أن لا يلفظ الانسان بعبارة الا أن تجيء مطابقة للهجة العربية .

وهذا الاصل هو الذى يتمسك به من لا يجيز حذف كلمة من الجملة حيث لم يقم عنده دليل على صحة حذف أمثالها . كما منع الجمهور حذف الفاعل ، ومنع البصريون حذف الموصول ، ومنع ابن ملكون حذف أحد مفعولى ظننت ، منعوا حذف هذه الاصناف من الكلم وان قامت القرائن ودلت على الحذف بوضوح .

فاذا جرى خلاف في حذف احدى الكلم فالاصل بيد من يوجب ذكرها ، والمجيز لحذفها هو المطالب بالدليل .

قد يقال : ان العرب أكثروا من حذف ما تقوم عليه القرينة كالمبتدأ والخبر والمفعول به والمعطوف والمعطوف عليه والحال والتمييز وفعل الشرط وجوابه ، وباستقراء هذه المواضع يتقرر أصل يمكن اطراده ، وهو صحة الحذف لدليل .

والجواب أن ورود السماع بالحذف في باب كالنعت أو المنعوت انما يبيح القياس في ذلك الباب خاصة ، اذ أقصى ما تدل عليه شواهده أن الحذف هنالك غير مخالف لاسلوب اللغة ، وانما أجاز الكسائي حذف الفاعل ، والكوفيون حذف الموصول ، والجمهور حذف أحد مفعولى ظننت ، اعتمادا على شواهد مبسوطة في كتب الفروع .

واذا ورد السماع بحذف حرف في موضوع من التركيب على سبيل الاطراد ، فهل يقاس عليه ما يرادفه من الحروف ، فيسوغ حذفه ولو لم ترد به الرواية ؟ هذا من مواقع اختلاف علماء العربية أيضا ، ومن

أمثلته أنهم أجازوا حذف « لا » النافية في جواب القسم ، كما ورد في قوله تعالى « تالله تفتأ تذكر يوسف » وقول الشاعر :

آليتُ حبَّ العراق الدهرَ أطعمه   والحب يأكله في القرية السوس

واختلفوا في حذف « ما » النافية في نحو هذا المقام ، ومن أبى حذفها قد يتمسك بأن « لا » وضعت للدلالة على السلب ، وحذفها يوهم ارادة الاثبات الذى هو ضد مدلولها ، فكان ذكرها على مايقتضيه وضعها أمر لابد منه ، ولكنهم حذفوها في جواب القسم لكثرة استعمالها ، ولا يصح الحاق لفظ « ما » بها وان كانت مرادفة لها في المعنى ، لانها لا تشاركها في الوجه الذى اقتضى العدول بها عن الاصل ، وهو كثرة الاستعمال .

واذا وضعت ألفاظ للدلالة على غرض ، وانتظمت في منهج ، وسع في أحدها حذف بعض متعلقاته ، فهل يجرى الحذف في متعلقات ما يشاركه في المعنى على طريقة قياس التمثيل ؟.

ومثال هذا ما ثبت من أن العرب يحذفون صدر الصلة مع أي الموصولة ، فيقولون : زارنى أيهم أفضل ، والاصل أيهم هو أفضل ، فحذفوا الضمير الذى هو صدر الصلة ، وقد وقف بعض النحاة عند هذا الموضع ، واستضعفوا حذف مثل هذا الضمير مع غير أي من الموصولات ولم يستضعفه ابن مالك ، فالقائل بمنع القياس ناظر الى أن حذف متعلق الكلمة وهو صدر الصلة جرى على غير أصل ، فلا تتجاوز به حد السماع ونلحق به ما يشارك تلك الكلمة في وجه الاستعمال ونحذف متعلقة كما حذف متعلقها . والقائل بجواز الالحاق ناظر الى أن اتحاد الكلمتين في المعنى يجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة ، فما يثبت لاحدهما من الاحكام يصح اعطاؤه للاخرى حيث أن الاسلوب معهما متماثل .

القياس في مواقع الاعراب

اذا وردت الكلمة بمكان من الاعراب ولم يسمع استعمالها في غير هذا المكان ، فاصولهم تقتضي أنها تطرد فيما سمعت ، ولا يقاس عليه غيره من المواضع ، ومن هذا تخصيصهم الكلمات : فل ولو مان ونومان بحال النداء ، وقط وعوض بالظرفية أو الجر بمن ٠

ومن فروع هذا قول ابن الحاجب وسعد الدين التفتازانى : ان لفظة كل اذا اضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا توكيدا ، فيمتنع ايرادها مفعولا به أو فاعلا ، ومن أجاز ايرادها مفعولا به كابن هشام اعتمد على ما وقع في يده من الشواهد التى منها قول الشاعر :

« فيصدر عنها كلها وهو ناهل »

ومما يجرى على هذا الاصل قولهم : ان كافة وقاطبة وطرا لا تخرج عن الحالية ، وعد ابن هشام في أوهام الزمخشرى تخريجه لقوله تعالى : « وما أرسلناك الا كافة للناس » على أن كافة نعت لمصدر محذوف ، والتقدير رسالة كافة ، ومن نازعوا في اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدعى المطالب بالدليل ، وقد استشهدوا على ما ذهبوا اليه بمثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « قد جعلت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا » ٠

وحاول الشهاب الخفاجى هدم هذا الاصل المقرر في الصدر ، فقال في شرح الدرة : فان كافة ورد عن العرب بمعنى جميع ، لكنه استعمل منكرا منصوبا وفي الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أنه لا يلزمه ماذكر، فيستعمل كما استعمل جميع معرفا ومنكرا بوجوه الاعراب ، وفي الناس

وغيرهم ، لأنّا لو اقتصرنا في الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجّرنا الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم .

وهذا الرأي لا يؤخذ به على الاطلاق ، ولا يستضاء به في كل حال فانه لا يطابق ما قاله أساتيذ العربية من أن معرفة الوضع غير كافية مالم ينضم اليها العلم بحال الاستعمال .

قال ابن خلدون في المقدمة : ليس معرفة الوضع الاول بكاف في التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك ، وأكثر ما يحتاج الى ذلك الاديب في فني نظمه ونثره ، حذرا من أن يكثر لحنه في الموضوعات اللغوية في مفرداتها وتراكيبها ، وهو شر من اللحن في الاعراب وأفحش .

ولو اقتدينا بالشهاب في اباحته ، وسرنا على أثر مقالته المطلقة العنان ، لعمدنا الى مثل قط وقبل وعند ومع ، وأخرجناها عن الظرفية الى نحو الابتداء أو الفاعلية ، ولا أحسبه يرضى للغة هذه الفوضى ، فيفصم نظامها وهو يريد توسيع نطاقها .

والتحقيق في هذا المطلب أن ما يصلح أن نجريه على القاعدة في الاعراب نوعان :

(احدهما) ما يدور على ألسنة البلغاء وغيرهم ، ويجرى في مخاطباتهم بحالة خاصة من الاعراب ، مثل عند وقبل وقاطبة ومع ، وهذا هو الذي نقف فيه عند حد السماع ، فان كثرة دورانه في مجاري كلامهم نظما ونثرا ، وتقلبه في أساليبهم بحالة مخصوصه من الاعراب يشعر بقصدهم الى تخصيصه بتلك الحالة ، وما كان ينبغي لنا في هذا القسم الا أن نتحرى الطريقة المألوفة في استعماله .

(ثانيهما) مالا يتردد في أغلب مخاطباتهم ، وانما يرد في حال لا يدل على قصدهم الى قصره على الحالة التى جاءت بها الرواية . وهذا هو الذي يسوغ لنا أن نخرج به عن حالته الواردة . ونستعمله في المواضع

التي يساعد عليها الوضع ، فلو لم نسمع لفظ الضرغام أو اللوذعي او الفيصل الا فاعلا أو مفعولا ، كان لنا ايراده في تراكيب من عندنا مضافا اليه أو مبتدأ أو خبرا .

فيتضح من هذا التفصيل مذهب الجمهور ، ووجه مأخذه .ويمكنك أن تقضي به على مقالة الشهاب حيث أباح خروج كافة عن الحالية بمجرد النظر الى حال الوضع ، فان هذه الكلمة من القسم الاول قطعا ، فيجب على من ذهب الى صحة استعمالها فاعلا أو مفعولا — مثلا — اقامة شاهد على ذلك ولا يكفيه التمسك بأنها قابلة لهذه الوجوه من الاعراب بحسب وضعها .

وللشيخ الكافيجي مقالة تشبه مقالة الخفاجي هي أنه تكلم عن نحو قولك : في الدار علي والمسجدِ خالد[1] ثم قال : ان جزئيات الكلام اذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماع ، والالزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم على ذلك .

وهذه العبارة مطلقة العنان فلابد من وقفها عند حد ، فنقول :

ان أراد الكافيجي بقوله : « افادت المعنى على وجه الاستقامة »أن المعنى حصل في ذهن المخاطب عند النطق بها كاملا . فهذا لا يكفي في صحة الكلام عند علماء العربية قطعا ، فان من التراكيب ما يفهم منه المعنى المراد ويكون المتكلم قد خالف فيه بعض القواعد المجمع عليها ، وان قصد بوجه الاستقامة المطابقة لصحة الاسلوب عربية ، قلنا : هذا هو محل النزاع بينه وبين من لا يجيز المثال : في الدار علي ، والمسجدِ خالد ، فان المانع يراه غير مطابق للاسلوب العربي الصحيح ، فلا محيص للكافيجي وغيره من اقامة الدليل على صحة هذا التركيب .

---

(١) هذا مما يعبر عنه النحاة بمسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين فان المسجد معطوف على الدار المعمول لحرف الجر . وخالد معطوف على علي المعمول للابتداء

القياس في العوامل

من البين أن الرافع والناصب للكلمة هو الناطق بها ، وما نسميه بالعامل كالفعل والحرف انما هو أداة يلاحظها المتكلم ويأخذها بمنزلة الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وجزم •

ولما لم يكن تأثير هذه العوامل النحوية من قبيل تأثير الاسباب العقلية أو الحسية ، وانما هو بقصد المتكلم الى جعلها وسيلة للعمل ، جاز تأخيرها عن المعمول ، واستقام لكل من اللفظين أن يكون عاملا في صاحبه كاسم الشرط والفعل المجزوم به نحو « أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى » ولا يتوجه الاعتراض عليهما بأن الاثر لا يوجد قبل علته الفاعلة • وساغ لهذا المعنى أيضا ان يتوارد عاملان على معمول واحد ولكنهم ضعفوا قول المبرد : ان الابتداء عامل في المبتدأ ، وهما أي الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر ، من جهة السماع ؛ فقالوا : ان توجه عاملين الى معمول واحد لا يعهد له نظير في العربية ، وبمثل هذا الوجه ضعفوا قول الفراء : ان زيدا في قولك : قام وقعد زيد مرفوع بالفعلين، واختاروا أن يكون فاعلا للثاني ، وهو قعد ، وجعلوا الفاعل للاول ضميرا مقدرا •

وأكثر اختلافهم في تحقيق العامل لا يظهر له أثر في نظم الجملة ، وقد ينبنى عليه الحكم بصحة بعض التراكيب ، كاختلاف الكوفيين والبصريين في الرافع لاسم كان الناسخة ، فمقتضى قول الكوفيين : ان الاسم لم يزل مرفوعا بالابتداء وان كان انما عملت في الخبر ، امتناع نحو كان زيد كاتبا وعمرو شاعرا لانك عطفت قولك « عمرو شاعرا »

على قولك « زيد كاتبا » فيكون التركيب من قبيل عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين ، وهما أي العاملان كان والابتداء ، ولكنه بمقتضي مذهب البصريين كلام عربى فصيح ، لان المعطوف عليهما وهما « زيد كاتبا » معمولان لمعمول واحد هو لفظ كان ، وعطف اسمين على معمولى عامل واحد وان اختلف اعرابهما لا مرية في صحته .

وعوامل الاعراب ترجع الى ستة أصناف :

(أولها) الافعال المتصرفة ومصادرها وما يشتق منها ، نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل .

(ثانيها) الافعال غير المتصرفة ، نحو عسى وليس ونعم وبئس .

(ثالثها) الحروف ، مثل الحروف الخافضة للاسماء والحروف الناصبة للافعال أو الجازمة لها .

(رابعها) أسماء تعمل من جهة موقعها في الجملة ، كالمضاف يعمل في الخبر ، والمميز المفرد يعمل في التمييز .

(خامسها) صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها في الجملة ، كالابتداء والاضافة في الاسماء ، والتجرد من الناصب والجازم في الافعال .

(سادسها) كلمات ليست بأفعال ، ولكنها تشبه الافعال في المعنى ، كاسم الاشارة وحرف التنبيه في رأي من يجعلهما عاملين في الحال ، نحو هذا زيد كاتبا ، وكحروف النداء ، وما النافية عند من يجيز تعلق الظرف أو الجار أو المجرور بها .

ولا شبهة في أن الصنف الاول وهو الافعال والمصادر وما يشتق منها أقوى من بقية أصناف العوامل ، ولقوته في العمل صح لهم أن يسندوا اليه عملين مختلفين ، كالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أو ثلاثة آثار كالفعل يرفع الفاعل وينصب مفعولين ، أو أربعة آثار ، كالافعال التى ترفع الفاعل ، وتنصب ثلاثة مفاعيل .

ونبنى على هذا أنه متى أمكن أن يكون العامل من هذا الصنف الاقوى ، لم يعدل عنه الى جعل العامل من صنف غيره ، وقد اختار سيبويه أن يكون العامل في المنادى فعلا مقدرا ، ورجحه على أن يكون العامل حرف النداء وان كان ملفوظا به ، حيث قال : ان العامل في المنادى فعل مضمر تقديره « أدعو » .

والتحقيق فيما نرى أن الموازنة بين الصنف الاول اذا كان مقدرا ، وغيره اذا كان ملفوظا به ، يرجع الى قوة النظر في المعنى ، وسرعة انتقال الخاطر الى المقدر ، فاذا كان المدعى تقديره لا ينتقل اليه الذهن بسرعة ، أو لا يلتئم بنظم الكلام عند ما تصرح به ، فالراجح نسبة العمل الى الملفوظ به ولو كان من الاصناف الضعيفة ، وهذا مادعا المبرد الى أن قال : العامل المنادى حرف النداء نفسه .

والرجوع في العوامل الى ما يقتضيه المعنى ويتبادر الى الاذهان ، يريك أن قول سيبويه . ان العامل في عطف النسق هو العامل في المتبوع ، أقوى من قول ابن جني في سر الصناعة : ان العامل مضمر ويقدر من جنس العامل في المعطوف عليه .

واذا وزنت بهذا الاصل قول الجمهور : ان المفعول لاجله في نحو « قمت اجلالا لك » منصوب بالفعل المذكور ، رأيته أرجح من مذهب الزجاج حيث أرجعه الى المفعول المطلق وقدر له فعلا من نوعه ،والتقدير قمت وأجللت اجلالا .

ومما يجرى على هذا النسق . أن الجمهور يرون أن عامل الجزم في الفعل الواقع في جواب الطلب ، شرط مقدر ، والتقدير عندهم في نحو « استقم يرفع الله قدرك » ان استقمت يرفع الله قدرك ، وذهب فريق الى أن عامل الجزم هو الطلب نفسه ، ومن أقام موازنة بين المذهبين ، قد تدفعه قوة المعنى الى ترجيح قول الجمهور ، فان رفعة القدر في المثال

السابق معلقة على حصول الاستقامة ، وهذا المعنى لا يستقل بافادته الامر أو الاستفهام وحده ، فلابد من ملاحظة شرط يستقيم به نظم الكلام ، ويطابق به المعنى الذي أردت التعبير عنه .

وللفريق الذي جعل عامل الجزم في ذلك المثال فعلَ الطلب نفسه ، أن يجيب بأن ترتب رفعة القدر على الاستقامة ، ودلالة الجملة على أن أولاهما موقوفة على ثانيتهما ، يؤخذ بقرينة الجزم ، فيكون الجزم بمنزلة الفاء في مثل قولك كن شريف الهمة فيكبر عملك ، فكبر العمل موقوف على شرف الهمة ، ولا حاجة الى تقدير شرط ، فان الفاء تنبىء عن هذا الارتباط الذى سميت من أجله فاء السببية .

والاصل في الحروف المشتركة بين الاسماء والافعال أن تكون معزولةعن العمل ، وخرج عن هذا الاصل «ما» و «لا» و «ان» النافيات، فانها من قبيل ما يشترك فيه الاسماء والافعال ، وقد أعطاها بعض العرب عمل « ليس » الناسخة .

فاذا وقع نزاع في نسبة العمل الى حرف مشترك بين الاسماء والافعال فهذا الاصل ينصر من ينفي عنه العمل ، فيمكنك ان تستدل به على ضعف مذهب من يقول : ان العامل في المعطوف هو حرف العطف ، فان العاطف يتصل بنوعي الاسماء والافعال .

وعلى هذا الاصل ينبنى خلافهم في ان واخواتها عندما تتصل بها « ما » الزائدة ، فقد سمع اعمال « ليتما » فاتفقوا على جواز اعمال هذا الحرف . واختلفوا في اعمال بقية الحروف ، فمنعه سيبويه . وأجازه الزجاج وابن سراج والكسائي ، ومذهب سيبويه قائم على أن « ليتما » لم تزل على اختصاصها بالاسماء ، فساغ اعمالها ، ولا يسوغ قياس الاحرف الباقية عليها ، لان « ما » أزالت اختصاصها بالاسماء ، وهيأتها للدخول على الافعال .

ومن أصولهم أن الحرف لا يعمل عملين مختلفين ، وانما يعمل عملا واحدا كالحروف الخافضة للاسماء ، أو الناصبة للافعال ، أوعملين متماثلين نحو ان ، وإذما الشرطيتين ، يجزمان فعل الشرط وجوابه ، وخرج عن هذا الاصل عند البصريين ان وأخواتها فانها في مذهبهم ناصبة للاسم ورافعة للخبر ، وحافظ عليه الكوفيون فطردوه في كل موضع ، وقالوا : ان الناسخ عمل في الاسم وحده ، وأما الخبر فانه مرفوع بما ارتفع به قبل أن يرد عليه الناسخ وهو المبتدأ .

ويشبه هذا قول سيبويه : ان « لا » النافية للجنس انما عملت في الاسم ، وأما الخبر فانه مرفوع بكونه خبر المبتدأ .

والاصل فيما يسند اليه العمل أن لا يتخلف عنه أثره أينما وجد ، فاذا احتمل وجه الاعراب أن ينسب الى ما يدور معه العمل حيثما وجد ، وأن ينسب الى ما لا يطرد معه العمل في جميع مواقعه ، ترجح جانب الاحتمال الاول ، ومن أمثلة هذا أن بعض الكوفيين يقولون : ان الفعل الواقع بعد واو المعية المسبوقة بطلب [1] أو نهي منصوب بالخلاف المسمى عندهم بالصرف ، وبيانه أن ما بعد واو المعية مثل « وتأتي » في قول الشاعر : « لا تنه عن خلق وتأتي مثله » .

خبر وما قبله طلب ، فلما اختلفا في المعنى وقع الخلاف بينهما في الاعراب . وهذا المذهب مردود بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت في مواضع لم يظهر له فيها عمل ، مثل الاسماء الواقعة بعد « لا » أو « لكن » العاطفتين نحو ما كتب زيد لكن بكر ، وأحسن عمرو لا خالد .

واذا دلت الصيغة على معنى ، وتقرر لها عمل خاص ، ثم جاءت صيغة أخرى توافقها في الدلالة على ذلك المعنى ، أفنلحق الصفة الثانية بالاولى ، ونعطيها ذلك العمل الخاص ، أو لا نملك هذا الالحاق ،ونقف دونه حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بأنهم أعطوا من العمل ما أعطوه

---

(١) المراد من الطلب ما يشمل الأمر والنهي والاستفهام .

للصيغة الاولى ؟ ووجه الوقف أنه لا يلزم من الاتحاد في المعنى التماثل في العمل ، فانك ترى كثيرا من الكلم تتحد معنى وهي تختلف في التعدي واللزوم ، نحو رحمه ، وصلى عليه .

ومما يوضح هذا ان صيغة « مفعول » تعمل في الاسم الظاهر ، نحو محمودٌ مقامه ، ومرفوع ذكره ؛ ويوافق صيغة مفعول في الدلالة على معناها صيغة فعيل ، نحو قتيل وجريح ، وقد أبى الجمهور أن يلحقوا فعيلا بشبيهه وهو مفعول ، فيجيزوا رفعه للظاهر ، وقالوا : لا يصح أن يقال : مررت برجل كحيل عينه أو قتيـل أبوه ، وأجاز ذلك ابن عصفور ، ولعله استند في هذا الى أصل القياس .

ويدخل في هذا الباب صيغة فَعِل نحو حَذِر ، فالجمهور يمنعون عمله عمل الصيغة المحول عنها وهي صيغة فاعل ، فلا ينصب المفعول به ، وسيبويه يجيز عمله ولكنه استند في مذهبه الى شاهد على أنه من كلام العرب هو قول الشاعر :

حـذر أمورا ما تخاف وآمن ... ما ليس ينجيـه من الاقـدار

وطعن الجمهور في هذا البيت بأنه مصنوع ، وحكوا عن اللاحقي أنه قال : ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدي فَعِل ، فعملت له هـذا البيت .

❊ ❊ ❊

القياس في شرط العمل

قد يكون العامل مقارنا لوصف أو لفظ ، فيجعلون مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطا في عمله ، كما أخذوا في فعل التعجب شرط تأخير معموله عليه ، فلا يقال : زيدا ما أحسن ، وكما قالوا : إنّ «دام» تعمل عمل كان بشرط أن تسبقها « ما » المصدرية الظرفية .

وللعامل مع هذه الشروط حالان :

(أحدهما) ما اذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهملا ، كما شرطوا في نصب « اذن » للمضارع أن تكون في صدر الجملة ، فاذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقاء اذن في نظم الكلام مهملة .

ومثل هذا النوع من الشروط لا تنبغي المخالفة فيه الا ممن لم تبلغه الشواهد التى خليت من الشرط فتخلى العامل فيها عن العمل .

(ثانيهما) ما اذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتى بالعامل في نظم الجملة البتة ، وهذا كما شرطوا لعمل ان وأخواتها الترتيب في الوضع بأن يأتى اسمها مقدما على خبرها ، فان المتكلم اذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب ولو مع اهمالها .

وهذا النوع من الشروط هو الذي يختلفون فيه كثيرا فان للمخالف في الشرطية أن يدّعي أن مقارنة ذلك الوصف أو اللفظ انما كانت على سبيل الاتفاق لا على أنها لازمة بحيث يكون العمل موقوفا عليها ، اذ لا يوجد في هذا القسم صورة تبين كيف أهمل العامل من أجل تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، مثلما وجد في القسم الاول .

ولمدّعي الشرطية أن يقول اني لم أر هذه الاداة عاملة الا مع هذا

الوصف أو اللفظ الخاص ، فاعده شرطا للعمل ، ومن ينفى الشرطية فعليه باقامة الدليل •

فمنكر الشرطية اما أن يسوق شاهدا على عملها مع عدم ذلك الوصف أو اللفظ ، أو يمنع أن يكون لارتباط العمل به وجه مناسب •

فان سلك الطريقة الاولى ، وهي اقامة الشاهد الصحيح على العمل مع تخلف الوصف أو اللفظ ، فقد رمى بسهم صائب ، وأصبح مذهبه في حرز من الصحة • ومثال هذا أن البصريين يقولون : لا يصح العطف على الضمير المجرور الا بشرط اعادة حرف الجر • وخالفهم الكوفيون فأجازوا العطف مع عدم اعادة الجار ، وأقاموا على مذهبهم شواهد ، منها قوله تعالى : « واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام » وقول الشاعر : « فاذهب فما بك والايام من عجب »

وقد يستمر مدعي الشرطية متشبثا برأيه ولو بعد أن تلقى عليه الشواهد البينة في الغاء الشرط وقيام الحكم بدونه ، ويذهب في التأويل أبعد مذهب ، وهذا كما قال البصريون في تأويل آية « تساءلون به والارحام » أن الواو في قوله (والارحام) للقسم لا للعطف أو أن حرف الجر وهو الباء مقدر ، وكلا الوجهين في منتهى الضعف كما ترى •

فلو عجز المخالف في شرطية الاقتران بوصف أو لفظ عن الطريقة الاولى وهي اقامة الشاهد على وجود العمل مع تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، وجنح الى الطريقة الثانية وهي المطالبة بالوجه المناسب ، لجعل الاقتران بذلك الوصف أو اللفظ شرطا ، فان أبدى القائل بالشرطية وجها صحيحا لارتباط العمل بالوصف أو اللفظ المقارن ، انقطع المخالف ، واستقر الشرط في محله •

وهذا كما يقول البصرى : ان الفعل الناسخ المقرون بما النافية لا يجوز تقديم خبره على « ما » ، وهذا القول في معنى أن شرط عمل

الناسخ المنفي بحرف « ما » أن يكون خبره مؤخراً عنه . وقد نازع الكوفيون في هذا الشرط مع اعترافهم بأن الخبر لم يرد في السماع الا مؤخرا ، فكان من البصريين أن قالوا : لربط العمل بتأخير الخبر وجه هو أن « ما » النافية من الادوات المستحقة للصدارة ، فلا يصح لما بعدها أن يعمل فيما قبلها .

فاذا لم يأت مدعي الشرطية بوجه ، أو أتى بوجه غير مقبول ، بقي باب القياس مفتوحا في وجه المخالف ، فان كان قريب المأخذ حسن الموقع انهدم ذلك الشرط ، واستمر العمل على اطلاقه .

القياس في الاعلام

المعروف في الاعلام أن أمرها موكول الى واضعها فينقلها من أي موضع شاء ويصوغها في أي وزن شاء ، دون أن يراعي قانونا أو يجري فيها على سنة قياس . قال الشيخ ابن عرفة في تفسير قوله تعالى : «عند سدرة المنتهي » : انتقد القرافي على الفخر بن الخطيب تسمية كتابه بالمحصول قائلا : ان فعل حصل « لا يتعدى » إلا بحرف الجر ، ومثل هذا لا يبنى منه اسم المفعول الا مصحوبا بالمجرور فكان حق التسمية المحصول فيه .

ثم تصدى الشيخ ابن عرفة لجواب هذا الاعتراض فقال : إن صوغ اسم المفعول من اللازم بدون المجرور انما يمتنع اذا أريد منه مجرد الوصف وأما أخذه على أنه اسم لشيء معين فجائز لانه يصح تسمية الانسان ببعض الاسم فأحرى أن يسمى باسم المفعول غير مصحوب بحرف الجر ، كما سميت الشجرة « سدرة المنتهى » دون المنتهى اليها .

وبمثل هـذا يجاب المعترض على القاضي عياض في تسمية كتابه « الشفا » حيث قال : ان ماورد ممدودا كالشفاء لا يجوز قصره الا في ضرورة الشعر .

وبمثل هذا أيضا يجاب من اعترض تسمية بعض المؤلفات بنحو رد المحتار ، أو المقتطف ، اذ لم يجد في كتب اللغة احتار واقتطف وليس هناك قياس يجيز اشتقاق احتار من حار أو اقتطف من قطف .

والتحقيق أن انكار تسمية بعض المؤلفات برد المحتار أو المقتطف انما يتوجه على واضع الاسم متى بنى وضعه على أن العرب قالوا :

احتار أو اقتطف ، أو على اعتقاد صحة أخذ افتعل من مادة حار أو قطف ، ولو علم أنه لا يقال محتار ومقتطف ثم عمد الى وضع أحدهما اسما لتأليف بعينه لم يكن مخالفا لقانون اللغة ، وعلى أي حال لا يؤاخذ الناطق بهما بعد أن صارا علمين ، ولا يوصف بالخطأ الذى يوصف به القائل : اقتطفت الثمرة واحترت في أمر كذا .

ولا أدرى الى هذا اليوم ماذا أراد صاحب القاموس بالقياس في قوله « فقعس علم مرتجل قياسي » اذ لا نعرف فارقا بين فقعس وغيره من بقية الاعلام المرتجلة سوى أن مادته لم تستعمل الا في صيغة هذا العلم بخلاف غيره من الاعلام المرتجلة كسعاد و ُأدَد ، فانها مرتجلة نظرا الى صيغتها ، وأما مادة حروفها فانها مستعملة من قبل هذه الاعلام بصيغ أخرى .

الكلمات غير القاموسية

كان فضيلة الاستاذ الشيخ عبد القادر المغربي رئيس المجمع العلمي بدمشق قدّم الى ذلك المجمع اقتراحا ، وبعث اليّ المجمع بنسخةمن ذلك الاقتراح يطلب ابداء رأيي فيه ، فكتبت في جوابه مقالا موجزا ، وقد رأيت اضافته في الطبع الى كتاب القيـاس في اللغة العربية مصـدّرا باقتراح الاستاذ المغربي •

اقتراح الاستاذ المغربي :

موضوع اقتراحي أيها السادةهو استمالة نظركم الى العناية بالكلمات (غير القاموسية) وأعني بالكلمات غير القاموسية كلمات نستنكف من ايداعها قواميسنا العربية • وقد أصبحنا مع هذا لا نستنكف من التكلم بها وايداعها كتاباتنا أحيانا • وقد أصبحنا معشر العرب مع معاجم لغتنا تجاه أمر واقع غريب الشكل ، ذلك أننا نرى ألوفا من الكلمات العربية الحوشية المهجورة الاستعمال قد تبوأت من قواميسنا الصدروالمحراب• وألوفا من الكلمات الدخيلة التى ألفتها الاسـماع والتى نرى أنفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم وطرحت وراء الابواب •

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الامم الراقية : فان معاجمها اليوم تتضمن من الكلمات القديم والحديث والاصيل والدخيل وميزان التفاضل بينهما انما هو اسـتعمال البلغاء لها ، لا لكونها أصـيلة أو دخيلة ، فاذا تصفحت معجم لاروس مثلا وجـدت فيه إزاء الالفـاظ الافرنسية المحضة ألفاظا أخرى من لغات مختلفة • فنجد من اللغةالعربية مثلا كلمات Mesquine « مسكين » Felouque « فلك » Marbout

« مرابط » (شيخ صوفي) Bled « بلد » Cabie « جبـل » Sirop
« شراب » Houri « حورية » Mantille « منديل » Jaue « جرة »
في نظير ذلك من الكلمات العربية التى يحلونها المحل الارفع من معاجمهم ويزينون بها خطبهم وكتاباتهم • ولا يخفى على حضراتكم أيها السادة أن الكلمات الدخيلة التى سيناها (غير قاموسية) تبقى مرذولة سيئة السمعة مادامت لا تذكر في معاجمنا العربية • وما دام كتابنا المجيدون يأنفون من استعمالها خشية أن ينسب اليهم قصور أو توصم كتاباتهم بلوثة العجمة ، وكل ما أريده الآن من أفاضلنا أن لا ينظروا الى الكلمات (غير القاموسية) نظرة ازدراء ، ولا يحرموا استعمالها على السواء ، بل أقترح عليهم أن يضعوها ، ثم يميزوا بين أصنافها ، فصنف منها يعلن مجمعنا العلمي الفتوى بجواز استعماله بل بلزوم ذكره في معاجمنا اللغوية الحديثة أيضا ، وصنف منها يعلن عدم جواز استعماله أصلا ، ثم يبين السبب في الامرين الجواز وعدم الجواز •

وها أنذا منذ الساعة أصنف هذه الكلمات تصنيفا أوليا يدرك الذهن منه ما هى الكلمات (غير القاموسية) التى ينبغى استعمالها وما هى الكلمات التى يجب اطراحها واهمالها •

« الصنف الاول » من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عربيـة قحة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج بأقوالهم ، مثل فعل « تبـدّى » بمعنى ظهر لم تذكره المعاجم بهـذا المعنى وانما ذكرته بمعنى « سكن البادية » لكنه ورد في بيت شعر لعمرو بن معدى كرب من قصيدته الداليـة المذكورة في ديوان الحماسـة • والبيت هو قوله :

وبدت لميس كأنها بدر السماء اذا تبدّى

فما رأيكم أيها السادة في هـذه الكلمة (غير القاموسية) ؟ هـل

يجوز لنا اهمالها بعد أن جاءت في شعر هذا العربي الصميم ؟ لكن لماذا لم تذكرها المعاجم ؟ هذا شيء آخر لا يتسع الوقت للبحث فيه • ولا أظن أن زملائي أعضاء المجمع العلمي يخالفونني في وجوب الاسراع الى اعلان الفتوى بجواز استعمال كلمة (تبدى) وما أشبهها •

« الصنف الثاني » من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الاسلاميين الذين لا يحتج بأقوالهم : وهذا كفعل (أقصّ) الخبر وباعيا بمعنى (قصه) ، ثلاثيا ، لم تذكره المعاجم لكنه جاء في كلام الامام الطبري المشهور ببلاغة عبارته اذ قال في تاريخه جزء ٢ ص ١٨٤ من الطبعة الاوربية ــ (فأتيته فأقصصت قصته) •

وأظن أن السادة أعضاء المجمع يوافقونني أيضا على اعطاء الفتوى بجواز استعمال هذا الصنف من الكلمات (غير القاموسية) ويمكن أن بعد من هذا النوع اقرار العلامة اليازجي لكلمة « فخيم » مع أن علماء اللغة لم يذكروا الا « فخم » واستعمال الامام الشيخ محمد عبده لكلمة « صدفة » في خطبة شرحه لنهج البلاغة مكان كلمة (مصادفة) •

« الصنف الثالث » كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب أو يعرفونها في معان أخر • وهي كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية كقولهم (هيأة المحكمة) (تشكيل المحاكم) (انعقدت الجلسة) (تعريفة الرسوم) (ميزانية) (كمية) (كيفية) وما في نظير ذلك وهذه الكلمات (غير القاموسية) أرجو من رفاقي أعضاء المجمع أن يجوزوا استعمالها لا سيما انها كلمات اصطلاحية كما قلنا ، ولكل قوم اصطلاحهم •

« الصنف الرابع » كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم ينطق بها الفحول

المقرمون . مثل فعل « خابره » بمعنى راسله . وفعل « تفرج » على الشيء « واحتار » في أمره « وتنزه » في البستان وهكذا . وأنا أعترف بأنني سألقى صعوبة في حمل زملائي أعضاء المجمع العلمي على اعطاء فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات (غير القاموسية) .

« الصنف الخامس » كلمات دخيلة عجمية الاصل وهي منها ما هو ثقيل « على اللسان » : (أتوموبيل) (بيرصوناليته) ، ومنها ما هو خفيف في السمع مثل (فِلم) (بالون) . وأنا على يقين أن أعضاء المجمع لا يجوزون استعمال كلا القسمين : الثقيل والخفيف ، وانما هم يوجبون العدول عنهما الى كلمات عربية تقوم مقامهما أو تعريبهما بكلمات ذات صيغة عربية كما قالوا مناورة في تعريب Manoeuvre

وأنا أوافقكم في الكلمات الثقيلة . أما الخفيفة مثل (فِلم وبالون) فأرتاح الى القول بجواز استعمالها كما هي .

« الصنف السادس » أساليب أو تراكيب أعجمية تسربت الى لغتنا مترجمة عن اللغات الاوربية وهى مما لا يعرفه العرب الاقدمون وهذا كقولهم : « ذر الرماد في العيون » « عاش ستة عشر ربيعا » « وضع المسألة على بساط البحث » « لا جديد تحت الشمس » « ساد الامن في البلاد » وما في نظير ذلك ، وكل هذا مما استفاض بيننا وتعاورته أقلامنا ولا أظن أن أحدا ينازع في جواز استعماله اللهم الا الذين أصيبوا بالوسواس اللغوى .

« الصنف السابع » من الكلمات « غير القاموسية » كلمات عربية لا يستعملها أحد من الفصحاء بل يتحاشون النطق بها لعمرى وهو ما نسميه « العامى » وهذا كثير لا يجهله أحد مثل كلمة « بدّى » أذهب « جيب » الكتاب « لحشه » على الارض « تعربش » على الشجرة « تحركش » بفلان الى غير ذلك ، وهذا لا يجوز استعماله

بالطبع بل يجب العمل على تقليص ظله من بيننا تدريجا وتعويد أبنائنا على استعمال غيره من الفصيح الذى يصلح أن يقوم مقامه •

هذا ما خطر لى أيها السادة في تصنيف الكلمات (غير القاموسية) ويمكن تصور أصناف أخرى غيرها اذ ليس القصد من هذا الاقتراح الاستقصاء وبلوغ الغاية وانما القصد الاشارة والتلميح الى ما يجب على مجمعنا العلمي عمله من التسامح واعطاء الفتوى في الكلمات التي عمت بها البلوى •

« المغربي »

جواب هذا الاقتراح :

لم يبق اليوم من يخالف في أن اللغة العربية في حاجة الى مجمع علمى يسير بها مع مقتضيات العصر ، ويضع للمعاني المتجددة ألفاظا لائقة • والذى يمكن أن تختلف فيه الآراء انما هو الطريق الذى تذهب منه الى سد الحاجة ورفع الحرج حتى لا تفقد اللغة حياتها • وحتى لا يقف الكاتب أو الخطيب أو الشاعر أمام هذه المعانى الطارئة مبهوتا • يكاد علماء اللغة فيما سلف يجمعون على أن الناطق بكلمة لم ترو عن العرب الخلص مخطىء الا أن تكون على قياس لغتهم • واذا جرى الخلاف في صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينقل عن العرب فأساسه اختلاف النظر في أن هذا الاستعمال موافق لمقاييس اللغة أو غير موافق لها •

واذا وجد الباحث في مواقع اختلاف علماء العربية سعة فيما يأخذ به من قبول بعض الكلمات أو التراكيب فان مخالفتهم فيما يجمعون على أنه غير مطابق للقياس ليست من السهولة بحيث يجهر به الكاتب أو الخطيب غير مستند الى شيء سوى الحرص على تكثير سواد اللغة واطلاق الالسنة من أن تتقيد بنظمها •

ولا أذهب الى أن خرق اجماعهم في نفسه خطأ ، وان قول خارقه مردود على كل حال ؛ وانما أود من الكاتب أو الخطيب أن يدخل البحث على طريقة يثبت بها أن استعمال الكلمة أو التركيب على الوجه الذي يختاره موافق لمقاييس اللغة ، أو يذكر وجه الحاجة الداعية الى هذا الاستعمال ويبين أن اللغة تبقى من دونه في قصور يقف بها دون هذه اللغات النامية .

ضبط علماء اللغة قواعد العربية ومازوا بين ما جاء على وجه الشذوذ فينطق به كما ورد وبين ما يصلح لان يكون قياسا مطردا ، فرموا بهذا الى غرضين شريفين :

(أحدهما) المحافظة على لهجة العرب وطرز خطابهم .

(ثانيهما) فتح السبيل الى أن تستمر اللغة نامية على وجه يلائم روحها يوم وصلت في بلاغتها وحسن بيانها الى ذروة لا تطمح العين الى ما وراءها .

« لم يزل ولد اسماعيل على مر الزمن يشتقون الكلام بعضه من بعض ويضعون للاشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الاشياء الموجودات وظهورها [1] » .

وهذا النوع من التصرف لا يختص بالعرب الخلص بل هو حق باق لكل من ينشأون على النطق بهذه اللغة الفضلى . واذا لم تسر هذه اللغة فيما سلف على مقتضيات العصور فليست علة ذلك أن آراء علمائها وقفت في سبيل تقدمها ، وانما فات علماءها أن يقوموا بهذا الاصلاح العلمى على طريقة منتظمة دائمة .

طرأت على اللغة علل سرت من ألسنة غير فصيحة ، وترجع هذه العلل الى أضرب :

---

(١) فهرست ابن النديم ص : ٥

(أحدها) تغيير نظم الكلام كتقديم ما التزم العرب تأخيره والفصل بين كلمتين التزموا فيهما الاتصال . وهذا النوع من التغيير لا يصح أن يجارى فيه العامة البتة . لان الاغماض فيه يفضي الى انقلاب اللغة الفصحى الى لغة أو لغات لاندرى كيف تكون منزلتها في الانحطاط والبعد عن هذه الاساليب المحكمة .

(ثانيها) ترك هذه الحلية المسماة بحركات الاعراب ، والاخذ في هذا بما تفعله العامة مذهب لبهاء اللغة ، وملق للكلام في ضروب من الابهام ، وقد كانت وجوه الاعراب تصونه عنها لاول ما يلفظ به من غير احتياج في رفع هذا الابهام الى قرينة زائدة عن نفس الخطاب .

(ثالثها) مفردات أصلها عربي فتغيرها العامة بنحو الحذف أو الزيادة أو القلب . مثل كلمة (بدى) أفعل ، فالظاهر أن أصلها (بوْدَى) ومثل (تحركش) بفلان فالظاهر أن أصلها (تحرش) وهذا من أمراض اللغة التي يجب أن نحمي ألسنتنا وأقلامنا من أن تحوم حولها .

والاستاذ المغربي يوافق على أن هذا الصنف مما يتحاشى من النطق به ويجب العمل على تقليص ظله . ولا أحسبه يخالف في تحامي الصنفين الاولين ووجوب العمل على تنقية اللغة من اقذائهما . ونحن نوافق الاستاذ في صحة استعمال ما سماه صنفا أول وهو « كلمات عربية قحة لم تذكرها الاعاجم ، ولكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج بأقوالهم مثل فعل (تبدى) بمعنى « ظهر » حيث ورد في بيت لعمرو بن معدى كرب مروى في ديوان الحماسة ، ومن الذى يعارضه في صحة استعمال كلمة جاءت في شعر عربى احتواه كتاب يوثق به ككتاب ديوان الحماسة !.

ويجرى على هذا السبيل كلمة (معتمد) للذى عمده الوجع فقد وردت في شعر عزاه صاحب الاغانى لعدى بن زيد وهو « من لقلب دنف

أو معتمد » والقافية وتفسير صاحب الاغانى لها بقوله (المعتمد الذى قد عمده الوجع) ينفيان احتمال أن تكون هذه الـكلمة قد أصيبت بتحريف . فعد مثل هذه الكلمة في لغة العرب مما يجد في القبول مساغا وان لم يرد في كتب المعاجم . ومن هذا القبيل لفظ (يسوّف) مضعف ساف أي شم ، فانا لم نجده في مثل القاموس واللسان ولكنه ورد في قول أمية بن أبى عائذ : (فظـل يسوف أبوالها) وفسره أبو سـعيد العسكري في شرح أشعار الهذليين بقوله : « يسوف : يشم » .

ونوافق الاستاذ « المغربي » فيما سماه صنفا سادسا . وهو أساليب أو تراكيب أعجمية مترجمة عن اللغات الاجنبيـة ولا يعرفها العـرب الاقدمون ، ونحن لا نعلم وجها للنفور من استعمال هذا الصنف مادام التركيب موافقا للنظم المألوفة في علم النحو كهذه الامثلة التى ضربها الاستاذ : (ذر الرماد في العيـون) (عاش ستة عشر ربيعـا) (وضع المسألة على بساط البحث) (لا جديد تحت الشمس) (ساد الامن في البلاد) وهذا الصنف يرجع في الواقع الى اقتباس صور من معانى لغة أخرى . واقتباس المعانى من اللغات الاجنبية شيء يتسع به أدب اللغة ، ولا أعرف أحدا في القدماء أو المحدثين يلاقيه بأنكار ، الا أن يكون شيئا تنبو عنه الاذواق السليمة .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا ثالثا وهو (كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب او يعرفونها في معان أخرى وهى كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية) فهذا النوع مما تدعو الحاجة اليه ، ولمثله تؤسس المجامع اللغوية والوقوف في سبيله وقوف في سبيل حياة اللغة ، ولا شرط له الا أن يجيء على قياس لغة العرب ويصاغ على وجه يقع من ذوق الاديب العربى موقع القبول .

وأما ما سماه الاستاذ (صنفا خامسا) وهى كلمات دخيلة أعجميـة الاصل نحو (أتوموبيل) و (بالون) فأرى أن واجب المجمع اللغوى

أن يضع لهذه المعانى الحديثة ألفاظا عربية ، والمجال امامه فسيح . ففي المجازو الاشتقاق القائم على القياس سعة . ولا سيما الكلمات الخفيفة المهجورة فان احياءها واستعمالها فيما يشبه معناها الاصلى أو يكون له به صلة غير مشابهة ، خير من جلب كلمة غير عربية ، وأدعى إلى تناسب الكلمات وائتلافها . ولا نعد المجمع اللغوى مضطرا الى اباحة استعمال الاعجمية الا اذا لم يجد في نفس اللغة العربية ما يغنى غناءها .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا رابعا وهو (كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم ينطق بها الفحول المقرمون) وضرب له المثل بنحو (تفرج) و (تنزه) و (احتار) فان قبوله يطلق لكل أحد العنان في أن يشتق الكلمة على غير قياس كأن يقول : اقتام في معنى قام واعتلم في معنى علم كما قال غيره احتار في موضع حار واقتطف في موضع قطف .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا ثانيا وهو (كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين لا يحتج بأقوالهم) ومثل له بكلمة (أقصصنا) الواردة في تاريخ ابن جرير و (فخيم) الواردة في كلام اليازجي و (صدفة) الواردة في كلام الشيخ محمد عبده فنحن لا نفهم الا أن اليازجي والشيخ محمد عبده استعملا هاتين الكلمتين على توهم أنهما من العربى الفصيح ، ولسنا على ثقة من أن ابن جرير الطبرى قال : (فاقصصنا) ومجيئها في بعض النسخ من تاريخه لا يكفى دليلا على أنه لفظها بفمه او كتبها بقلمه . ولو سلمنا أن يكون الشيخ محمد عبده واليازجى قد استعملا الكلمتين مع العلم بأنهما لم يردا في كلام العرب الخلص لكان تصرفهما هذا اطلاقا لكل ناطق بالضاد أن يلقي الكلمات كيف يشاء . فيقول في الوصف

من صعب مثلا صعبيا ومن سهل سهيلا كما قال اليازجي في الوصف من فخم (فخيما) ويقول مكان قتل (أقتل) ومكان ضرب (أضرب) كما جاء في بعض النسخ من تاريخ ابن جرير (أقصصت) ، ويقول كلمته (شفهة) بدل كلمته (مشافهة) كما قال الشيخ محمد عبده (صدفة) بدل مصادفة ولسنا في حاجة الى ايقاظ هذه الفوضى وهى نائمة ،ولسنا في حاجة الى أن ندع اللغة تمشي في غير نظام •

انتهى

* * *

حياة اللغة العربية

« محاضرة ألقاها المؤلف سنة ١٣٢٧ هـ في جمهور غفير من الادباء وأساتيذ اللغة العربية ، في « الجمعية الصادقية » كبرى الجمعيات الادبية في تونس ، عندما كان مدرسا بجامع الزيتونة » ...

مقدمة في دلالة الالفاظ ــ تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية ــ اطوار اللغة العربية ، وفيه حكم الاستدلال بالحديث ــ فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها ــ حكمة تراكيبها ــ تعداد وجه دلالتها وفي هذا الفصل حكم ترجمة القرآن ــ تعداد أساليبها ــ طريق اختصارها ــ اتساع وصفها وفي هذا الفصل كلمة في الشعر والسجع ــ ابداع العرب في التشبيه ــ اقتباسهم من غير لغتهم ــ ارتقاء اللغة مع المدنية ــ اتحاد لغة العامة والعربية .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمدا وعلى آله وصحبه وسلم

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذى فاوت بين الالسنة في مراتب البيان والتبيين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل بلسان عربي مبين . ثم الرضا عن آل بيته الطاهرين . وأصحابه الانصار والمهاجرين .

هل اتاكم نبأ فريق من اعيان الادباء وأعضاء هذه الجمعية « جمعية الخلدونية » ، اذ اخذتهم الغيرة على ما للغة العربية من الوضع المحكم ، والاساليب المؤثرة ، فاجمعوا امرهم على السعي في ترقية شأنها . بأقرب الوسائل ، ومواصلة البحث عن أسرار فصاحتها ، ومن مآثر هذه الهمة ان خاطبني مجلس ادارتهم السامية بكتاب يقترح علي القيام بمسامرة في بيان شرف هذه اللغة ، ودلائل حياتها ، فضربوا لي معهم بسهم من ذلك الاهتمام وما لبثت ان تلقيت دعوتهم بالاجابة .

حررت ما سنناجيكم به في هذا المقام ، واتيت في خلال تحريره على شبه اوحي بها الى بعض المسامرين ، فالتبس عليه حال اللغة من جهة حياتها ، ولئن اشهدناه دم الحياة كيف يجري في عروقها ، وتلونا عليه

من دلائل فصاحتها ما لا يستطيع انكاره ، فانا نعترف له بمزية البحث وأعمال الفكر ، لاننا امة بحث ونظر ، لا امة تقليدوضغط على الافكار .

ولا أظهر في هذا الموقف بدعوى المفاضلة بينها وبين لغات اخرى ، ثم اقضي لها بالمزية والسباق ، فان شرف منزلتها ، وقرار حياتها ، لا يتوقف في بيانه على الموازنة بينها وبين ما عداها من اللغات .

ولا ادعي فيما أسوقه من شواهد حسنها ، أن جميعه خاصة لها ، لا يشاركها فيه لسان ، فاذا أوردنا في سلكها فضيلة يعهدها بعض الحاضرين من لغة اخرى ، فلا يناج نفسه بأنا خرجنا عن سبيل الغرض والقصد من الاستشهاد ، اذ يكفينا داعيا الى الذود عن حياضها ، وناهضا بالهمم الى الاحتفاظ بها ، ان غيرها من الالسنة لا يفوقها بفن من فنون البيان .

فالغرض ، انما هو البحث عن حال اللغة في حد نفسها من جهة اطوارها ، ومحكم وضعها ، واتساع نطاقها ، وارتقائها مع المدنية ، وما يشاكل ذلك واليكم حديثها .

محمد الخضر حسين

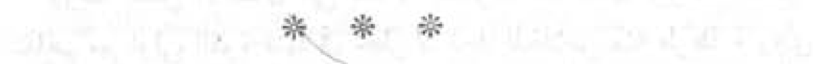
دلالة الالفاظ

لا يشتبه على ذي نظر قيم ، ان الالفاظ وان حسن تأليفها ، وتناسبت أوضاعها ، وامتدت الى غير نهاية ، لا تزيد فائدتها عن ضبط الغرض القائم في النفس ، وتمييزه عما سواه ، ولا تكاد تؤدي الصور والمعاني ، وتنقشها في نفس السامع بحالتها المرسومة عليها في ذهن المخبر بها ، فاذا شاهد الرجل حادثة ، أو أدرك بحاسة وجدانه معنى ، وأراد حكايته وافراغه بمثاله الحقيقي في ذهن السامع ، حتى يصير ادراك المخاطب للمحكي ، مطابقا لادراك الحاكي ، مطابقة النعل للنعل ، لم يجد لذلك لسانا كافيا .

ولا يستطيع انسان وان ملك الفصاحة تحت طي لسانه ، ان يصف لك ذات شيء ابصره ، فتتصوره على وجه يطابق صورته ، اذا رأيته رأي العين ، فيضطر الى أن يفحص بخاطره فيما سبقت لك به معرفة من الموجودات ، ليأخذ لك مثلا تتعرف فيه احوالا للموصوف ، لا تفي العبارة بتشخيصها ، ومن ثمة انفتح باب التشبيه والتمثيل ، ولم يستغن الفصحاء بعباراتهم الصريحة ان يقرنونها بضروب من اشارة اليد ونحوها .

واذا كان الحاذق في صناعة التصوير ، لا يمكنه ان يرسم الشيء مثالا يحكيه لك بجميع خواصه ، ويغنيك عن مشاهدته ، فكذلك مؤلف الالفاظ ، لان التعبير بها نوع من التصوير والمحاكاة ، قال الشيخ ابن سينا في (كتاب الشفا) : ان النفوس تنشط وتلتذ بالمحاكاة ، فيكون ذلك سببا لان يقع عندها للامر فضل موقع ، والدليل على فرحهم

بالمحاكاة ، انهم يسرون بتأمل الصور المنقوشة للحيوانات الكريهة المنظر المتقزز منها ، ولو شاهدوها انفسها لنفرت انفسهم عنها ، فيكون الفرح ليس بنفس تلك الصورة ، ولا المنقوش بل كونها محاكاة لغيرها اذا كانت قد اتقنت ، ولهذا السبب ما صار التعليم لذيذا الى الفلاسفة فقط ، بل الى الجمهور ، لما في التعليم من المحاكاة لان التعليم تصوير ما للامر في رقعة النفس . واذا كان التعبير بالالفاظ من قبيل التصوير ونقش المثال ، فالصورة التي يمثلها الصانع بمقدار جمعها لخواص الممثل ، وعلى حسب جودة أصباغها ، وتناسب اوضاعها ، تلذها العيون ، ويرتاح الطبع عند النظر اليها ، كذلك العبارة على قدر ما تسع من المعاني ، وتحتوي عليه من الالفاظ السائغة ، وحسن الائتلاف في التركيب تطرب لها الاسماع وتستعذبها الاذواق . ومن هـذه الجهة يدخلون العادلون الى الحكم والتفضيل بين العبارات واللغات فما كان أوسع دائرة في تصوير الغرض وارشق في مبانيه واحكم في نسيجه كان احق بالشرف واحرز للسباق .



تأثير اللغة في الهيأة الاجتماعية

مما لا سبيل للشبهة فيه ، ان الشخص الذي يحل بين اقوام يجهل لغتهم ، يبقى منفردا عن جامعتهم غير معدود في زمرتهم ، وتتوعر أمامه الطرق الموصلة الى انخراطه في سلكهم ، وتبادل المنافع معهم ، فاذا تعلم من لسانهم ما يطلع به على آدابهم وعوائدهم ومعارفهم ، انعقدت بينه وبينهم صلة التعارف والمعاشرة ، واصبح عضوا متصلا بهم ، عاملا في هيأة مجتمعهم . هذا ما ينشؤ عن مجرد حفظ اللغة ، فاذا أدرك من تلك اللغة فصاحة ورونقا ، ورأى تلك الآداب والعوائد والمعارف قائمة على أساس الحكمة ، واستحسان العقل الصحيح ، ترقى فوق ذلك الى مكان التقرب منهم بفؤاده ، والتحم معهم بجامع التحابب التحام الانامل بالراحة .

وربما ينتقل الانسان الى بلد لا يعـرف لغة أهلها فيوقعه سـوء التفاهم مع اولي القوة منها في خطر لا يجد للخلاص منه طريقا . روي ان زيد بن عبد الله بن دارم الحجازي ، دخل على ملك حمير في مدينة ظفار ، وهو جالس على مكان مرتفع ، فقال له الملك : ثب ، أي أجلس ، في لسان حمير ، ومعناها في لسان أهل الحجاز ، اقفز ففهمها الاعرابي على مقتضى لغته ، وقفز فتكسر واندقت رجلاه ، فسأل الملك عنه فأخبر بلغة أهل الحجاز فقال ليس عندنا عربيت [1] من دخل ظفار حمر وفي رواية أما علم أن من دخل ظفار حمرای تعلم اللغة الحميرية . ولا نفهم من هذا ان استحسان تعلم الوارد على البلد لغة أهلها يختص بالضعيف

---

(١) اراد عربية لكنه وقف على هاء التانيث بالتاء وكذلك لغتهم .

الذي لا يستطيع الدفاع عن حقوقه بل اذا كانت القوة والسلطة للوافد عليهم تأكد في حقه ايضا بموجب فضيلة العدل ان يتعلم من لغة المحكومين لئلا يفضي به سوء التفاهم معهم الى خطيئة ظلمهم والقضاء عليهم بغير ما يستحقون .

والتوافق في اللغة مما يزيد العلائق التي تؤلف الناس في نظم الاتحاد قوة ووثوقا ولهذا ترى الداعي الى الوحدة الوطنية يسعى في تعليم لغة الوطن وتعميم نشرها حتى تكون هي اللغة الجارية في خطاباتهم وتحريراتهم على وجه الصحة لا يعدلون الى التفاهم بغيرها الا عند الحاجة ومتى اهملت الامة لغتها وزهدت في تعلمها . انفصمت عرى جامعتها لا محالة وتفرقوا ايدي سبا فاذا قام مناد يدعو امة الى نبذ لغتها وان تستبدل بها لغة اخرى فانما يريد انقسام وحدتها واخراجها من صبغة جنسها .

ولن تتقدم أمة في معارج النهضة والرقي الا بوسيلة لغتها وعلى قدر ما تحتفظ بلغتها ترتقي في حياتها الادبية فمثل اللغة مع حال الامة كالمثاقيل التي توضع في مقابلة الموزون فبحساب ما ينقص من اللغة ينزل ما يقابلها من حال الامة الى درك الشقاء اذ لا يؤثر على احساسهم في تذكيرهم بمجد الاباء او يهيج بعواطفهم الى الاتحاد والاخذ بوسائل السعادة غير لغتهم الراقية واعتبر في ذلك ببلاد الاندلس فان من أسباب سقوطها ونزع أيدي المسلمين من ولايتها ضعف اللغة العربية عندهم ومسخ صورتها بما خالطها من الكلمات والاساليب التي لا تطابق وضعها ولا تحتملها طبيعته .

* * *

أطوار اللغة العربية

لم يأت الباحثون عن مبدأ اللغة في أدلتهم بما تطمئن اليه النفوس ويحل منها محل القطع او الظن القريب منه على ان اختلافهم في تعيين الواضع هل هو الله تعالى او البشر مما لا تترتب عليه فائدة في العمل تقتضي العناية بترجيح أحد المذهبين ، ومن ثم صحح المحققون أن ادخال هذه المسألة في علم الاصول من الفضول ، وزعم بعضهم ان قلب الالفاظ التي يؤدي تغييرها الى فساد في أحكام الشريعة كتسمية الثوب فرسا والفرس ثوبا يرجع حكمه الى أصل ذلك الخلاف ، فيمتنع القلب على القول بأن اللغة كلها وقعت بتعليم من الله ويجوز على القول بأنها وضعت باصطلاح البشر وليس هذا البناء بمستقيم فان مجرد اسناد الوضع الى الله تعالى وان ثبت بالحجة القاطعة لا يقتضي الوقوف عند حد ما ورد منه والامساك عن تغييره باصطلاح جديد •

واقصى ما ثبت في التاريخ ان هذه اللغة كانت في قبائل من ولد سام ابن نوح عليه السلام وهم عاد وثمود وجرهم الاولى ووبار وغيرها، وقد انقرضت اجيال هؤلاء الا بقايا متفرقين في القبائل ، ولايصح شيء مما يروى عنهم من الشعر وقد انكر العارفون على من كتب في السيرة اشعارا كثيرة ونسبها الى عاد وثمود • ثم انتقلت الى بني قحطان وكانوا يتكلمون باللسان الكلداني لسان أهل العراق الاصليين وأول من انعدل لسانه الى العربية يعرب بن قحطان وبعد ان نشأت منها الحميرية لغة أهل اليمن انتقلت الى اولاد اساعيل عليه السلام بالحجاز ولم تكن

لغة اسماعيل عربية بل كان عبرانيا على لسان ابيه ابراهيم عليه السلام ثم انخرط في شعوب العرب بمجاورتهم ومصاهرته لجرهم الثانية حين نزل بمكة فنطق بلسانهم وورثه عنه اولاده فأخذوا يصوغون الكلام بعضه من بعض ويضعون الاسماء بحسب ما يحدث من المعاني الى ان ظهرت اللغة في كامل حسنها وبيانها وصار لها شأن عظيم وتأثير بليغ .

ويدلك على عنايتهم بأمر الفصاحة ما وصل الينا من نتائج أفكارهم وبدائع خطبهم وقصائدهم في سوق عكاظ وسوق مجنة اذ يفدون عليهما في موسم الحج ويقيمون في عكاظ ثلاثين يوما وفي مجنة سبعة ايام يتناشدون ما وضعوه من الشعر ويتفاخرون بجودة صناعة الكلام وعند احتفالهم يضربون قبة للشاعر العظيم في وقته كالنابغة الذبياني ويعرضون عليه منتخبات اشعارهم وكان بعضهم يهدد بعضا بنظم الهجاء وتسييره في ذينك الموضعين قال امية ابن خلف يهدد حسان رضي الله عنه :

الامن مبلغ حسان عني ... مغلغلة تدب الى عكاظ

وقال حسان في جوابه .

أتاني عن أمية زور قول ... وما هو في المغيب بذي حفاظ
سانشر ان بقيت له كلاما ... ينشر في المجنة مع عكاظ

ومن شواهد هذا ان الحارث بن حلزة اليشكري كان شاعرا حكيما ولكنه ابتلي بوضح (برص) ومن أجله كان عمرو بن هند ملك الحيرة يكره النظر اليه ويأبى ان يستمع الى خطابه الا من وراء ستار فدخل عليه يوما وانشد بين يديه قصيدته المعدودة في المعلقات :

اذنتنا ببينها اسماء ... رب ثاو يمل منه الثواء

وتعرض فيها الى شيء من الصلح بين بكر وتغلب فبهرت عمرا برائع نظمها واستولت على لبه بسحر بيانها فأخذته هزة وارتياح ولم يتمالك ان امر برفع الستار ما بينهما .

واقتضت عناية العرب لذلك العهد بالابداع في القول والتنافس في مقام الفصاحة ان ظهرت معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم في بلاغة ما انزل عليه من القرآن كما جاء عيسى عليه السلام يبرىء الاكمة والابرص ويحيي الموتى باذن الله لما أرسل الى قوم توفرت عندهم العناية بعلم الطب وكما بعث موسى عليه السلام الى امة انتهى السحر فيها الى غاية فاتاهم في مقام المعجزة بابدع ما يكون في قلب الاعيان واراءتها في غير سيرتها الاولى .

ثم ارتقت اللغة في صدر الاسلام الى طورها الاعلى ودخلت في أهم دور يحق علينا ان نسميه عصر شبابها فنمت عروقها واثمرت غصونها بألوان مختلفة من الاساليب .

ومن مآثر هذه الحياة الراقية ان كان كلام الناشئين في الاسلام من العرب احلى نسقا واصفى ديباجة من كلام الجاهلية في شعرهم وخطبهم ومحاورتهم .

والاسباب التي ارتقت بها اللغة حتى بلغت اشدها واخذت زخرفها أمور ثلاثة . أحدها ما جاء به القرآن الحكيم من صورة النظم البديع والتصرف في لسان العرب على وجه يملك العقول فانه جرى في اسلوبه على منهاج يخالف الاساليب المعتادة للفصحاء قاطبة وان لم يخرج عما تقتضيه قوانين اللغة واتفق كبراؤهم على اصابته في وضع كل كلمة وحرف موضعه اللائق به وان تفاضل الناس في الاحساس بلطف بيانه تفاضلهم بسلامة الذوق وجودة القريحة .

ومن النحاة من يحكم على بعض استعمالات يرد عليها القرآن بعدم القياس عليها كما قصروا حذف حرف المصدر ورفع المضارع بعده على السماع بعد ان اوردوا في مثاله قوله تعالى : «ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا » الآية ولا ادري كيف يتفق لهم هذا مع علمهم بأنه صاحب

وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع ، فنسلم لهم اجراء هذه البلاغة التي ليس وراءها مطلع وانا لنعلم قولهم في أصول العربية ان ما قل في السماع ان كان مقبولا في القياس صح القياس عليه وان فيحرفون الكلمة عن أصل استعمالها غلطا ولا نسلم لهم تحكيمها في كتاب الله الذي اخرس بفصاحته لسان كل منطيق .

(ثانيها) ما تفجر في أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم من ينابيع الفصاحة وما جاء في حديثه من الرقة والمتانة والابانة عن الغرض بدون تكلف روى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قال لقد طفت في أحياء العرب فما رأيت أحدا أفصح منك يا رسول الله قال وما يمنعني وأنا قرشي وارضعت في بني سعد وبنو سعد أفصح قبيلة في العرب بعد قريش .

وانما اغضى علماء اللسان النظر عن الاستشهاد بالحديث لان رواته لم يجمعوا عنايتهم على ضبط ألفاظه كما كانوا يثبتون في نقله على المعنى ولو تحقق أهل العربية من رواية حديث بلفظه كالاحاديث المنقولة للاستشهاد على فصاحته صلى الله عليه وسلم لاستندوا اليه في وضع احكامها يقينا .

(ثالثها) ما افاضه الاسلام على عقولهم بواسطة القرآن والحديث من العلوم السامية وبما نتج عن تعارف الشعوب والقبائل والتئام بعضها ببعض من الافكار ومطارحة الآراء ومعلوم ان اتساع العقول وامتلاءها بالمعارف مما يرقي مداركها ويزيد في تهذيب ألمعيتها فتقذف بالمعاني المبتكرة وتبرزها في أساليب مستحدثة فان كثرة المعاني ودقتها تبعث على التفنن في العبارة والتأنق في سياقها ويوضح لكم هذا ان الناشئين في الحواضر نجدهم في الغالب أوسع غاية في اجتلاب المعاني الفائقة واهدى الى العبارات الحسنة ممن يعادلها في جودة القريحة وفصاحة

المنطق بفطرته لاشتمال المدن على معان شتى ينتزع الذهن منها هيآت غريبة لا طريق لتصورها الا المشاهدة •

ولما فارق العرب الحجاز لابلاغ دعوة الاسلام وبث تعاليمه بين الامم اقتضت مخالطتهم لمن لا يحسن لغتهم ضعف ملكاتها على السنتهم ودخول التغيير عليها في مبانيها وأساليبها وحركات اعرابها وابتدأ التحريف يسري الى اللغة في عهد الخليفة الرابع على بن أبي طالب رضي الله عنه فأشار على أبي الاسود الدؤلي بوضع علم النحو ولم يزل ائمة العربية يحوطونها باستنباط القواعد حتى ضربوا عليها بسياج يقيها عادية الفساد ويحول بينها وبين غوائل الضياع والاضمحلال وحين انتشرت المخالطة وتفشى داء اللحن امسك العلماء عن الاستشهاد بكلام معاصريهم من العرب ويعدون اول المحدثين الذين لا يستشهد بأقوالهم بشار بن برد المتوفي سنة ١٦٧ هـ، واحتج سيبويه بشيء من شعر بشار بدون اعتماد عليه وانما أراد مصانعته وكف اذيته حيث هجاه لتركه الاحتجاج بشعره كما استشهد ابو على الفارسي في كتاب الايضاح بقول أبي تمام •

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الاماني لم يزل مهزولا

وليس من عادتهم الاستشهاد بشعر أبي تمام لان عضد الدولة كان يعجب بهذا البيت وينشده كثيرا •

واستشهد صاحب الكشاف عند قوله تعالى : (واذا أظلم عليهم قاموا) ببيت من شعر ابي تمام وقال وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه فيؤخذ من صريحة انه يرى صحة الاحتجاج بكلام المحدث اذا كان من ايمة اللغة وليس مذهبه هذا بسديد وقياس ما يقوله ابو تمام على ما يرويه غير صحيح فان التكلم بالعربية الصحيحة لعهد أبي تمام ناشيء

عن ملكة تستفاد من تعلم صناعتها ومدارسة قوانينها فعلى فرض انْ لا تفوته معرفة بعضها قد يذهل عن ملاحظة تلك القوانين فلا يأمن أن يزل به لسانه في خطا مبين وابو تمام نفسه صدرت عنه أبيات كثيرة خرج فيها عن مقاييس العربية قال ابن الاثير لم أجد احدا من الشعراء المفلقين سلم من الغلط فاما أن يكون لحن لحنا يدل على جهله بمواقع الاعراب واما ان يكون اخطأ في تصريف الكلمة ولا اعني بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا بل اعني بالشعراء من تقدم زمانه كالمتنبي ومن كان قبله كالبحتري ومن تقدمه كأبي تمام ومن سبقه كابي نواس .

أما العربي القح فانه يطلق العبارة بدون كلفة في اختيار الفاظها او ترتيب وضعها فتقع صحيحة في مبانيها مستقيمة في اعرابها ولا يكاد يلحن في اعراب كلمة او يزيلها عن موضعها اذا ترك لسانه وسجيته ومن ثم كان قرض الشعر كالخطابة على الارتجال والبديهة شائعا عند العرب نادرا في عصر المولدين ولا يعترض هذا بأن كثيرا من العرب يطيل المدة في عمل القصيدة كما فعل زهير في حولياته لانه يستوفيها في أمد قريب ويتمها على شرط الصحة ولكنه لا يخرجها للناس اذا فرغ من عملها الا بعد التروي واعادة النظر في تقويم معانيها وحسن النسق في بنائها وأحكام قوافيها لا ليخلصها من اللحن ويطبق عليها أصول العربية كما هو شأن المحدثين .

ثم نشأ بجانب هذا التحريف الذي طرأ على اللغة مرض آخر انجر اليها بسبب من أسباب حسنها هو أن مسلم بن الوليد وابا تمام امعنا النظر في اشعار الفصحاء وخطبهم وحسروا اللثام عن وجه بيانها فأبصروا فيها محاسن من فنون البديع كالاستعارة والجناس والتورية فشغفوا بها وثابروا على ايرادها في منظوماتهم توفيرا لحسنها واستزادة من التأنق فيها فكان الناس يقولون ان اول من أفسد الشعر مسلم بن الوليد

وسمع اعرابي قصيدة ابي تمام التي يقول في طالعها :

طلل الجميع اراك غير حميد

فقال ان في هذه القصيدة أشياء افهمها واشياء لا أفهمها فاما ان يكون قائلها اشعر من جميع الناس واما ان يكون جميع الناس اشعر منه . وما تعاصى فهمها على الاعرابي الا لكونه سمع شعرا حشي بوجوه من البديع خرجت به عن الاسلوب المألوف فثقل تأليفه وبعد عن الافهام تناوله .

واتبع طريقهما كثير من الادباء وربما انتهى بهم الاعجاب بمحاسن البديع الى مخالفة قانون العربية وتغيير بنية الكلمة من أجلها كقول بعضهم .

انظر الي بعين مولى لم يزل يولي الندى وتلاف قبل تلافي

فكأنه زاد في مصدر تلف الفا يتم له الجناس مع قوله تلاف ولا نعرف في كتب اللغة من ذكر التلاف مصدرا لتلف وانما يوردون في مصدره التلف بدون الف .

ولم تقف سيئة الاكثار من البديع عند حد الشعر بل تعدى وباؤها الى النثر أيضا فطفق كثير من الكتاب يملؤون رسائلهم بوجوه التحسين الاستعارة والجناس ونحوها واجتهدوا ان لا يفوتهم الشعراء بواحد منها حتى اذا ما تلقيت صحيفة من هذا القبيل والقيت فيها نظرك ليطوف عليها بالمطالعة ادركته عند كل فقرة حبسة والتوت امامه طرق فهمها وان كانت معاني مفرداتها جلية فتحس به كيف ينتقل من كلمة الى أخرى بخطوات ضيقة كانما حمل على قيد من حديد واكثر هؤلاء يهملون النظر الى جانب المعنى والمحافظة على اقامته واستيفائه وهذا ما بعث الشيخ عبد القاهر الجرجاني حين قام ينادي بأبسط عبارة ان الالفاظ خدم للمعاني وان المعاني مالكة سياسة الالفاظ واقام الحجة في كتابيه دلائل

الاعجاز واسرار البلاغة على ان مزية الفصاحة انما استحقتها الألفاظ ووصفت بها من جهة معانيها وازال كل شبهة عرضت لمن اعتقد انها مزية استحقها اللفظ بنفسه .

وأدرك غالب المحررين اليوم ان تتبع هذه الحسنات ومواصلة العمل بها في نظم الكلام يبدلها سيئات تشمئز منها قلوب الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه بيانا فاقلعوا عن الاكثار منها لا سيما في خطابات الجمهور وزهدوا فيها الا ما سمح به الخاطر عفوا ورمته الطبيعة بدون كلفة ظاهرة .

وكانت اللغة في خلال الاعصر الماضية تعلو وتضعف وتنتشر في أنحاء المعمورة على حسب كرم الدولة وعناية رجالها بالفنون الادبية فارتفع ذكرها حين كان الامير سيف الدولة يباحث أبا علي الفارسي في غوامض علم النحو وينقد شعر أبي الطيب المتنبي بذوق لطيف ويجازيه وغيره من الشعراء بغير حساب .

وارتقى شأنها يوم قام القاضي منذر بن سعيد في مجلس الملك الناصر لدين الله عند احتفاله برسول ملك الروم في قصر قرطبة وشرع يخطب من حيث وقف ابو علي البغدادي واقطع به القول فوصل منذر افتتاح ابي على بكلام عجيب واطال النفس في خطبة مرتجلة فخرج الناس يتحدثون ببديهته المعجزة وارتواء لسانه من اللغة الفصحى ولا مرية في أن كرم الدولة باعث على ارتقاء حال اللغة عند من التفت الى التاريخ واقام الوزن بين الشعراء الناشئين في زمن اجواد العرب وملوك آل جفنة وملوك لخم كزهير والنابغة وبين من تقدمهم من الشعراء .

فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها

تتفرع العربية بحسب اختلاف الشعوب والقبائل الى لغات متعددة ولكنها متقاربة اللهجة في أوضاعها وتصاريفها وحركات اعرابها والمغايرة بينها يسيرة جدا لا تخـرجها عن اعتبارها في الاصـل لغة واحدة ذات قوانين تطرد في جميعها ما عدا لغة حمير فانها تخالف لغة مضر خلافا ظاهرا ولا توافقها في اكثر أوضاعها ومقاييسها •

وافصح لغات العرب لغة قريش وفضلت عن سائر اللغات بوجهين (احدهما) بعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ولهذا لم يحتج اهل الصناعة العربية الا بلسانهم أو ما كان قريبا منه ولم يعتمدوا لغات القبائل التي تجاور غيرها من الامم كلغة لخم وجذام وقضاعة وغسان ولم يخالفهم في شرطهم هذا الا ابو عبد الله بن مالك فنقل في كتبه لغة لخم وقضاعة وغيرهم ممن يسكن اطراف الحجاز •

(ثانيهما) ان العرب كانوا يفدون عليهم في موسم الحج ويقيمون عندهم قريبا من خمسـين يوما فيتخـيرون من لغات اولئك الوفـود ما تعادلت حروفه وخف وقعه على الاسماع ويرفضون كل ما يثقل على الذوق ولا يجد في السمع مساغا •

ولا غرابة ان تجري الالفاظ في وصف الحسن والقبح مجرى جنسها الذي هو الصوت فمن الاصوات ما يحدث في السمع لذة ويرتاح الخاطر بالاصغاء اليه كنغم الاوتار وسجع البلبل من الطير ومنها ما يرميه الطبع وينقبض لسماعه كنعيق الغراب وصرير آلة النشر •

ويمكن الحكم على اللفظ بالحسن وضده ولو من غير العارف بمعناه متى كان ذوقه صحيحا فـكل ذي ذوق سليم يفرق بين الورد

والوردة والخوجم والخوجنة ويميز بين السيف والخنشليل ولا تتشابه عنده النفس والجوشي .

واذا كان ادراك صفة الحسن في اللفظ المفرد لا يتوقف على ملاحظة مدلوله فيتيسر لمن لا يحسن لغة قوم ان يستمع الى مفرداتها المستعملة عند الفصحاء منهم ويستقرئها الى ان يأتي على اكثرها ثم يدخل الى الحكم في وصفها بالفصاحة او الموازنة بينها وبين لغة اخرى ولا يبالي ومن اصغى جيدا الى الالفاظ العربية الجارية على السنة الفصحاء وجدها لذيذة في السمع خفيفة على الارواح حكى الشيخ ابن الاثير في المثل السائر انه لقي رجلا اسرائيليا بالديار المصرية قال فجرى ذكر اللغة العربية وفصاحتها فقال ذلك الرجل من بني اسرائيل كيف لا تكون كذلك فان واضعها تصرف في جميع اللغات السالفة فاختصر ما اختصر وخفف ما خفف فمن ذلك اسم الجمل فانه عندنا في اللسان العبراني كوميل فجاء واضع اللغة العربية وحذف منه الثقيل وقال جمل فصار عذبا حسنا وكذلك فعل في كذا وكذا وذكر اشياء كثيرة . ونقل بعض المحررين اخيرا حكاية ابن الاثير وقال سمعت من بعض اليهود العارفين بالعبرية أن الجمل يسمى جمال فيكون الفرق بينهما الالف بعد الميم وانكر تسميته كوميلا الا ان هذا يقرب من اسمه بالرومية .

ويشهد لبناء العربية على قاعدة الاعتدال ان اكثر كلماتها وضعت على ثلاث احرف واقلوا من الرباعي والخماسي لئلا يطول بهم الامد في القول بدون فائدة ولم يكثروا من الثنائي حذرا من ان تتجاور منه عدة كلمات في خطاب واحد فيقع في لهجته تقطع كثير يضعف بنسيجه ويذهب بحسن تناسقه وبهاء توسله فان المتكلم الفصيح وان وصل الجمل بعضها ببعض ولم يقف عند انتهاء كل جملة منها لا يسردها سردا بل يفصلها في منطقه ويرتلها ترتيلا يميز به المتثبت في تلقى الخطاب الكلم الداخلة في الجملة من الكلم المنفصلة عنها وربما يتبين من هيأة نطق

الفصيح نهاية الكلمات فيميز السامع الحرف الذي هو منتهى كلمة من الحرف الذي هو بداية لكلمة اخرى • والثلاثي يبتدي فيه المتكلم بحرف ويعتمد على ثان ثم ينتهي بحرف آخر فيكون في آلة النطق امكن ويساعده على ان ينحو في هيأة خطابه نحو المتانةوالانسجام قال الباقلاني ولضيق ما سوى كلام العرب او لخروجه عن الاعتدال يتكرر في بعض الالسنة الحرف الواحد في الكلمة الواحدة والكلمات المختلفة كثيرا نحو تكرر الطاء والسين في لسان يونان ونحو الحروف الكثيرة التي هي اسم لشيء واحد في لسان الترك ولذلك لا يمكن ان ينظم من الشعر في تلك الالسنة على الاعاريض التي تمكن في اللغة العربية • ولشدة محافظتهم على الاعتدال في الكلم يسقطون شيئا من حروفها اذا عرض لها طول في بعض تصاريفها كحذفهم لآخر الاسم الخماسي في التصغير نحو سفرجل اذا ارادوا تصغيره يقولون سفيرج وكذلك يفعلون في جمعه فيقولون سفارجل ثم انك لا تجدهم يجمعون في حشو الكلمة بين ساكنين لما ينشأ عن اجتماع الساكنين من البطء في التلفظ بها ولا يوالون في اللفظة الواحدة بين اربع احرف متحركة حذرا من الاستعجال الحاصل من كثرة الحركات المتوالية ويزيدك بصيرة بهذا اهمالهم للاوزان التي يتعسر النطق بها نحو فعل بكسر الفاء وضم العين رفضوه من ان يبنوا عليه شيئا من كلمهم للثقل الذي يوجبه الانتقال من الكسر الى الضم • وقرر الباحثون عن أسرار اللغة ان الالفاظ تختلف بطبائعها وهيآتها مثل اختلافها بالصلابة والرخاوة والفك والادغام والحركة والسكون ولم يصرف واضع العربية نظره عن هذه الوجوه ولاحظ في كثير من الالفاظ المناسبة بينها وبين ما يدخل في قياسها وان شئت مثالا يضرب على شاكلة ما قرروه فانظر الى علامة النسب فتجدها ياء شددت للمبالغة في وصف الانتساب وتلويحا الى شدة رابطة المنسوب بالمنسوب اليه فاذا استعملت في نسبة الشخص الى عشيرته مثلا كان تشديدها كالمهماز لتحريك غيرته عليهم او تنبيه عواطفهم للاقبال عليه •

حكمة تراكيبها

من يرجع الى حال نفسه عند القاء العبارة يشعر بأنه لا يحرك بها لسانه الا بعد ان يتصور معانيها المفردة ويضم بعضها الى بعض بروابط النسب الاسنادية او التقييدية في ذهنه فيأخذ كل معنى من جهة التقديم والتأخير رتبة في النفس يستحقها بطبعه كالفاعل يخطر في البال قبل المفعول والموصوف يجري على المخيلة قبل صفته • وقد يعرض لبعض المعاني حال ينقله عن مرتبته الطبيعية ويعطيه في نفس المتكلم منزلة ثانية كالاهتمام بالمفعول به يقتضي تقديمه على الفعل •

واذا تبين هذا فمما يرجع اليه في وصف العبارة بحسن البيان ان تكون الفاظها مؤلفة على حسب ترتب معانيها في النفس سواء كان ذلك الترتب مما دعت اليه طبيعتها او اقتضته الاحوال العارضة ومن افتكر في تأليف الكلام العربي بالنظر الى تقديم اجزائه وتأخيرها وجده معتمدا على رعاية هذه القاعدة •

تراتيب الكلم على ثلاثة اضرب احدها ما عينه الواضع وحكم به على سبيل الوجوب فيعد مخالفه مخطئا ويخرج الكلام الخالي من مراعاته عن الاسلوب العربي كتأخر التمييز عن المميز والمضاف اليه عن المضاف ثانيها ما عينه الواضع ايضا ولكنه قضى به على وجه الاصالة واعتبار ما هو الاولى ولا تخرج العبارة بمخالفته عن حدود العربية كتقديم اسم من صدر منه الفعل على اسم الذات الواقع عليها والبحث عن اسرار ما كان من قبيل هذين الضربين مبثوثا في مدارج علم النحو ثالثها ما لا يقتضيه الوضع على التعيين وجعل امره دائرا على رعاية ما يناسب المقام وتعيينه بحسب التراكيب المخصوصة موكول الى المعية

المتكلم وحسن تصرفه كتقديم المفعول على الفعل لافادة اختصاصه به وعدم تعلقه بغيره والبحث في هذا القسم ووجوهه المناسبة مندرج في موضوع علم البيان ٠

وكان من حق الالفاظ والجمل التي تناسبت معانيها وتعلق بعضها ببعض ان يلائم بينها في السبك ولا يفرق بينها في التأليف هذا هو الاصل الذي بنيت عليه العربية الا انهم لم يغلوا في ذلك لئلا يوقعوا السنتهم في حرج فأباحوا الفصل في مواضع لا يؤثر فيها الفصل تعقيدا ولا يختل به فهم المعنى وعملوا به في موارد الجمل الاعتراضية على وجه الزينة وشبهوا ما بلغ الغاية في الحسن والقبول بحشو اللوزينج ٠

ثم نظر العرب الى الجمل تستقل كل واحدة منها بنفسها فوجدوها تارة تتناسب ويتشبث بعضها ببعض من جهة المعنى فليس من الحكمة وجودة التصرف ان تلقى منثورة لا يراعى فيها جانب المعنى وتستأنف واحدة بعد أخرى فأعملوا حروف العطف وسائط في وصل الجمل ونظمها في سمط المناسبة لتكون اجزاء الكلام متماسكة ٠

وتارة تنقطع الجملة الثانية عن الجملة قبلها ولا يتصل حديثها بحديثها سوى انه اتفق الجمع بينهما في الاخبار وفي هذا الموضع يجب الفصل بين الجملتين فلو ضم المتكلم الجملة الاخيرة الى الجملة السابقة بعاطف كان بمنزلة من عمد الى جواهر غير متناسبة في المقدار ولا يشبه بعضها بعضا في الشكل وركبها في نظام واحد ٠

ودعاهم اللطف ورعاية الادب في الخطاب الى الاغضاء عن شرط المناسبة فادمجوا حرف العطف بين جملتين ليس بينهما صلة مناسبة اذا كرهوا ان يسبق الى ظن السامع خلاف ما يراد منهما لولا واسطة حرف العطف كقولهم لا وايدك الله ٠

فوضع الفصل والوصل بين الجمل على هذا الوجه وبناء حكمهما على اعتبار المناسبة وما يقتضيه ادب الخطاب مما يوضع فيميزان العربية ويعد من دلائل الحكمة في وضع اساليبها . ويظهر مما ذكر الجاحظ في كتاب البيان والتبيين « ان الفارسي سئل فقيل له ما البلاغــة فقال معرفة الفصل والوصل » ان للغة الفارسية تعلقا بهذا الباب .



تعدد وجه دلالتها

من المقرر ان الالفاظ لم توضع لافادة معانيها في انفسها ضرورة ان المخاطب يتصورها ويعرفها من حين علمه بالوضع وانما وضعت لافادة النسب والربط بين موضوعاتها على وجه الثبوت او السلب فلا دلالة للالفاظ على شيء قبل تركيبها وارتباطها بهيأتها الصحيحة •

وللالفاظ العربية اذا ركبت دلالتان احدهما تصور مفردات على وجه النسبة بينهما واسناد بعضها الى بعض كدلالة قولك (اكرمت زيدا العالم اجلالا) على معنى صدور الاكرام منك وتعلقه بزيد الموصوف بالعلم لعلة باعثة على اكرامه هي الاجلال والدلالة على هذه المعاني تشترك فيها جميع الالسنة وهي الداعي الاول الى وضع اللغات ويمكن بالنسبة اليها نقل الكلام العربي الى لغة اخرى مع الاحاطة بجميع ما يراد منه ما لم يكن صالحا لعدة معان لم يتحقق المراد في واحد منها كما يفعله البليغ بقصد الاجمال على السامع لغرض يستدعيه المقام •

(ثانيها) الدلالة على معان زائدة على المعاني الاصلية من احوال ترجع الى المتكلم او المخاطب او المتحدث في شأنه او حال الفعل المخبر به وغير ذلك كدلالة الحذف لشيء من اجزاء الكلام على ضجر المتكلم وسآمته ودلالة تأكيد الجملة بالقسم على ان المخاطب ينكر مضمونها ومن هذا ايراد المسند اليه نكرة للدلالة على تعظيمه وتقديم الفعل على المفعول مثلا لاهتمام المخبر بشأنه •

وهذه المعاني الزوائد تعتبر في صورة الكلام بمنزلة الروح تسري في الجسد فتحدث فيه منظرا بهيجا وعلى حسب رعايتها تتفاضل العبارات في مقام البلاغة قال الباقلاني ان كثيرا من المسلمين قد عرفوا تلك الالسنة

وهم من أهل البراعة فيها وفي العربية وقفوا على انه ليس يقع فيهـا من التفاضل والفصاحة ما يقع في العربية .

ومن قصد الى ترجمة كلام عربي ونقله الى لغة اخرى لا يمكنه تأدية ما اشتمل عليه من هذه المعاني الثواني والافصاح بها أثناء حكايته لمعانيه الاصلية ومع هذا لم يمنع أهل الاسلام ترجمة القرآن واجمعوا على جواز ترجمته لافادة ما ظهـر من معانيه الاصلية لمن لا قدرة له على فهم العربية نقـل الاجماع على ذلك ابو اسحاق الشاطبي في موافقته فما نقل الى بعض المسامرين بموت العربية من (ان ترجمة احدى سور القرآن الى لغة اخرى ممنوع عند المسلمين) غير مطابق للحقيقة بل اجاز بعض الايمة ترجمته الى الفارسية والقراءة بها عند العجز عن العربيـة ولو في حال الصلاة .

ومن الآيات ما يحتمل باعتبار معانيه الاصلية عدة وجوه ولا يمكن نقله الى لغة اخرى بحاله فاذا اعتمد المترجم على احد الوجوه لم تكن الترجمة قرآنا بالمعنى اذ يحتمل ان لا يكون مطابقا للمراد من كلام الله تعالى ومثل هذا لا ينبغي أن ينقل الا على وجه التفسير والبيان كأن يذكر المترجم الآية بلفظها العربي ويأخذ بعد ذلك في بيانهما باللسان الآخر وصرح الغزالي في كتاب (الجام العوام) بحرمة ترجمة الآيات المتشابهات واستدل على ذلك بأن من الالفاظ العربيـة ما لا يوجد لها فارسية تطابقها ومنها يوجد لها فارسية تطابقهـا ولكن ما جرت عادة الفـرس باستعارتها للمعاني التي جرت عادة العرب باستعارتها منها ومنها ما يكون مشتركا في العربية ولا يكون في العجمية كذلك ومثل الفارسية غيرها من لغات الاعاجم .

* * *

تعدد اساليبها

مما يشهد بارتقاء اللغة وسعة غايتها في البيان تعدد اساليبها وكثرة طرق افادتها فان العبارات اذا اختلفت في أساليبها تغاير ما تصوره في نفوس المخاطبين من المعاني وان كان الغرض واحدا فصورة المعنى الذي يستفاد بطريق المجاز او الكناية يغاير الصورة التي تؤدى بلفظ الحقيقة او القول الصريح بل الصورة التي يرسمها قولك زيد كريم كريم الطبع غير الصورة التي ينقشها قولك زيد ذو طبع كريم وان اتحد اصل المراد من المثالين وهو اثبات الكرم لطبع زيد ولولا ان العبارات الواردة على غرض واحد مختلفة في صور معانيها لم يظهر التفاوت والتسابق بينها في حلبة البيان .

واذا قويت عارضة المتكلم في العربية امكنه ان يتصرف في الغرض الواحد ويفرغه في أساليب مختلفة كان يلقيه في صورة تكلم او خطاب او غيبة يطابق به الحقيقة او يسلك به خلاف الظاهر على وجه الالتفات او التجريد او ينشىء الطلب في صيغة الخبر او يحكي الخبر في صورة الانشاء او يدخل بعض كلمات في نظم الجملة ليتقوى به نسجها او يفيد قيدا تتوفر به جزالة معناها وتارة يأتي بالالفاظ مساوية للمعنى المراد ويفصلها على مقدار الحاجة وربما كان اسقاطه لبعض الجملة أوقع في النفس وأبعد عن اللغو فيحذفه وينبه على مكانه . ويعبر بلفظ مفرد ان شاء او مركب نحو سبقه ووصل قبله والمفرد اما مجرد من حرف الجر او موصول به نحو اخرجته وخرجت به او يأتي بالمراد في سياق النفى او الايجاب نحو لم يشح بالتعليم وسمحت نفسه به او يعبر عن الشيء وصفته بمركب اضافي او

بركبهما على قياس النعت مع منعوته نحو يعجبني كبر همتك أو همتك الكبرى ثم ان الحاذق في عمل التمثيل هو الذي يمثل لك الحزين المتضاحك والمستبشر المتباكي كذلك الفصيح يبرز لك الجد في صورة الهزل او يكسو الهزل بلباس من الجد ويلقي المدح في قالب الذم ويسوق الذم في معرض المديح كقولهم (ارانيه الله أغر محجلا) أي محلوق الراس مقيدا وقد ينحو نحو البراعة في الصناعة واظهار القدرة على التأنق في تأليف الكلام فيشحنه بضروب الاستعارات وفنون التشابيه وغيرها من محاسن البيان التي لا يعقلها الا الخاصة من الادباء كما فعل الحريري في مقاماته أو يتخير ما كانت ألفاظه صريحة ومعانيه واضحة يسهل مأخذها على كل من له المام باللغة وذهن حاضر في الجملة الى غير ذلك من وجوه الاختلاف وطرق التعبير البالغة الى غاية يقف دونها البيان •

ومن تنوع الاساليب الى ما يفوق حد الوصف اخذ كل شاعر وكاتب طريقة يعرف بها نظمه او تحريره حتى اذا تليت قصيدة لشاعر او رسالة الكاتب لا تعلم نسبتها اليه وكنت عارفا بطريقته لم يشتبه عليك انها من انشائه • يؤيد لكم هذا ان خلف الاحمر كان يعمل الشعر على السنة الفحول من القدماء فيشبه كل شعر يقوله شعر من يصطنعه عليه ويقال ان القصيدة المنسوبة الى الشنفرى التي اولها :

اقيموا بني امي صدور مطيكم فاني الى قوم سواكم لاميل

هي له وقال انا وضعت القصيدة التي اولها :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى تعلك اللجما

ونسبتها الى النابغة وروي ان الفرزدق انتحل بيتا من شعر جرير وقال هذا يشبه شعري •

واذا نبغ كاتب كالجاحظ او شاعر كالمعري وابتدع لنفسه اسلوبا راق في نظر ابناء عصره أخذوا في محاكاته واقتدوا بالعمل على منواله فتتماثل تحريراتهم ويتقرر لهم اسلوب جديد •

ونقل الى المسامربسوت العربية (ان أساليبها واقفةعند غاية لاتتجدد) ولم يصب المبلغ له ذلك شاكلة الصـواب فان من ينظـر في اسـاليب التحـريرات الراقية اليوم يجـد بينها وبين أسـاليب المتقدمين بو نا شـاسعا فلو جئت الى رجـل تدرب على مطالعـة هـذه المحررات الحديثة وامليت عليه صحيفة من نسجها وهو لا يعرف من اين صدرت ولا متى نشأت عقل على البديهة جدتها ولم يرتب في انها من قبيل الصنع الذي ظهر به هؤلاء الكاتبون كما لا يشك في معرفة ما يتلى من زبر الاولين ويدرك لاول نظرة انشاءها على الطراز العتيق . والناقد لاصناف الكلام يفرق بين الانشاء الحادث والعتيق وان كانت المعاني فيهما متماثلة فلا يكن في ظنك ان الطريق المعرف للمنشآت الجديدة هو ما تتضمنه من الاسماء المستحدثة او الافكار التي لم يعتن القدماء ببثها والاساليب الخاصة بفرد او بأهل عصر مما يرجع في تمييزه الى الذوق وليس في طوق احد ان يضبط لك اسلوبا ابتدعه كاتب او شاعر بقواعد يدونهـا حتى يمكنك اذا عرفتها ان تجري في تأليفك على نمطه بدون ان تتردد على محرراته بالنظر الجيد وتدع في حفظك شذورا منها بل صاحب الاسلوب نفسه ليس في طاعته سوى ان يتصور المعنى مجملا او مفصلا ثم يطلق عليه العبارة بمقدار ما تصوره به من الاجمال او التفصيل فاذا وجد في امد التعبير حرجا وعدم التئام مع الذوق شعر حينئذ بأنه ذهب في غير منهجه المألوف ولا يسعه الا التصرف في القول بنحو تبديل الترتيب حتى يرده الى الاسلوب .

* * *

طرق اختصارها

من البين ان الالفاظ وضعت لتنقل المعاني القائمة بالذهن الى افهام السامعين لازينة في المنطق وحلية للالسنة كيف حضرت وهذا ما دعا الواضع اولا الى التقدير في وضعها واعتباره بمقدار الحاجة الى الافهام فاذا اتفق في اللفظ القصير كفاية وغنى في الدلالة على المراد آثره في الوضع على ما هو ابسط منه حتى لا تسمع في حديث مخاطبك الحكيم لاغية .

ثم ان عقول المخاطبين تتفاوت في الاستفادة من العبارات بالنظر الى سرعتها في الانتقال الى المعاني وبطئها ومن جهة قرب غايتها في الفهم وبعدها ورب خطاب يلقى الى الغبي فيراه ابتر عن الفائدة لا يشفي غليل المنتظر لتحصيلها ويوجه الى الالمعي فيسام لبعض كلمات او جمل تغنيه قوة الكلام وقرينة السياق عن ذكرها الصريح .

فاقتضى تمايز المخاطبين بالفطنة والغباوة ان لا يستمر البليغ في سائر عباراته على نسق واحد وبيان لا يختلف وسبيله ان يلاحظ حال المخاطب اولا ثم يزن العبارة بحسبها ولم يغب هذا المعنى عن العرب فراعوا جانبه واضافوا اليه في الاعتبار ان الانسان قد تدعوه الحاجة الى الحديث في شأن ويضيق به الوقت عن التوسع في البيان او يجد في نفسه ضجرا يثقل الكلام على لسانه فوضعوا في الاساس الذي بنيت عليه لغتهم قاعدة الاختصار ويجرى في كلامهم على وجوه يرجع الفضل في بعضها الى حكمة الواضع ومنها ما تعود المزية فيه الى اقتدار المتكلم ولطف تصرفه .

روعيت هذه القاعدة في كثير من المفردات حال وضعها كما وضعوا

الضمائر لتنوب الاسماء الظاهرة واقاموا علامة التثنية والجمع بأنواعه مقام العاطف والمعطوف واستغنوا بتغيير الكلمة في التصغير عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه واعتبروا في وضع ادوات الشرط زيادة على التعليق الدلالة على جنس المعلق عليه من عاقل وغيره او مكان او زمان او حال فاكتفوا بنفس الاداة عن التصريح به من بعد وكذلك صنعوا في ادوات الاستفهام حين ادخلوا في مفهوماتها فضلا عن طلب الاعلام الدلالة على جنس المسؤول عنه فاذا علمت بأن احدا عندالمخاطب وقصدت الى استكشاف حاله لتعرفه بعينه فهنا لا تفيدك الهمزة في طلب تعيينه مثلما تفيدك كلمة (من) اذ يلزمك مع الهمزة ان تعد الناس فردا فردا حتى تذكر الشخص المسؤول عنه وربما لا يخطر على قلبك او كنت لا تعلم اسمه من قبل فتستمر في تجديد السؤال ازيد عندك او عمرو او خالد وهو يجيبك بالنفي الى ان ينفد ما عندك من الاسماء ولايحصل لك الجواب المطابق وليس على المخاطب ان يقول لك عندي بكر مثلا في جواب اعندك زيد الخ وسبيله ان يجيبك بكلمة لا او نعم وكذلك القول في بقية ما يسأل عنه من مكان او زمان او حال او عدد .

ومن هذا النوع ضمير الفصل وادوات الاستثناء وكلمة انما فانك تجد في ضمن استعمالها جملة ثانية تخالف الجملة المنطوق بها في الايجاب او السلب وتقرب منها حروف العطف لاغنائها عن اعادة العامل ودلالتها فوق ذلك على معان اخرى كمعنى الترتيب والتعقيب المستفاد من الفاء والترتيب والمهلة المستفاد من ثم .

وانظروا اليهم كيف خالفوا بين اواخر الكلم في هيآتها واجروها على نظام محدود فكانت اوقع في النفس وادعى للاعجاب لما فطرت عليه النفوس المتنورة من استعظام ما يكون مرتبا على نظامات مطردة ولو لم يجروها على قانون ورموا بها كيف اتفق لقل العجب بها وفقدت من

مآثر الفصاحة وجها بديعا ثم استشعروا حاجاتهم الى التفرقة بين معان ينبني على تمايزها فهم المراد من الجملة كتمييز الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمسند والمسند اليه وفي طوقهم ان يضعوا للدلالة على ذلك علامات غير احوال اواخر الكلم ولكن جنحوا الى طريقة الاختصار واكتفوا بها في التمييز بين تلك المعاني واعتمدوا في بعض الاحيان على دلالة التقديم والتأخير وقرائن الاحوال وزعم ابن خلدون ان الاعراب لا يوجد الا في لغة العرب قال واما غيرها من اللغات فكل معنى او حال لابد له من الفاظ تخصه بالدلالة • وقد ثبت ان حكم الاعراب مما يوجد له أثر في اللغتين اليونانية والالمانية وان كانت العبرة به في لسان العرب ازيد وعنايتهم به اقوى • ثم ان العبارة المطابقة للمعنى المراد من نسبة امر لآخر تقتضي بطبيعتها ان تؤلف من ثلاثة الفاظ في الاقل واحد للمحكوم عليه وآخر للمحكوم به ولفظ ثالث لافادة النسبة بينهما وربط احدهما بالآخر طبق ما هو المنقول عن اللغة الفارسية واللغة اليونانية فالدال على النسبة عند الفرس لفظ است والموضوع لها في لغة اليونان لفظ استين ولكن العرب اقتصروا في تأدية ذلك المعنى على لفظين فقالوا زيد عالم واستغنوا عن الرابطة بهيأة وضع التراكيب وما يجرى في اواخر الكلم من علامات الاعراب ومن اللغات الراقية ما لا يتصرف مثل اللغة التركية وبدخول الصرف في العربية تيسر في اللفظة الواحدة ان تدل على معان مثل قولنا تحاربوا يدل بواسطة صيغته الخاصة على وقوع الحرب بين جماعة وطبيعة المعنى تقتضي ان لا يعتر عنه بأقل من اربع كلمات •

وينحتون من كلمتين فأكثر كلمة واحدة نحو سمعل اذا قال سلام عليكم ودمعز اذا قال ادام الله عزك وقال ياقوت في معجم الادباء ان الشيخ ابا الفتح عثمان بن عيسي البلطي سأل الظهير الفارسي عما وقع في الفاظ العرب على مثال شقحطب فقال هذا يسمى في كلام العرب المنحوت

ومعناه ان الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة فشقحطب [1] منحوت من شق حطب فسأله الملطي ان يثبت له ما وقع من هذا المثال ليعول في معرفته عليه فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه . ولم يقف الناس في زمن الاسلام على ما سمع منه عن العرب فقالوا في النسبة الى الشافعي وابي حنيفة شفعنتي ولا نعد النحت من خصائص العربية بل هو معروف في اللغات الافرنجيةاتخذوه منبعا يستمدون منه اسماء ما يحدث من المعاني على ممر الزمان فان جغرافيا مثلا مأخوذة من جيه بمعنى ارض واغرافو بمعنى ارسم وتلسكوب (المنظار الفلكي) من تيل أي بعيد وسكوبيو أي اختبر وجيولوجيا من جيو بمعني ارض ولوغوس بمعني علم وتلغراف مشتق من تيل أي بعيد و اغرافو أي اكتب وتليفون من تيل أي بعيد وفون أي صوت وترامواي كلمة انكليزية من ترام بمعنى قضيب منبعج وويه بمعنى طريق الى غير ذلك من الاسماء المحدثة .

وشرع العرب سنة الحذف فيضمرون الكلمة والجملة فما فوقها وينبهون على المحذوف بقرينة المقال او المقام . وحال الحذف من مقدار اللفظ الذي يستحقه المعنى كابانة بعض اجزاء من خلقة الانسان والنقص في الخلقة منه ما يكون مكروها كقطع يد او لسان ومنه ما يستحب دائما ولا يحسن في النظر سواه كتقليم الظفر وتقصير بعض الشعر وقد يتقارب النقص والبقاء على اصل الفطرة فيختلف الناس في ترجيح أحدهما واختياره بحسب الاشخاص والاذواق كشجة تعرض في الوجه فتزيده حسنا وبعض انواع اللثغ يلذ في سماع اناس ويؤثرونه على الحرف المتمكن في مخرجه وكذلك الحذف يجري على هذا التقسيم منه معيب وهو ما اختل به اداء المعنى المراد وفسدت به هيأة الكلام ومنه

---

(١) الكشـ . له قرنان او اربعة كل منهما كشق حط . (قاموس)

ما يدخل في سبيل الواجب ويعد الذكر مكانه خروجا عن قانون العربية كحذف الفعل في باب التحذير التزموه عند تكرار المحذر منه او العطف عليه لان التحذير انما يقع حيث اشرف المخاطب على مهواة خطر او خيف عليه من الحصول في مكروه وهذا يوجب على المتكلم المبادرة لاستيفاء الكلام والاختصار على قدر ما يفهم المراد حذرا من طول الكلام على المخاطب حتى يغشاه المخوف منه قبل ان يأخذ في سبب النجاة وكذلك اوجبوه على أنفسهم عند حث المخاطب واغرائه على طلب امر محبوب فان شدة الحرص على فوزه بمرغوب فيه وسباقه اليه تستدعي اختصار القول له ما امكن لئلا تفوته الفرصة قبل انقضائه ومن الحذف ما يدخل في حكم الجائز بحسب اصل الوضع ويفوض في ترجيحه واختياره عن الذكر الى نظر البليغ وما يقتضيه مقام تلك العبارة بخصوصها كالحذف مع القرائن الخفية لاختبار نباهة المخاطب والعلم بمقدار شعوره .

ونسمع من كثير ان العربية لاتصلح في تعليم الجندوامرهم بالانتظام والاستعداد والهجوم وأعمال السلاح بدعوى ان عباراتها الكافية للافهام في هذا الغرض لا تبلغ غاية الاختصار المطلوب في مواقع الحروب وهذه غفلة منهم عن وجه الحذف الذي اوجبته العربية في مثل هذه المقامات وعدم دراية بأن الكلم المستعملة لتنظيم حال الجيش عند الأمم الاخرى انما دخل عليها الاختصار من باب الحذف والاضمار .

وسلك العرب في طلب الايجاز جهة اخرى سوى طريقة الحذف هي ان يطلقوا العبارة فتشتمل بمفهومها على معان جمة ولا تستطيع أن تضع يدك في حشوها او على موضع من جوانبها وتشير الى كلمة او جملة سقطت هناك ولكنك لو اخذت المعنى من حواشيه وافرغته في الفاظ تفصلها من عندك وتقدرها بالقياس على افهام الاوساط او العامة الذين لا يعقلون الا الصريح من القول لا تسع مجالها وكبرت عن طوق العبارة الاولى .

اتساع وضعها

تنقسم اللغات الى راقية وغير راقية فغير الراقية ما كانت موادها قليلة لا يسع التعبير بها اكثر ما تمس الحاجة اليه مثل اللغات الزنجية ولغة بعض سكان استراليا وهذه الاخيرة على ما نقل بعض الكاتبين ناقصة جدا بحيث لا يمكنهم التفاهم بها الا مع اشارات حسية والعمي عندهم والمتخاطبون ليلا بمنزلة من في آذانهم وقر لا يكادون يفقهون حديثا والراقية ما غزرت مبانيها واتسعت طرق دلالتها فكانت موفيـة بتأدية المراد مع الاستغناء عن الاشارة وعدم الاعتماد على قرائن الاحوال في الاكثر مثل اللاتينية والفارسية والعربية •

تحتوي العربية على ما يقوم بسداد الحاجة من ابنية الكلم بل على ما تدعو اليه زيادة التحسين والتحبير فأنا نجد المعني الواحد قد وضعت له الفاظ متعددة لتكثر وسائل التفاهم حتى لا تأخذ المتكلم حبسة في أثناء الخطاب فاذا غاب عنه لفظ وسعه ان يأتي بمرادفه واذا تعسر عليه النطق بكلمة كالالثغ عدل عنها الى غيرها كما فعل واصل الغزالي حين كان لا يحسن النطق بحرف الراء فتركه في زوايا الاهمال ولولا المترادف ما امكنه ان ينبذ الراء من كلامه جملة •

وقد يضطره الحـديث الى اعادة المعنى فلا يؤوده ان يعيده بغير اللفظ الذي عبر به اولا مثلما قال معاوية رضي الله عنه من لم يكن من بني عبد المطلب جوادا فهو دخيل ومن لم يكن من بني الزبير شجاعا فهـو لزيق ومن لم يكن من ولد المغيرة تياها فهو سنيد فقـال دخيل ثم قال لزيق ثم قال سنيد فخلص كلامه من كراهة التكرار وارتفع شأنه في الحسن درجة وبالمترادف استعان المعتمد ابن عباد ملك اشبيليه حين

وقف اثر جنازة ولده في محفل عظيم من الناس قاموا لتعزيته واقتدر على ان يجيب كل واحد من المعزين بعبارة لم يعدها الى غيره مع كثرتهم وكونه في اسف شديد قال الباقلاني ويقول العارفون بالسنة الامم انهم لا يجدون في تلك الالسنة من الاسماء الموضوعة للشيء الواحد ما يعرفونه من اللغة العربية .

وتجد بعض اللغات خالية من علامة التمييز بين المذكر والمونث كاللغة الفارسية والتركية والانكليزية وميزت العرب المؤنث عن المذكر بوضع الالف في اسم او التاء في اسم وفعل كما فرقوا بينهما في الضمائر والموصولات واسماء الاشارة .

ومن اللغات ما وضع خاليا مما يدل على العدد كاللغة الانكليزية فاللفظ الدال على المفرد هو الدال على غيره ومنها ما لا يوجد فيه سوى المفرد والجمع كاللغة الفارسية وزادت العربية بما يدل على الاثنين فميزوه عن المفرد والجمع بعلامة الالف او الياء وافردوه في وضع الضمائر والموصولات واسماء الاشارة بأوضاع خاصة .

ومن خصائص هذه اللغة جمع التكسير وجمع الاسم الواحد على عدة أمثلة وهذا لا يشاركها فيه غيرها حتى اللغتان اللتان يجتمعان معها في اصل واحد العبرانية والسريانية ويوجد جمع التكسير في اللغة الجيزية من لغات بلاد الحبشة لانها تفرعت في الاصل عن العربية .

ولا نجد في بعض اللغات ادوات رابطة بين الافعال والذوات وهي الحروف مثل اللغة الصينية فيتكلفون في تأدية معنى في مثلا الى ما يرادف كلمة وسط ولها في العربية محل من الاعتبار ومدخل في الدلالة على المقصود حتى افردها بعضهم بالتأليف وعدها ابن خلدون من خصائص العربية وتفاها عن غيرها وليس حكمه هذا بشامل لان الحروف توجد في لغات اخرى مثل اللاتينية وما تفرع عنها .

ويحتمل الوضع العربي ان ينقل اللفظ عما وضع له اولا ويستعمل في غيره على شرط المناسبة بين المعنى الاصلي والمعنى المقصود من اللفظ فيقال غيث مثلا ويراد نبات واسد ويراد شجاع وهذا ضرب من التوسع في الخطاب لانه زيد للنبات اسم هو الغيث وجعل للشجاع اسم آخر هو الاسد بل اسماء الغيث كلها صارت بهذه الوسيلة صالحة لان تطلق على النبات وجميع الالفاظ الموضوعة للاسد يصح استعمالها في الشجاع وترجع أمثلة هذا النوع المسمى بالمجاز الى ضربين احدهما ما كانت علاقته غير المشابهة ويعرف بالمجاز المرسل وقد اخبر الشيخ عبد القاهر الجرجاني بأنه لا يوجد في غير اللغة العربية •

(ثانيهما) ما كانت علاقته المشابهة ويختص باسم الاستعارة وهذا الضرب لا تختص به العربية بل يجري به العرف في غير اللغات الراقية أيضا فان بعض سكان استراليا لا يجدون في لغتهم ما يفيد معنى صلب فاذا اضطروا الى وصف شيء بالصلابة قالوا حجر •

ويتمايز هذان النوعان في الترجمة ايضا فلو ابدل مترجم الغيث في قولنا رعينا غيثا باللفظ الموضوع للنبات في اللغة المنقول اليها لم يتغير المعنى وكان مؤديا للكلام بحاله ولو انه ترجم بحرا في قولك رأيت بحرا يعطي الدنانير بلفظ يرادف كريما ولم يعبر بالاسم الذي يوافق البحر في تلك اللغة لاخل بجانب المعنى ولم تكن الترجمة مطابقة وقد تجري العادة في لسان قوم باستعارة اسم شيء لآخر فيحسن موقعها من قلوبهم ولا يألفها قوم في مجاري خطاباتهم فتتبرأ منها أسماعهم وتنفرها أذواقهم وبمثل هذا يظهر النقص في صورة المعنى المودي بلهجة لغة اذا نقل الى لغة أخرى •

ولاتساع العرب في كلامهم بهذه الوجوه المترادف وجمع التكسير

والمجاز وما يشاكلها من القلب اللفظي نحو جبذ وجذب وورود الكلمة الواحدة على عدة أحوال مختلفة بزيادة بعض الاحرف ونقصها كاصبع واصبوع تمكنوا من بناء اشعارهم على هذه الاوزان المعتدلة والتزموا فيها القافية ورويها بدون كلفة فجاءت محكمة في وضعها بديعة في نسجها قال ابو نصر الفرابي ان الالسن العجمية متى وجد فيها شعر مقفى فانما يرومون ان يحتذوا فيه حذو العرب وليس ذلك موجودا في اشعارهم القديمة .

وتيسر للعرب بهذه الاسباب ايضا ان يأخذوا بطريقة السجع فيأتوا بالكلام قطعا قطعا ويلتزموا في كل كلمتين منه قافية وكان هذا النوع في زمن الجاهلية متداولا بدون ان يتغلب على المرسل واكثر مايستعمل عند اصحاب الكهانة فانهم كانوا يلتزمونه التزاما ثم هجره الناس في صدر الاسلام هجرا جميلا فلا يستعملونه الا اذا ارسلته السجية بدون تطلب وتصنع ثم اخذ في القرون الوسطى من العناية والخطوة ما لم يكن له في صدر الاسلام ولا في زمن الجاهلية فدرج الناس على سنته في خطاب الجمهور والتزمه الكتاب في مخاطبة السلطان الى الرعايا وكتبوا به بعض الرسائل العلمية وتغنت به الباعة في النداء على امتعتها .

وبالغ بعض البيانيين في الرفع من شأنه حتى جعل تقديم الكلمة عن موضعها لصحة السجع او الفاصلة من وجوه البلاغة ونبه الباقلاني على عدم استقامة هذا الوجه بالنسبة الى الكتاب الحكيم لان صرف الكلمة عن مرتبتها في النظم لتوافق شيئا من محاسن البديع نوع من التصنع الذي عابه علماء الفصاحة على المولدين ثم ان صحة السجع انما هي عذر يقيمونه لرفع الملامة في مخالفة ما يقتضيه السياق واذا ساعدتك تمسك على الاعتذار به في سجع او قافية من كلام البشر فلا

تسمح لك بتقريره في كتاب الله الذي لا يعجزه ان يضع كل كلمة في منزلتها التي يستدعيها حال المعنى مع سلامة الفاصلة ٠

وادرك كثير من المحررين اليوم ان المرسل اوسع مذهبا في البيـان فعدلوا الى طريقته في خطاب الجمهور الا اذا ساعدهم الطبع على السجع بسهولة كغيره من محاسن البديع ٠

* * *

ابداع العرب في التشبيه

علم من صدر هذه المسامرة ان الباعث على التشبيه أمر فطري وهو قصور العبارة عن ايضاح المراد لهذا لم يختص في اصل استعماله بالبلغاء من الناس وتناولته الاطفال في حجور امهاتهم وايضا لم تتميز به لغة دون اخرى بل فازت اللغات السافلة منه بنصيب فان بعض سكان استراليا لا يوجد عندهم ما يؤدي معنى مستدير فيقولون مثل القمر وجرى العرب في هذا المضمار الى الغاية القصوى ورموا في تشابيههم الى اغراض اخرى وراء البيان والايضاح منها القصد الى مدح المشبه وتزيينه في عين السامع لتنبسط نفسه اليه وتتقوى رغبتها فيه حيث حوكي بصورة راقية في حقيقتها او حسنة في وضعها ومما ينبىء عليه التشبيه الاهتمام بشأن المشبه به لان صانع التشبيه يلتفت اولا الى ما استودعه في مخيلته من الصور فتخطر على مفكرته وتتسابق اليها على حسب تكررها على ذهنه وتوجه قلبه اليها فاذا ضرب مثلا عند الاستغناء عنه او اختاره دون غيره مع مساواته له في تحصيل الغرض اشعر بكثرة ملابسته له وتردده على فكره فلا غرو ان تستفيد من تشابيه الرجل مكان همته والى اين تذهب نفسه في معالي الامور او اسافلها ومن الخطأ الذي يعرض للاديب هنا ان يجري في تشابيهه على ما يلابس خاطره ويسبق الى قريحته ولا يراعي في ضرب المثل حال المخاطبين وما هو معروف لديهم •

ثم انهم لم يقتصروا في المشبه به على حد ما تقع عليه الحاسة او تدركه القوة العاقلة من الحقائق الثابتة وتعدوا الى ما تقدره قوة الخيال

من المعاني التى لم يتحقق لها اثر في الوجود . ورأوا الفضل في التشبيه البسيط غير كبير اذ لا مزية تظهر للشاعر في تشبيه الشجاع بالاسد والعزيمة بالسيف فترقوا في ذلك الى انتزاع الهيآت المفصلة من المركبات في الواقع او بواسطة الخيال كتشبيههم الزرع تتخله شقائق النعمان وهو يميس امام الرياح بكتيبة لباسها اخضر قد انهزمت ومن بينها جرحى كسيت بأثواب من الدماء ولولا قوة مداركهم ولطف تصرفها ما رأيت فئة كثيرة من الشعراء يتواردون على تشبيه شيء واحد فيسلك كل فرد منهم جهة لم يتعلق بها نظر غيره كما بلغوا في تشبيه الهلال الى ما يقارب السبعين وجها . منها قول شرف الدين بن الريان :

كان الهلال نزيل السماء — وقد قارن الزهرة النيرة
سوار لحسناء من عسجد — على قفله وضعت جوهره

ومنها قول بدر الدين محمد بن مكي :

كان الشمس اذ غربت غريق — هوى في البحر او وافي مغاصا
فاتبعها الهلال لدى غروب — بزورقه يريد لها خلاصا

فيمكنك ان تنظر الى تشابيه الامة وما يضربونه من الامثال وتجعلها عنوانا على اضاءة عقولهم وشاهدا بالغاية التي تنفذ اليها بصائرهم فان المشبه به اذا كان نادر الحصول في الذهن او في ضمنه تفصيل كثير صعب استطراده في غير موضع الحديث عنه ولا يتمكن من قلادة التمثيل به الى من كان له نظر واسع في تخييل المعاني القاصية وقوة فائقة في تأليفها مع ما يجانسها في شمل واحد . وكثيرا ما يصنع الادباء التشابيه على بساط المساجلة لمجرد الرياضة واظهار البراعة في الالتفات من معنى الى آخر وادخاله في نسق الحديث عن غيره بمناسبة لطيفة .

فالادباء يختلفون في مراتب التشبيه ويتفاوتون في الغوص على لطائفه مثلما يختلف المصورون من اهل السياسة في تمثيل حال امة في سعادتها

او شقائها مثلا او حال دولة في اتحادها مع دولة اخرى او معارضتها ويتفاوتون فيما يضمنونه في ذلك التمثيل من النكت السياسية .

ولم تكفهم الاصابة في وجه الشبه والتحقيق فيه فدعاهم لطف الذوق في التمثيل الى التحفظ في موارده عما لا يلائم الغرض منه ألا ترى الاصمعي كيف عاب في مجلس الرشيد قول النابغة :

نظرت اليك بحاجة لم تقضها ... نظر السقيم الى وجوه العود

فان النابغة وان سدد الرمية الى وجه الشبه لكنه اورده في صورة تقتضي تشبيه المحبوبة بالسقيم وذلك مما يتخلى ذوق الاديب عن قبوله ونظير هذا ان يمثل المصور السياسي امة في سعة رفاهيتها وسعادة حريتها فيرسم صورا كريهة المناظر تمرح بملابسها الفاخرة في رياض باسمة الازهار ويرمز الى روح الامن والاطمئنان باسطة اشعتها في صدورهم بانتظام سيرهم والسكينة في حركاتهم فهذا المثل كما رأيته مستوف للغرض الذي رسم من اجله لان السعداء بنعمة الحرية لايجب ان تكون وجوههم مشرقة واعضاءهم متناسبة ولكن ما ارتكز في النفوس من اعظام الحرية وشدة الشغف بها يخيل اليها ان من لبسوا رداءها وتحلوا بزينتها لابد ان تلقى على وجوههم نظرة النعيم وتعلوها وضاءة لا يبصر الناظر معها الا حسنا فاذا شاهد انسان الاحرار في صور كريهة نقص اعجابه بالحرية او نازع المصور في عدم اتقانه لذلك التمثيل واتسع العرب في هذا الباب الى ان قال المبرد في الكامل لو قال قائل هو اكثر كلام العرب لم يبعد • وتفننوا فيه على حسب توغلهم في الحضارة ومشاهدتهم للصور الغريبة ولا جرم ان يجد الناظر في تشابيه ادباء الامة ما يطلعه على نبذة من احوالهم المدنية فان كثيرا من الاشياء يتعالى الاديب عن الحديث في شأنها اذا ساقها اليك مساق التمثيل بها فمما يقرب معرفتك الى هياة لباس النساء في عهد ابن الرومي قوله يصف قوس الغمام :

يطرزها قوس الغمام بأصفر على أخضر في أحمر وسط مبيض
كأذيال خود أقبلت في غلائل مصبغة والبعض اقصر من بعض

ومن عرف القائل :

أأميم لو شاهدت يوم نزالنا والخيل تحت النقع كالاشباح
تطفو وترسب في الدماء كأنها صور الفوارس في كؤوس الراح

لم يبق على الجهالة بشكل الكؤوس المستعملة لذلك العصر وعقلها على اي صورة تصنع ولعلك تسمع قول النور الاسعدي :

يمينا ما مدحتك من ضلال ولي في ذاك عذر في الكمال
ولكني لا كمل منك نقصا كما جعل الطراز على الشمال

فتستفيد منه ان العلامة التي تجعل في ثياب الكبراء من قبل الامراء ليمتازوا بها عن غيرهم كانت توضع في القديم على جهة اليسار كما هي عادة رجال الدول اليوم فيوضع غالب النياشين التي هي بمثابة الطراز .

* * *

اقتباسهم من غير لغتهم

مما يشهد للعرب بارتقاء أفكارهم وبعدها عن ساحة الجمود انهم لم يستنكفوا مع اعجابهم بفصاحة لغتهم وعلمهم بكثرة مفرداتها وتصاريفها ان يضيفوا اليها من لغات الامم ما يوفر عددها ويزيدها سعة على سعتها ومن هذه الالفاظ الدخيلة ما يبقونه على حالته التي كان عليها عند العجم نحو كركم ومنه ما يغيرونه بالنقص او الزيادة او الابدال لا سيما اذا كانت حروفه مخالفة في المخارج والصفات لحروف لغتهم مثل فيروز فاؤه عند العجم بين الفاء والباء ومثل الاسقف واصله باليونانية (ايسكوبوس) وربما اشتقوا منه افعالا على قياس ما يشتقونه من اسماء الاجناس الاصيلة في ابنيتهم نحو تطيلس اذا لبس الطيلسان وألجم الدابة اذا وضع اللجام في فمها واتسعوا في تصريفها الى ان نقلوها الى غير معناها على سبيل المجاز فقالوا لجمه الماء اذا بلغ فاه .

واذا تصرفوا فيها كما يتصرفون في اوضاع كلامهم صارت بمنزلة الالفاظ المرتجلة عندهم . وليس بصحيح ما يزعمه بعضهم من ان ادخال الالفاظ الاعجمية على اللغة مفسد لها فان القرآن وهو الراقي بفصاحته الى حد الاعجاز قد اشتمل على عدة كلمات غير عربية نحو مشكاة من الهندية واستبرق من الفارسية وقسطاس من الرومية وهذا لا ينافيه قوله تعالى : « ان نزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون » فان هذه الالفاظ لما أخذها العرب وادخلوها في لسانهم اختلطت بلغتهم وصارت معدودة فيما هو عربي فصيح فلا يخرج الكلام الشامل لها من نسبته الى العربية .

وانكرت طائفة منهم ابن جرير الطبرى وقوع المعرب في القرآن

وادعوا ان هذه الامثلة مما تواردت فيها اللغات فتكلمت بها العرب والفرس او الروم مثلا بلفظ واحد من دون اقتباس ولا يصح القول بهذا في مثل استبرق وسندس لان الثياب الحرير ليست من مصنوعات العرب وانما عرفوها من الفرس .

وتجاوز كثير الحد في هذا النوع وأتوا الى كل لفظ عربي يعثرون عليه في لغة اخرى وحكموا عليه بان العرب اقتبسته من تلك اللغة وان كان معناه مما شأنه ان تشترك فيه الامم او لا يدرى من الذي انشاه سابقا مثل الهرج أي الفتنة ، والدري أي المضي ، والشطر أي الجهة، يقول بعضهم ان العرب اخذتها من الحبشة ولن يجد دليلا على ذلك اذ يحتمل ان الحبشة هي التي اخذتها من العرب او تكلم بها الفريقان على سبيل الاتفاق .

* * *

ارتقاء اللغة مع المدنية

يعلم كل من له حظ من تعاليم هذه اللغة ان موضوعاتها لم تقف عند الحد الذي انتهت اليه قبل الاسلام ولا في زمن نزول الوحي فكثير من الالفاظ وقع التصرف فيها فنقلت الى شرائع ومعان لا تعرفها الجاهلية مثل الصلاة والصوم والحج والزكاة ومثل المنافق والفاسق والمخضرم ولما دونت العلوم على اختلاف فنونها وحدثت معان لم تكن اشتقوا لها اسماء من اللغة واجروها مجرى العربي الصحيح في الاستعمال ولم يقتصروا على الاشتقاق من العربية وسلكوا طريقة العرب في اقتباسهم من غير لغتهم فنقلوا جملة من الكلمات الاعجمية واستعملوها بحالها كالسقمونيا والاسطرلاب من اللغة اليونانية والاسطوانة والبنج من اللغة الفارسية هذه الاصطلاحات المتجددة وان كان السبب الذي يدعو الى وضعها اولا هو الحاجة الى التفاهم في مسائل تلك العلوم فلا جناح على من اوردها في اغراض خارجة عن العلم متى جرت اليها مناسبة تشبيه او تلميح في خطاب لا يقصد به الا الخاصة من الادباء وانما يعاب استعمالها في مثل المقالات والقصائد والخطب التي يوجه الخطاب فيها الى عامة الناس لغموض معانيها وعدم اشتهار وضعها وفي قصائد الشعراء ورسائل الكتاب من التلميحات والتشابيه بالمعاني العلمية ما يستحق ان يذكر في عدد حسناتهم البديعية كقول بدر الدين الدماميني في بعض قصائده :

وقد شابه الاعداء جمعا مؤنثا   لذاك غدت في حالة الفتح تكسر

وكثرت اصطلاحات الفنون واتسعت شعوبها حتى خصصوها

بمعجمات مثل كتاب التعريفات للجرجاني وكتاب الكليات لابي البقاء وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي •

فالاسلام لم يعق العربية عن النمو ولا شد وثاقها عن الارتقاء مع المدنية كما اوحي به الى بعض المسامرين فقرر في سياق الاستشهادعلى موت العربية (ان المسلم الخالص يلزمه ان يبقى اللسان الذي نزل به القرآن على حاله • وتحويل الكلمة عن معناها الاصلي الى معنىجديد يعد تغييرا للغة) فهذا لفظ الباي والمدير والسفير والمشير ومجلس الشورى وكثير من اصطلاحات الصنائع والفنون لم تكن معروفة في صدر الاسلام بهذه المعاني الخاصة ويستعملها الناس منذ وضعت بدون تحرج منها او دخول شبهة عليهم في استعمالها •

ومما يزيل هذا الغلط ويمحي اثره ان العربية لم يحتكرها العرب المسلمون لانفسهم ولا سدوا افواه القوم المخالفين لهم عن التخاطب بها بل لا تزال لسان طوائف ذات ملل مختلفـة من حين بزغت شمس الاسلام الى يومنا هذا فعلى تسليم ان يقضي الاسلام ببقاء اللغةواقفة عند حد فلا يجري حكمه هذا الا على من لبسوا هديه وتطوقوا بقلادة شريعته لان هؤلاء الطوائف وان ضمهم الاسلام تحت حمايته فانه يطلق لهم الحرية فيما يدينون وما يصنعون ولا يحملهم على ما يقرره من الاصول او الفروع فاذا قدرنا انالعربيةسكنت انفاسها ولحقت بأصحاب القبور كما يزعم المسامر فهي وسيلة من وسائل الارتقاء وسعادة الحياة اهملتها امة غير متحدة في الملة فكيف يستقيم لنا ان نلقي مسؤولية ذلك على عاتق دين لا تنسحب واجباته على جميعها وليس التصرف في ترقية حال اللغة من متعلقات السياسة خاصة حتى يقال ان امره في يد الهيأة الحاكمة وهي متلبسـة بشعار الاسـلام • فلو نهض افراد من امة غير

مسلمة يسعون الى عمل لا يلحق بغيرهم ضررا كاصلاح لسانهم لم يكن للدولة الاسلامية بوصفها اسلامية ان تعارضهم وتحول بينهم وبين ذلك المسعى وان كان عملا غير صالح في شريعة الاسلام . فليس من العدل في القضية ان تسند موت اللغة لو وقع الى الاسلام وحده وهي لسان امم لا تجمعها شريعته .

قال المسامر ان هذه اللغة ضيقة النطاق لا تسع تحريرات العلوم العصرية ولا يمكن ان يوجد فيها اسماء لهذه المخترعات نحو فوتغراف وتلفون . وهذه قضية تردها شهادة التاريخ والعلم فان علوم الحكمة والطب والهندسة والحساب والفلك والمنطق وغيرها قد ترجمت في عهد الدولة العباسية ودونت بالقلم العربي واصبحت تدرس بلسان عربي مبين واما شهادة العلم فانه يمكننا ان نضع لهذه المعارف الحديثة اسماء عربية وهو احسن الطرق وافضلها لئلا تكثر الالفاظ الدخيلة وتتغلب على ما هو عربي فتؤول بكثرتها الى خروج الكلام وانسلاخه عن صبغته العربية فان اللغات تتمايز بالاساليب وبالمفردات الا ما كان قليلا .

ولما كانت العربية من اللغات المتصرفةيشتق منها اسم الفاعل والمفعول والمكان والالة سهل الطريق الى وضع اسماء مفردة لهذه المستحدثات فان اكثرها من قبيل المكان او الالة او الموصوف بالفعل وهناك وسيلة اخرى هي طريقة المجاز فاذا عرض لنا معنى جديد نظرنا الى لفظ يتناوله على وجه عام مثلا او مستعمل في معنى يقرب منه وعلقناه عليه كما فعل بعض الاذكياء في رتل وقطار وبريد ومنطاد وعربة ولا تثريب علينا اذا لم نهتد الى وضع اسماء مفردة ان نعلق عليها اسماء مركبة نحو حاكي الصدى لفونغراف وكذلك يفعل الافرنج الان فاسماء المستحدثات عندهم من قبيل المركب او المنحوت .

وبعد هذه الوسائل فان العربية كما علمنا تتلقى ما يرد عليها من الالسنة الاخرى وتقبله بقبول حسن بعد تنقيحه وسبكه في قالب عربي فلا مانع من ان تقتبس اسماءها الموضوعة لها في اصطلاح مخترعيها عند استحسانها ونهذبها ثم نحشرها في زمرة ما هو عربي فصيح .

* * *

اتحاد لغة العامة والعربية

اذا تتبعنا لغة التخاطب الآن لنعلم نسبتها من العربية وجدناها تفسر العربية ولكن طرأ عليها التحريف بنقص أحوال الاعراب أو تغيير حروف بعض الكلم بالحركة أو السكون أو التخفيف أو التشديد أو الحذف او الزيادة او القلب او الابدال وقد يرد الخطأ عليها من ناحية الاشتقاق نحو شائب ومهبول ومبروك فان الصحيح عربية اشيب واهبل ومبارك. وهناك كلمات دخيلة اقتضتها سنة المخالطة وقدرها بعض المحررين بالنسبة الى ما هو عربي في لسان المصريين بخمسة في المائة وليس التفاوت بينهم وبين التونسيين ببعيد .

ومن شواهد ان لغة العامة لسان عربي دخله التحريف انك تراهم يستمعون الى القرآن الحكيم فيفهمون ظاهرا منه ويتأثرون لسماعه وتسرد عليهم القصص المؤلفة بقلم عربي فلا يفوتهم من فهمها الا ما كان نادرا واستشهد المسامر على عدم حياة العربية بأن الجرائد المحررة بقلم راق لا يفهما جميع الناس . وهذا مسلم في المنشآت التي يرمي فيها الكاتب الى انظار بعيدة عن أفكار العامة ولا اظن العالم والامي في أي أمة يكونان سواء في فهم التحريرات المشحونة بالانظار العالية وان كانت خالية من المعاني العلمية واصطلاحاتها واما ما كانت معانيه قريبة التناول كأخبار الوقائع والاعلانات فلا يخفي عليهم فهمها وان كانت عباراتها راقية الا ان تشتمل على بعض مفردات غريبة وعندهم ما يرادفها من العربي صحيحا او محرفا .

ولا ننسى وان نسي المسامر ان لغة العامة في كل امة لا تنطبق

بجملتها على اللسان الذي يكتب به علماؤها وان كان الفرق بينهما في ممالك أوربا على ما ينقل اقل من الفرق بين لغة التخاطب عندنا والعربية الفصحى لان اولى الامر منهم في الاعصر القريبة كانوا اشد عناية بشأن التعليم واحرص على تعميمه بين رعاياهم واستقامة السنة الامة في اللغة على قدر ما يفتح لها من ابواب التعليم ويتخذ فيه من الوسائل القريبة ولهذا نرى لسان المتعلمين منا او من يتردد على صحبتهم اقرب الى العربية من لسان الاميين الذين لا يحومون على ساحة التعليم .

ثم ان ما قرره المسامر في شرط حياة اللغة وبنى عليه الحكم بموت العربية وهو (ان يكون لسان التخاطب بها مطابقا للسان الكتابة تماما) نحن في سعة واختيار من قبوله والاعتبار بوزنه سواء قاله من تلقاء نفسه او تبع فيه سلفا على وجه التقليد فان شرطه هذا امر وضعي لا يستند في تحقيقه الى حجة عقلية فلا يكبر علينا الالتفات عنه ونعتمد وضعا آخر لشرط الحياة فنقول ان اللغة الحية هي التي يكتب بها طائفة من الامة على وجه الصحة ويمكنهم ان يتفاهموا بها كذلك في أي غرض يعرض وان كانت في نطق العامة محرفة ونسمي ذلك التحريف مرضا لا موتا حقيقيا .

واذا اثبت ان لغة التخاطب الان عربية ولكنها ابتليت بعلل يرجى برؤها منها وعودها الى تمام صحتها بالمعالجة شيئا فشيئا فلا يحسن بنا ان نهجر اللغة الفصحى ونسعى في تدوين لغة العامة على علاتها فان تحريفها يختلف بحسب اختلاف الاقطار والبلاد حتى يكاد اهل الاقطار المتباعدة لا يفهم بعضهم خطاب بعض وان اشتركوا في فهم العربية الصحيحة واذا اريد ان اهل كل قطر او بلاد يدونون لسانهم المحرف فانظروا ماذا ترون . ايجمل بنا ان نعمد الى لغة يشترك في التفاهم بها جميع المسلمين على اختلاف اجناسهم ويتخاطب بها ابن الصين مع ابن

مراكش بدون واسطة ترجمان وبينهما من بعد المسافة مثل ما بين ملتقى الخافقين وتفرقها الى لغات شتى تفرقا يجعلها في الاقل لغات سافلة منزوعة من سر الفصاحة والرونق ولا تجد قوة تذود بها عن حياضها كما وجدت العربية من ذات فصاحتها حاميا ونصيرا .

وللعربية في نظر المسلم موقع عظيم من الاعتبار لان الاسلام وان لم يجعلها من شعائره فيأمر المسلم بالتزامها في سائر خطاباته الا انه استحب له تلاوة القرآن والتدبر في معانيه لمعرفة وجوه اعجازه واستخراج عبره والاستضاءة بأنوار هديه لان غيره من كتب الحكمة والارشاد ليس لقولها سلطان يؤثر على النفوس ويعمل عمل القرآن في تطهيرها عما يعرض لها من الوساوس وهدايتها الى محاسن الاخلاق ولا سبيل الى التدبر في آياته وادراك بلاغته الا بعلم هذه اللغة .

ولما علم المحققون ان استنباط الاحكام التفصيلية عند الحاجة اليها يجب ان يقوم به طائفة من الامة . والاحكام انما تؤخذ من القرآن وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكلاهما وارد بلسان العرب عدوا من فروض الكفاية التبحر في معرفة العربية وهذا وجه نسبتها الى الاسلام وهو الحصن الذي يتكفل بحفظها وبقائها ما بقي دينه القويم .

واذا كانت العربية راوية تتلقى منها علوم الدين وبريدا يحمل الينا علوم الدنيا فمن واجباتها علينا ان نصرف الهمة في سبيل اصلاحها وتعدل السنة الناشئين بآثارها الصحيحة فان الله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

* * *

حياة اللغة العربية

كان المؤلف ـ رحمه الله ـ أنشأ في رمضان سنة ١٣٣٥هـ قصيدة في حياة اللغة العربية في أسلوب رواية خيالية ونشرت في جريدة « الزهرة » الزاهرة، وقد رأينا من المناسب اثباتها هنا اتماما للفائدة ونصها :

بصري يسبح في وادي النظر
يتقصى أثرا بعد أثر

وسبيل الرشد ممهود لمن
يتجافى الغمض ما استطاع السهر

انما الكون سجل رسمت
فيه للافكار آي وعبر

واذا ارخى الدجى استاره
هب سمعي كاشفا عما استتر

لست انسى جنح ليل
خفقت فيه بالاحشاء انفاس الضجر

لج بي التسهيد حتى اوشكت
غرة الاصباح ان تغشى السحر

قمت اسعى لتقاضي سلوة
ومطايا السعي مرقاة الوطر

قمت اخطو فجرى حادي الصبا
بحسيس من احاديث السمر

واثنى بي نحو ناد نشبوا
في لحاء ولجاج منتشر

لا تعــي مــن بينـــهم إلا وغـى
في مزيج مثــل ضـغث معــتكر
واذا الخصمـــان لم يهتـــديا
ســنة البحث عن الحــق غبـــر
هــذه طائفـــة تحـــدو بـــا
في لســان العرب من فضــل ظهر
وجفتـــه فئـــة فاهتضمـــوا
شـأنه والجهـــل مدعاة الهـــذر
وتراضـــوا بعـد ذا ان نصبوا
حــكما بينهم فيمـــا شـــجر
فانبـرى فيهم خطيبـــا بصدى
لهجـــة فصـحى وجاش مســـتقر
لغـــــة اودع في اصدافهـــــا
من قـوانين الهـــدى ابهى درر
لغـــة نهصـــر من أغصـــانها
زهـــر آداب واخـــلاق غـــرر
ضـــاق طـوق الحصـر عن بسطتها
ولآلي البحـــر ليســت تنحصـــر
فاض من نهـــر مبانيهـــا على
فصحـاء العـرب ســيل منهـــر
فســـرت روح بيـــان في اللهى
كخصيب الارض يحييـــه المطـــر
وابنهــــا المنطيــــق ان زج به
في مجـــال القـــول جلى وبهـــر

يسبك المعنى متى شاء على
صيغ شأن الغني المقتدر

ثم لا يعوزه السير على
وضعها في كل معنى مبتكر

فأسأل التاريخ ينبيك بما
انجبت ارض قريش ومضر

من خطيب مصقع او شاعر
مفلق يسحب اذيال الفخر

ضربت في كل شرب ينتحى
من فنون الحسن بالسهم الاغر

ارشفت من شنب الرقة ما
يذهل الاسماع عن نغم الوتر

ولطيف اللفظ يسري في الحشا
ما سرت نظرة ظبي ذي حور

وتذيب القلب رعبا بجزا
لة اسلوب لديها محتكر

والكلام الجزل وضعا واقع
موقع السيف اذا السيف خطر

ضل قوم سلوك في حفظها
سببا أوهن من حبل القمر

واحتست في نطق بعض أحرفا
من لغى اخرى فأضناها الخدر

بعض من لم يفقهوا اسرارها
قذفوها بسوات مستتر

تفــــــروا عنهـــــــا لواذا واذا
جف طبع المــرء لم تغــن النــــذر

مازكا تفـــاح لبنـــــان على
حسـك السـعدان في ذوق مـذر

هكذا في نظر الاعشى استوى
زهــر روض وهشـــيم المحتظـــر

لغـــة قد عقد الدين لهـــا
ذمـة يـــكلؤها كـــل البشـــر

او لم تنسج على منوالهـــا
كلم التنـــزيل في ارقى ســـور

يالقـــومي لـــوفاء ان من
نكث العهـــد آتى احـدى الـكبر

فاقيمـــوا الوجـــه في احيائهـــا
وتلافوا عقـــــد ما كان انتشــــر

***

الاستشهاد بالحديث في اللغة

يستند علماء العربية في إثبات الألفاظ اللغوية ، وتقرير الأصول النحوية ، الى القرآن المجيد ، وكلام العرب الخلص ، وجرى بينهم الخلاف في الاحتجاج بما يروى من الاحاديث النبوية • وحقيق بمجمع اللغة العربية ان ينظر في هذه المسألة ، ويقطع فيها رأيا ، فان الكتب المؤلفة في الحديث وغريبه كثيرة ، ومنها ما يبلغ مجلدات ضخمة•

ومتى رأينا أن الحق في جانب من يراها حجة كافية في اللغة ، كان مجال البحث في علوم اللغة أوسع ، ووجدنا من المساعدة على اعلاء شأن اللغة ما لا نجده عندما تقصر الحجة في القرآن الكريم ، وما يبلغنا من كلام عربي فصيح •

وهذا ما دعاني الى أن بحثت هذه المسألة ، وبذلت جهدا في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم ، ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيا •

وهأنذا أعرض البحث كما اتفق لى ان سرت فيه ، وأصله بابداء ما رأيت ، لينظر مجمعنا ماذا يرى •

ما المراد من الحديث

تشتمل كتب الحديث على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى أقوال الصحابة : تحكى فعلا من أفعاله عليه السلام أو حالا من أحواله ، أو تحكى ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين • بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين •

بحث قدمه المؤلف الى مجمع اللغة العربية ، ونشر في الجزء الثالث من مجلة المجمع •

وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظا من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أقوال الصحابة ، أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

وهذه الاقوال المنسوبة الى الصحابة او التابعين ، متى جاءت من طريق المحدثين ، تأخذ حكم الاقوال المرفوعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في اثبات لفظ لغوى ، او قاعدة نحوية.

هل في الحديث ما لا شاهد له في كلام العرب ؟

يرد في الحديث ألفاظ لا يعرف لها علماء اللغة شاهدا في كلام العرب وترد بعض الالفاظ على وجه من الاستعمال لا يعرف الا من الحديث . وكثيرا ما يقول شراح غريب الحديث ، وهم من جهابذة علماء اللغة : هذا اللفظ لم يجيء الا في الحديث ، ولم نسمعه الا فيه .

وقال أبو بكر محمد بن قاسم الانبارى أحد المؤلفين في غريب الحديث « وكذلك اشياء كثيرة لم تسمع الا في الحديث » (١) .

وتكلم أبو موسى محمد بن أبي بكر الاصفهاني في كتاب الغريب عن الالفاظ التي لم ترد الا في بعض روايات الحديث فقال : وانما أورد نحو هذه الالفاظ لان الانسان اذا طلبه لم يجده في شيء من الكتب فيتحير فاذا نظر في كتابنا عرف اصله ومعناه .

ومن أمثلة هذا النوع كلمة « استارة » وردت في حديث « أيما رجل اغلق بابه على امرأته وأرخى دونها استارة فقد تم صداقها » .

لقد قال شراح الغريب : لم تستعمل استارة الا في هذا الحديث (٢)

ومن أمثلته كلمة « أفلج » من الفلج أي تباعد ما بين الثنايا ، فقد وردت في وصف ابن أبى هالة للنبى صلى الله عليه وسلم غير مضافة الى الاسنان ، وابن دريد وصاحب القاموس يقولان : لا يقال رجل أفلج الا اذا ذكر معه الاسنان .

---

(١) النهاية لابن الاثير في مادة «هرو» ، (٢) النهاية لابن الاثير مادة «ستر»

الخلاف في الاحتجاج بالحديث

ذهب جماعة من النحاة الى ان الحديث لا يستشهد به في اللغة ، أي لا يستند اليه في اثبات الفاظ اللغة ولا في وضع قواعدها ، ومن هذه الجماعة ابو الحسن على بن محمد الاشبيلى المعروف بابن الضائع[٣] وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبى حيان [١] وزعم أبو حيان أنه مذهب المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية ، فقال في شرح كتاب التسهيل « ان الواضعين الاولين لعلم النحو المستقرئين للاحكام من لسان العرب كأبى عمرو ، وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه ، من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، وعلى بن مبارك الاحمر وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك — أي لم يحتجوا بالحديث وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة بغداد واهل الاندلس » .

وأجاز قوم الاحتجاج بالحديث في اللغة ، وعدوه في الاصول التى يرجع اليها في تحقيق الالفاظ وتقرير القواعد . وممن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك [١] وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام [٢] وممن انتصر لهذا المذهب البدر الدماميني في شرحه لكفاية المتحفظ المسمى بتحرير الرواية ، وعد من اصحاب هذا المذهب الجوهرى وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جني وابن برى والسهيلى ، حتى قال : لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة الا ما أبداه الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل وابو الحسن الضائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطى .

---

(٣) توفي سنة ٦٨٠هـ ، (٤) توفي سنة ٦٧٢هـ

وجهة نظر المانعين

قالوا : لا يستشهد بالحديث لعدم الوثوق بأن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانتفت الثقة من أنه لفظ الرسول لامرين :

احدهما : ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتنقل بألفاظ مختلفة ، كحديث « زوجتكها بما معك من القرآن » وفي رواية أخرى « ملكتكها بما معك من القرآن » وفي ثالثة « خذها بما معك من القرآن » وفي رابعة : « أمكناكها بما معك من القرآن » . نعلم يقينا انه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها ، اذ يحتمل انه قال لفظا آخر مرادفا لهذه الالفاظ ، فأتى الرواة بالمراد منه ، ولم يأتوا بلفظه ، اذ المطلوب انما هو نقل المعنى . واضافوا الى هذا انالرواة لميكونوا يضبطون الحديث بالكتابة اتكالا على الحفظ ، وأن الضابط منهم من يحتفظ بالمعنى ، واما ضبط اللفظ فبعيد جدا ولا سيما الفاظ الاحاديث الطويلة .

ثانيهما : أنه وقع اللحن في كثير مما روى من الاحاديث ، لان كثيرا من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عربا بالفطرة ، بل كانوا قد تعلموا العربية الفصحى من طريق صناعة النحو .

وجهة نظر المجوزين

يستند هؤلاء الى الاجماع على انه صلى الله عليه وسلم افصح العرب لهجة كما قال ابن حزم في كتاب الفصل منكرا على من لميجعلوا الحديث حجة في اللغة « لقد كان محمد بن عبد الله قبل ان يكرمه الله بالنبوة ، وايام كان بمكة ، أعلم بلغة قومه وافصح ، فكيف بعد ان اختصه الله للنذارة واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه » .

وقالوا ان الاحاديث اصح سندا مما ينقل من اشعار العرب كما

قال صاحب المصباح بعد ان استشهد بحديث « من أثنيتم عليه بشر وجبت » على صحة اطلاق الثناء على الذكر بشر « قد نقل هذا العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب ، فكان اوثق من نقل اهل اللغة ، فانهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله » .

وقد عرفت ان المانعين من الاحتجاج بالحديث معترفون بأن الرسول صلى الله عليه وسلم افصح العرب لسانا ، وابرعهم بيانا ، ولا ينازعون في أن أسانيد الاحاديث اقوى من أسانيد الاشعار ، وانما استندوا في المنع الى ان الاحاديث قد تروى بالمعنى ، بخلاف شعر العرب او منثورهم فان رواته اعتنوا بألفاظه ، لان الغرض من روايته تقرير أحكام الالفاظ . قال ابن الضائع في شرح الجمل « لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان اولى واثبت في اثبات فصيح اللغة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

واظهر وجه يورده المجيزون ان الاصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع ، وان اهل العلم قد شددوا في ضبط الفاظه والتحرى في نقله ، ولهذا الاصل تحصل غلبة الظن بان الحديث مروى بلفظه ، وهذا الظن كاف في اثبات الالفاظ اللغوية ، وتقرير الاحكام النحوية .

مناقشتهم لادلة المانعين

يقول المانعون : ان الرواة كانوا ينقلون الاحاديث بالمعنى ، فلا ثقة لنا من ان اللفظ الذى روى به الحديث هو لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واجاب المجيزون على هذا بأن كثيرا من المحدثين والفقهاء والاصوليين قد ذهبوا الى منع رواية الحديث بالمعنى ، ومن اجازوا الرواية بالمعنى شرطوا لذلك ان يكون الراوى على علم بما يغير المعنى او ينقصه ، وأن يكون محيطا بسواقع الالفاظ ، بل قال بعضهم : شرطه

ان يحيط بدقائق علم اللغة ، وان تكون المحسنات الفائقة على ذكر منه فيراعيها في نظم كلامه . على ان المجيزين للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الاولى ، واذا كانت الرواية بالمعنى ليست في رأيهم سوى رخصة فانهم لا يحتجون لها الا في حال ضرورة ، وأضافوا الى هذا ان النقل بالمعنى انما اجازه من اجازه في غير ما لم يدون في الكتب ، اما ما دون في الكتب فلا يجوز التصرف فيه بوجه ، وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل ان تفسد اللغة ، واذا كان قد وقع في الاحاديث المدونة نقل بالمعنى فانما هو تصرف ممن يصح الاحتجاج بأقوالهم .

واليك ما قاله البدر الدماميني وما حكاه عن شيخه ابن خلدون في الرد على من يمنعون الاستشهاد بالحديث ، قال في حواشيه على المغني :

« أسقط ابو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته اياها بالمعنى ، وكثيرا مايعترض على ابن مالك في استدلاله بها ، ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها ، لان الاصل عدم التبديل ، لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها ، والتحري في نقلها بأعيانها ، مما شاع بين الرواة ،: والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الاولى ، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام بل في الاحكام الشرعية ، فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر ، وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير مالم يدون في كتب .

اما ما دون فلا يجوز تبديل الفاظه بلاخلاف كما قاله ابن الصلاح[1] وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام اولئك ــ على تقدير تبديلهم ــ يسوغ الاحتجاج به ،

(١) قال أهل العلم الحديث : ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك ان تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه : اخبرنا ، بقولك حدثنا ، ونحوه

وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ، ثم دون ذلك البدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجة في بابه صحيحة ، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم بالمتأخر .

وقد ناقش بعض شارحي [1] كتاب الاقتراح ابن خلدون ، فقال : ان تدوين الاحاديث وقع بعد فساد اللغة ، وقال : لم يحصل التدوين الا في عصر التابعين ، ووقع يومئذ الاختلاط في اللغة ، والرواية بالمعنى لم تقف عند حد من يتكلم بالعربية سليقة .

ولا يسعنا امام دعوى ابن خلدون ومناقشة هذا الشارح له ، الا أن تقول كلمة في تاريخ تدوين الحديث ، وتتحدث عن العهد الذى وقع فيه فساد اللغة ، لعلنا نهتدي الى ما يفيدنا في أصل البحث « بحث الاستشهاد بالحديث في اللغة » .

الواقع أن أصل كتابة الحديث وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وممن كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، ولهذا كان اكثر جمعا للحديث من ابي هريرة . أما تدوينه في كتب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفي سنة ١٠١هـ ومن المروى في الصحيح أنه كتب الى أهل الآفاق ان انظروا ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم او سنته فاجمعوه او فاكتبوه .

واول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهرى المتوفي سنة ١٢٤هـ والمعروف انه كان يروى عن الصحابة مثل عبد الله بن عمر وانس بن مالك وسهل بن سعد الساعدى .

وقيل ان اول من دون الحديث الربيع بن صبيح المتوفي سنة ١٦٠هـ وسعيد بن أبي عروبة المتوفي سنة ١٥٦هـ .

ثم شاع التدوين في الطبقة التى تلى طبقة الزهرى كمالك بن انس ، وعبد الملك بن جريج والاوزاعى وسفيان الثورى وحماد بن سلمة .

---

(١) هو ابن علان ، وتوجد نسخة من شرحه بالمكتبة التيمورية

وكان كثير من رواة الحديث في هذا العهد يكتبون الأحاديث عند تلقيها ، ولا يكتفون بحفظها عن ظهر القلب ، فانا نجد في تاريخ طائفة منهم أن لهم كتبا كانوا يرجعون اليها عند الرواية .

ونجد في تاريخ من يروون عن امثال الزهرى ان في مخلفاتهم اجزاء كثيرة تحتوى أحاديث اخذوها عن اولئك الائمـة . وكتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه ، وحفظه عن ظهر القلب يبعده من ان يدخله غلط أو تصحيف .

ويصل بنا البحث الى أن مصنفات الطبقة التى جاءت بعد طبقـة مالك وابن جريج قد بلغت الغاية في جمع الاحاديث ، وفي ذلك العهـد صنفت مسندات كثيرة كمسند اسد بن موسى الاموى المتوفي سـنة ٢١٢ هـ ، ومسند عبيد الله بن موسى العيسى المتوفي سنة ٢١٣هـ ومسند نعيم بن حماد الخزاعى المتوفي سنة ٢٢٨هـ ، ومسند احمد بن حنبل المتوفي سنة ٢٤١هـ .

وجاء بعد هؤلاء أصحاب الكتب الستة ، وأولهم البخارى المولود سنة ١٩٤هـ وآخرهم النسائي المولود سنة ٢١٥هـ .

وما في الكتب الستة او معظمه كان مدونا في الكتب المصنفة من قبل . ذكر الحافظ ابن حجر مصنفات ائمة الحديث في الصدر الاول وقال : فلما رأى البخارى هذه المصنفات ورواها وجدها بحسب الوضع جامعة ، فألف كتابه مقتصرا على الصحيح .

واذا رأينا أن البخارى يقول في كتابه : حدثنا فلان . فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدونا في كتاب ، فانهم كانوا كما عرفت آنفـا لا يستغنون بالكتابة عن الحفظ ، وربما قال الراوى : أملى علينا فلان كذا وكذا حديثا من حفظه ، ثم قرأها علينا من كتابه .

وهذه النظرة التاريخية تدلنا على ان ابتداء تدوين الحديث كان في

أوائل القرن الثاني ، وانه لم يمض القرن الثاني حتى قيد معظم الاحاديث بالكتابة والتدوين • ولننظر بعد هذا الى حال اللغة من جهة ما دخلها من الفساد ، وننظر ما يكون لهذا الفساد من أثر في رواية الحديث •

أخذ الفساد يدخل اللغة منذ وصلت الفتوح الاسلامية العرب بالعجم ، وأسرع الى ألسنة طائفتين من أبناء العرب أو الناشئين في بيئتهم: طائفة كانت أمهاتهم من الاعاجم ، وطائفة العامة الذين يسكنون الامصار ، وتكثر مخالطتهم للاعاجم •

وظهر اللحن بجلاء في أواخر عهد الدولة الاموية ، وكان انقراضها سنة ١٣٢هـ •

وبقي بجانب هاتين الطائفتين فريقان : سكان الجزيرة البعيدون عن مخالطة الاعاجم مخالطة تمس فصاحتهم بسوء ، وأبناء الخاصة من سكان الامصار الذين لم تكن أمهاتهم من الاعاجم •

أما سكان الجزيرة فانهم ما برحوا على فصاحة اللغة الى أواسط القرن الرابع ، وأما الخاصة من سكان المدن فبقوا على فصاحة اللهجة مدة في أوائل عهد الدولة العباسية •

وذكر الباحثون في طبقات الشعراء أن ابراهيم بن هرمة آخر من يحتج بشعرهم • وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الخمسين والمائة بقليل •
والذين نشأوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة انتشارا يرفع الثقة بفصاحة لهجتها ، يوثق بأقوالهم ولو تأخروا عن منتصف القرن الثاني ، كالامام الشافعي ، فانه ولد سنة ١٥٠هـ ولكنه نشأ في بيئة عربية وهي مكة ، فيصح الاستشهاد بما يستعمله من الالفاظ • قال الامام احمد : « كلام الشافعي حجة في اللغة » وقال الازهري في ايضاح ما استشكل من مختصر المزني « ألفاظ الامام الشافعي عربية محضة ، ومن عجمة المولدين مصونة » •

واذا عدنا الى قول ابن خلدون « وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك ـ على تقدير تبديلهم ـ يسوغ الاحتجاج به » وعرضناه على التاريخ ، وجدنا التدوين وقع بعد ان دخل الفساد في اللغة ، ولكن من المدونين من يحتج بأقواله لانه نشأ في بيئة عربية كالزهرى ومالك بن أنس ، وعبد الملك بن جريج ، ومنهم من نشأوا في بيئة غير عربية ، أو عربية انتشر فيها الفساد ، وصارت العربية الفصحى فيها انما تدرك من طريق التعلم .

فدعوى ان الاحاديث دونت قبل فساد اللغة ، وأن كلام المدونين لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة ، غير مطابقة للتاريخ من كل وجه ، ولو تمت على نحو ما قرره ابن خلدون لقامت بها الحجة الفاصلة على الاستشهاد بالحديث في اللغة من غير حاجة الى شيء آخر يعضدها .

والذى نستفيده من حقائق التاريخ أن قسما كبيرا من الاحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، وأن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الاحاديث عند سماعها ، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها ، فيضاف هذا وذاك الى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى ، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريهم في الرواية ، فيحصل الظن الكافي لرجحان ان تكون الاحاديث المدونة في الصدر الاول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه .

واما قول المانعين : انه وقع اللحن في كثير من الاحاديث ، : فيجاب عنه بأن كثيرا مما يرى انه لحن قد ظهر له وجه من الصحة ، وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه « التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح » وذكر للاحاديث التى يشكل اعرابها وجوها يستبين بها أنها من قبيل العربى الصحيح ، وكثيرا ما نرى الفاظا من الحديث ينكرها بعض اللغويين ، فيأتى لغوى آخر فيذكر لها وجها مقبولا ، أو يسوق عليها شاهدا صحيحا .

ثم ان وجود الفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها ، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة ، وانما يحمل امرها على قلة ضبط احد الرواة في هذه الالفاظ خاصة .

واذا وقع في رواية بعض الاحاديث غلط أو تصحيف ، فان الاشعار يقع فيها الغلط والتصحيف ، وهي حجة من غير خلاف . قال محمد بن سلام : وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر ولا يضبط الشعر الا أهله . وابو احمد العسكري الذي الف كتابا في تصحيف رواة الحديث، قد الف كتابا فيما وقع من اصحاب اللغة والشعر من التصحيف .

أما قول أبي حيان « ان المتقدمين من علماء العربية لا يحتجون بالحديث » فأجاب عنه المجيزون بان علماء العربية في العهد الاول لم يتعاطوا رواية الحديث ، فعلماء الحديث غير علماء العربية [1] ثم ان دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم ، وانما اشتهرت دواوينه ووصلت الى ايدي جمهور اهل العلم من بعد ، فان سلمنا عدم احتجاجهم بالحديث فلعدم انتشاره بينهم ، لا لانهم يمنعون الاحتجاج به . على أن كتب الاقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على اثبات الكلمات بألفاظ الحديث ، واللغة اخت النحو كما صرحوا به .

وكذلك نرى الامام اللغوي أبا منصور الازهري المولود سنة ٢٨٢هـ يعتمد في كتابه (التهذيب) على الاحاديث ، ويكثر من الاستشهاد بها .

واما ما ادعاه ابو حيان من ان المتأخرين من نحاة الاقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث ، فمردود بان كتب النحاة من

---

(١) من علماء العربية من كانوا يعدون في رواية الحديث ، مثل أبي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والنضر بن شميل المازني ، والخليل بن احمد والقاسم بن سلام وعبد الملك بن قريب الاصمعي والرياشي

أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث . وقد استدل بالحديث الشريف : الصقلى والشريف الغرناطى في شرحيهما لكتاب سيبويه ؛ وابن الحاج في شرح المقرب ، وابن الخباز في شرح الفية ابن معطى ؛ وابو على الشلوبين في كثير من مسائله . وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه . وقال ابن الطيب « بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام ابن حيان نفسه » .

وقد عرفت ان مذهب البدر الدماميني صحة الاستشهاد بالحديث، وقد جرى على مذهبه في شرحه للمغني والتسهيل والبخارى .

تفضيل وترجيح

من الاحاديث مالا ينبغى الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة ،وهو ستة انواع :

احدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله « حمي الوطيس » وقوله « مات حتف أنفه » وقوله « الظلم ظلمات يوم القيامة » الى نحو هذا من الاحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله «مأزورات غير مأجورات» وقوله « ان الله لا يمل حتى تملوا » .

ثانيها : ما يروى من الاقوال التى كان يتعبد بها ، او امر بالتعبد بها ، كالفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الاذكار والادعية التى كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها : ما يروى شاهدا على انه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم . ومما هو ظاهر ان الرواة يقصدون في هذه الانواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الاحاديث التى وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها ، فان اتحاد الالفاظ مع تعدد الطرق دليل على ان الرواة لم يتصرفوا في

الفاظها ، والمراد ان تتعدد طرقها الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحا .

خامسها : الاحاديث التى دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك بن انس وعبد الملك بن جريج والامام الشافعى .

سادسها : ما عرف من حال رواته انهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المدينى .

ومن الاحاديث ما لاينبغى الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الاحاديث التي لم تدون في الصدر الاول ، وانما تروى في كتب بعض المتأخرين .

ولا يحتج بهذا النوع من الاحاديث سواء أكان سندها مقطوعا أم متصلا ، أما مقطوعةالسندفوجه عدمالاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فلبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها . واذا أضيفتكثرة المولدين في رجال سند الحديث الى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى اصبح احتمال ان تكون الفاظه الفاظ النبى عليه الصلاةوالسلام او الفاظ رواية الذىيحتج بكلامه ، قاصرا عندرجة الظن الكافي لاثبات الالفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها .

والحديث الذى يصح ان تختلف الانظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الاول ، ولم يكن من الانواع السنة المنبه عليها آنفا ، وهو على نوعين :

(حديث) يرد لفظه على وجه واحد ، (وحديث) اختلفت الرواية في بعض ألفاظه .

أما الحديث الوارد على وجه واحد ، فالظاهر صحة الاحتجاج به ، نظرا الى ان الاصل الرواية باللفظ ، والى تشديدهم في الرواية بالمعنى ،

ويضاف الى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم ، فقد يكون بين البخارى ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان وأقصاهم ثلاثة .

ومثال هذا النوع أن الحريرى انكر على الناس قولهم قبل الزوال : سهرنا البارحة ، قال : وانما يقال : سهرنا الليلة ، ويقال بعد الزوال : سهرنا البارحة . والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اصبح قال « هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا ؟ » وحديث « وان من المجاهرة ان يعمل الرجل بالليل عملا ، ثم يصبح وقد ستره الله ، فيقول عملت البارحة كذا » ففي قوله « اذا أصبح قال : هل رأى أحد منكم البارحة » وقوله « ثم يصبح فيقول عملت البارحة » شاهد على صحة ان يقول الرجل متحدثا عن الليلة الماضية وهو في الصباح سهرنا البارحة ، او وقع البارحة كذا .

واما الاحاديث التى اختلفت فيها الرواية ، فانا نرى من يستشهدون بالاحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روى على وجه واحد ، وما روى على وجهين او وجوه . ويمكننا ان نفصل القول في هذا النوع فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوى مثل كلمة « ممثل » وردت في أشهر رواية لحديث « قام النبى صلى الله عليه وسلم ممثلا » أي منتصبا ، والمعروف في كلام العرب انما هو ماثل من مثل كنصر وكرم .

واما ما يجيء في رواية شاذة او في رواية يقول فيها بعض المحدثين انها غلط من الراوى ، فنقف دون الاستشهاد بها ، ومثال هذا كلمة « ناعوس » وردت في احدى روايات حديث « ان كلماته بلغت ناعوس البحر » ووردت في بقية الروايات « قاموس البحر » او وسطه ولجته . وكلمة ناعوس غير معروفة في كلام العرب . قال ابو موسى محمد بن ابى

بكر الاصفهانى أحد المؤلفين في غريب الحديث « فلعل الراوى لم يجود كتب كلمة قاموس » .

وأضعف من هذا ان تجيء الكلمة غير المعروفة في اللغة في صـــورة الشك من الراوى ككلمة خطيط وردت في حديث « ثم نام حتى سمعت غطيطه او خطيطه » قال ابن بطال : لم اجد كلمة « خطيط » بالخاء عند أهل اللغة .

وخلاصـــة البحث : أنا نرى الاستشهاد بألفـــاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الاول وان اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثني الا الالفاظ التى تجيء في رواية شاذة او يغمزها بعض المحدثين بالغلط او التصحيف غمزا لامرد له ، ويشد ازرنا في ترجيح هذا الرأي ان جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يســتشهدون بالالفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته .



٤

موضوع علم النحو

اطلعت على كتاب « احياء النحو » لاحد اساتذة الجامعة المصرية فبدا لى ان اشاركه في بعض بحوثه التى رأى ان النحاة قد غفلوا عن وجه الصواب فيها ، وهو موضوع علم النحو ، واذا نقدت بعض عبارات المؤلف ، وعرضت رأيا غير رأيه ، فانما أريد طرح البحث بين أيدي القراء لينظروا ماذا يرون .

قال المؤلف في ص ١ « يقول النحاة في تحديد علم النحو : انه علم يعرف به أحوال اواخر الكلم اعرابا وبناء » ثم قال « فيقصرون بحثه على الحرف الاخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهى الاعراب والبناء » وقال « غاية النحو (أي عند النحويين) بيان الاعراب وتفصيل احكامه حتى سماه بعضهم علم الاعراب » وقال « وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوى ، وتقصير لمداه ، وحصر له في جزء يسير مما ينبغى ان يتناوله » .

لا ندري ماذا صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذي ساقه لعلم النحو ، هل تجاوزه الى مطالعة ما كتبه اهل العلم في شرحه او انه اقتصر على قراءته وحده ، وكتب هذا الذى يقوله في الانكار على علماء النحو ، فان كان قد اطلع على ما كتبه اولئك المحققون في شرحه ، كان حقا عليه ان يكف قلمه عن هذا الانكار جملة ، أو يترك على الاقل نسبته الى النحاة في تلك العبارة الظاهرة في أن هذا هو التعريف الذى يقولونه على اتفاق منهم .

نقد لكتاب « احياء النحو » .

وان لم يكن المؤلف قد اطلع على ماكتبوه في شرح هـذا التعريف وهو في المؤلفات القريبة المنـال ، أفلا يكون لقارىء كتابه حق في عتبه عتبا جبيلا على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع الى أمثال هذه المؤلفات قبل ان يتعرض لتخطئة علماء قضوا في استنباط قواعدالعربية والنفقة في أسرارها وقتا طويلا . والتحديد الذى ساقه الاستاذ وغمره بالانكار قـد اقتصر فيه صاحبـه على أحوال الكلم مراعيا الغالب في مباحث علم النحو ، قال العلامة الامير في شرح هذا التعريف « هـو اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به (أي النحو) أحوال غير الكلمات ، كالجمل التى لا محل لها من الاعراب والتى لها محل ، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد ، وكونها لا تكون جملة انشائية ، وكذا جملة النعت والخبر .

واقتصر في هذا التعريف على حال الاعراب والبناء ، مع ان النحو يبحث فيه عن احوال غير هذا الحال مراعاة للغالب ايضا .

قال العلامة الامير « وقولهم اعرابا وبناء اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال الكلم من غير أحوال الاعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزها او فتحها او تخفيفها او شروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ، وغير ذلك » .

وصرح بعد هذا كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن احـوال الالفـاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعاني التي تستفاد من اسناد بعض الكلم الى بعض ، وهذا ابو اسحاق الشاطبي يقول في شرح الخلاصـة « وهو (أي النحو) في الاصـطلاح علم بالاحـوال والاشكال التى بها تدل الفاظ العرب على المعانى ، ويعنى بالاحوال وضع الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعانى التي تستفاد بالاشكال ما يعرض في آخر طرفي اللفظ ووسطه من الآثار والتغييرات

التى تدل بها الفاظ العرب على المعانى » فانظر الى قوله « علم بالاحوال والاشكال » والى تفسيره الاحوال بأنها وضع الالفاظ بعضها مع بعض، فذلك صريح بأن النحاة لا يقصرون بحثهم على الاعراب والبناء .

وهذا السيد الجرجانى قد ذكر في شرح المفتاح علوم الادب التى تبحث عن المركبات ، فقال « واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فعلم النحو ، واما باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى ، فعلم المعانى » .

فانظر كيف جعل موضوع علم النحو المركبات باعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، ولم يقل : يبحث عن الكلم باعتبار ما يعرض لها من الاعراب والبناء .

وكذلك ترى ابن سيده اللغوى قد تناول النحو بشرح يجعل موضوعه أوسع من احوال الاعراب والبناء ، فقال « النحو أخذ من قولهم : انتحاه اذا قصده . انما هو انتحاء سمت كلام العرب من اعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير والاضافة والنسب ، ليلحق به من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها » .

وكذلك يقول ابن كمال باشا في رسالة تعرض فيها للتفرقة بين موضوع علم النحو وعلم المعانى « ويشارك النحوى صاحب المعانى في البحث عن المركبات الا ان النحوى يبحث عنها من جهة هيأتها التركيبية صحة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعانى يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب ، وقبحه » وقال « فما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد ، يبحث عنه في علم المعانى من جهة الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعانى تمام علم النحو » . وهذا صريح في أن بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الاعراب والبناء ، ولا

يجعلونه دائرا على هذا الحال كما يدعى صاحب كتاب احياء النحو •

واذا رجعنا الى الكاتبين في حقائق العلوم وموضوعاتها وجدناهم لا يفهمون الا ان النحاة يبحثون عن أحوال الكلم من حيث دلالتها على المعانى التركيبية ، فصاحب كشاف اصطلاحات الفنون يقول « علم النحو : ويسمى علم الاعراب ، على ما في شرح اللب ـ وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربى صحة وسقما » ثم قال « والغرض منه الاحتراز عن الخطأ في التأليف ، والاقتدار على فهمه والافهام به » ومعنى هذا ان النحو قوانين يعرف بها احوال التركيب من نحو الترتيب والذكر والحذف والاعراب والبناء •

وسلك صاحب مدينة العلوم هذا المسلك فعرف النحو بأنه علم باحث عن احوال المركبات من حيث دلالتها على المعانى التركيبية النسبية ، وقال « وغايته الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعانى الوضعية الاصلية » ولو كان موضوع علم النحو عندهم محصورا في حال الاعراب والبناء ، لما كان علم النحو كافيا في تطبيق التراكيب العربية على المعانى الوضعية الاصلية •

وهؤلاء البيانيون يعدون فيما يخل بفصاحة الكلام التعقيد اللفظى ، ويذكرون ان التعقيد يحصل بأحد امرين :

اولهما : ضعف التأليف وهو ان يكون الكلام مخالفا لقوانين علم النحو ، كالفصل بين المبتدأ والخبر ، او النعت والمنعوت ، بأجنبي •

ثانيهما : اجتماع امور كل واحد منها جائز ولكنه خلاف الاصل ، كتقديم المفعول على الفاعل ، والمستثنى على المستثنى منه ، والخبر على المبتدأ ، ويقولون بعد هذا : ان كلا من الامرين اعني ضعف التأليف ومخالفة الاصل يعرف بعلم النحو •

ولا يصح لنا ان نتهم هؤلاء البيانيين بأنهم لم يكونوا على بينة من

علم النحو ، أو أنهم احالوا عليه اشياء لا تحتوى عليها كتبه .

ثم قال المؤلف في ص ١ « فان النحو كما نرى وكما يجب ان يكون هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب ان تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ، ويمكن ان تؤدى معناها » .

حقق النحاة النظر في علم النحو ، وعرفوه كما يجب ان يكون ، وقالوا : انه يبحث عن أحوال التراكيب ، ويبين ما تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى يكون الكلام مطابقا للمعاني الوضعية الاصلية .

وقال المؤلف في ص ٢ « فالنحاة حين قصروا النحو على اواخر الكلمات ، وعلى تعرف احكامها ، قد ضيقوا من حدوده الواسعةوسلكوا به طريقا منحرفة الى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيرا من احكام نظم الكلام واسرار تأليف العبارة » .

لم يقصر النحاة النحو على اواخر الكلمات وتعرف احكامها ، بل بحثوا في احكام تأليف الكلام من نحو التقديم والتأخير ، والذكر والحذف واتصال بعض الكلم ببعض وانفصاله منه ، ولا يكاد باب من ابواب النحو يخلو من البحث في التراكيب من هذه الناحية ، ولعل الدارس لعلم النحو في كتبه المبسوطة ، يخرج منها وهو على ثقة من انهم قد اعطوا ناحية تأليف الكلام حقها ، فلا يعرض له أسلوب من الكلام الا نقده بما استفاده من تلك الكتب ويقضي بانطباقه على الاسلوب العربي او انحرافه عنه .

قال المؤلف في ص ٣ « فطرق الاثبات والنفى والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس ، الا ماكان ماسا بالاعراب او متصلا بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية ، وتقدير اساليبها » .

اذا القينا نظرة على علـم النحو وجدناه يبحث عن احوال الجمـل والمفردات من حيث وقوعها في التركيب ، او عن الاحوال التى يكون بها التركيب مطابقا للمعانى الوضعية الاصلية ، اما الجمل فنحو الجملة التى تقع خبرا او حالا او صفة معطوفة او شرطا او جزاء أو جواب قسم أومضافا اليه أو مفعولا ثانيـا لنحو علمت وظننت ، ولم يقصر النحاة بحثهم في هذه الجمل على جهة الاعراب ، بل بحثوا عن احكامها من جهات أخرى ، ككونها خبرية او انشائية اسمية او فعلية ، مقيدة بنوع خاص من الالفاظ او مطلقة ، كما بحثوا عنها من جهة موقعها في نظم الكلام ، او من جهة ما تتصل به من الالفاظ او من جهة وجوب الحذف او امتناعه او جوازه .

فيقولون لك مثلا ــ ان جملة الخبر أو الوصف أو الصلة لاتكون انشائية ، وان جملة الجزاء لا تتقدم على الشرط ، وجملة الصلة لاتتقدم على الموصول ، ويحدثونك عن حكم عطف الجملة الاسمية على الفعلية ، وعطف الانشائية على الخبرية ، ويقولون لك : ان جملة الجزاء اذا كانت اسمية او انشائية وجب قرنها بالفاء ، ويدلونك على مواضع حذف جملة الشرط او الجزاء او جواب القسم .

وأما المفردات فيبحثون عن المفرد الذى يقع مبتـدءا أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو حالا أو تمييزا أو مضافا اليه أو مجرورا بحرف ، ولا يقصرون بحثهم فيه على جهة الاعراب ، بل يبحثون عن حال المبتدأ والحال والتابع مثلا من جهة التنكير والتعريف ، وعن الخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والتابع من جهة التقديم والتأخير ، وعن هذه الانواع وغيرها من جهة الحذف والذكر ، ويبحثون عن نوع الكلم التى يتصل بها كل حرف من الحروف الرابطة بين الكلم ، فيقولون لك مثلا ان حروف القسم وكاف التشبيه ومذ ومنذ لا تدخل على الضمائر ، وان رب مختصة بالنكرات وان حيث واذ لا يضافان الا الى جمل الافعال ،

وتراهم يبسطون القول في حكم المضارع الذي يقع خبرا لكاد و عسى وأخواتها من جهة اتصاله بأن .

قال المؤلف في ص ٣ « نعم ربما تعرضوا لشيء من هذه الاحكام حين يضطرون اليها لبيان الاعراب وتكميل أحكامه ، فقد تكلموا في وجوب الصدارة لأسمـــاء الاستفهام وبعض ادوات النفي ، حين أرادوا شرح التعليق ، وبيان مواضعه ، ولزمهم أن يحصوا من الادوات مايحجب ما قبله عن العمل فيما بعده » .

والمعروف ان النحاة يتكلمون عما تجب له الصدارة في أبواب غير بحث التعليق ، فيقولون في باب المبتدأ والخبر : يجب تقديم المبتــدأ اذا كان مشتملا على ماله الصدر ، ويجب تقديم الخبر اذا كان متضمنا ماله الصدر [١] ويذكر بعضهم في هذا الباب بعض ماله الصدارة من نحو الشرط والعرض والتمني [٢] ويقولون في باب الجوازم : إن الشرط له الصدارة [٣] ويقولون في باب كم وكأين : إن كم الخبرية والاستفهامية يلزمان الصدارة .

وقال ابن الحاجب في فصل عقده لحروف التحضيض : حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولوما ، لها صدر الكلام .

قال المؤلف « وبينوا بعض الادوات التى يجب أن يليها فعل والتى لا يليها الا اسم ، حين أرادوا تفصيل احكام الاشتغال » المعروف ان النحاة يتكلمون عن الادوات من جهة ما تتصل به من فعل أو اسم ، في مواضع غير باب الاشتغال ، فقد قالوا في بحث حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولو ما انها تلزم الفعـــل لفظا او تقــديرا ، وقالوا في بحث حروف الاســتفهام : ان الهمزة وهل تدخـــلان على الجملة الاســمية والفعلية [٤] وقالوا في بحث لو : انها تختص بالفعل كإن الشرطية .

---

(١) الكافية لابن الحاجب (٢) الرضي في شرح الكافية .
(٣) الصبان على الاشموني (٤) شرح الرضي للكافية
(٥) الخلاصة وشروحها .

وقال المؤلف « ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الابواب تابعة لغيرها ، فلم يستوف درسها ، ولا أحيط بأحكامها » .

قال لنا المؤلف : ان النحاة ذكروا ما يجب له الصدارة من أسماء الاستفهام وبعض ادوات النفي في بحث التعليق ، وذكروا الادوات التي يجب أن يليها فعل ، والتي لا يليها الا اسم ، في باب الاشتغال ، واستخرج من هذا نتيجة ، هي أنهم لم يستوفوا درس هذه المباحث، ولا احاطوا بأحكامها ، وقد عرفت أنهم تكلموا عنها في غير بحث التعليق وباب الاشتغال ، وكان على الاستاذ أن يذكر لنا شيئا من الوجوه التي فاتتهم دراستها او شيئا من الاحكام التي ظفر بها من الكلام العربي ولم يتعرضوا له ، ولو فعل شيئا من هذا لكان قوله « فلم يستوف درسها ، ولا أحيط بأحكامها نتيجة يعترف المنطق الصحيح بصدقها .

ثم تكلم الاستاذ على النفي من جهة أنه كثير الدوران في كلام العرب ، مختلف الاساليب ، متعدد الادوات ، وذكر ان النحاة درسوه مفرقا على أبواب الاعراب ، ممزقا ، وأخذ يتحدث عن هذه الادوات التي هي : ليس وما وإن ولا ، وغير وإلا ولم ولن ولما . فلم يرض عن ان تدرس لا فيما ألحق بكان ، ثم فيما ألحق بأنّ ، ولا ان تدرس غير وإلا وليس في باب الاستثناء ، ولا ان تدرس لن في نواصب الفعل ، ولم ولما في جوازمه ، ثم قال « درست هذه الادوات كما ترى مفرقة ، ووجهت العناية كلها الى بيان ما تحدث من أثر في الاعراب ، واغفل شر اغفال درس معانيها ، وخاصة كل أداة في النفي ، وفرق ما بينها وبين غيرها في الاستعمال ، ولو انها جمعت في باب وقرنت اساليبها ، ثم ووزن بينها ، وبين منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي ، وما يكون نفيا لمفرد ، وما يكون نفيا لجملة ، وما يخص الاسم ، وما يخص الفعل ، وما يتكرر ، لاحطنا بأحكام النفي وفقهنا اساليبها ، ولظهر

لنـا من خصائص العربية ودقتها في الاداء شيء كثير اغفله النحـاة ، وكان علينا ان تتبعه ونبينه » .

شأن علم النحو البحث عن أحوال الفـاظ من حيث دخولهـا في التركيب مثل تقديم اللفظ او تأخيره ، واتصاله او انفصاله ، وحذفه او اثباته ، وزيادته او افادته لمعنى ، واعرابه او بناؤه ، وعمله في غيره او اهماله عن العمل ، فاذا درس النحاة حـروف النفى في أبواب متفرقة فذلك ما يناسب موضوع علمهم ، اذ يذكرون الالفاظ في مقام البحث عن حال يعرض للفظ عند وقوعه في تركيب ، وليس هناك حال يعرض لادوات النفى عند التركيب ويكون جاريا في جميع هذه الادوات ، وانما نجد من الاحوال التى تعرض عند التركيب ما يتناول بعض ادوات النفى وغيرها من الكلم ، كرفع الاسم ونصب الخبر يعرض لفعل نفى وهـو ليس ، واحرف نفى وهى ما وان ولا ، ولبعض أفعال الاثبات وهى كان وبقية اخواتها .

ولا شك أن هذه الوجوه التى تشترك فيها حروف النفى مع غيرها هى أشد صلة بعلم النحو من مجرد الاشتراك في أصل المعنى الذى وضع له اللفظ .

والواقع أن البحث عن معانى الحروف والادوات لا يدخل في صلب علم النحو اذ لم يكن بحثا عن احوال اللفظ من جهة وقوعه في التركيب، بل هو بحث عن المعانى التى وضعت لها هذه الكلم أعنى الحروف ، فهو الى علم اللغة أقرب منه الى علم النحو ، ولكن النحويين لاحظـوا أن هذه الحروف روابط للتركيب فتعرضوا لمعانيها عند البحث عن الحال الذي يعرض لها عنـد التركيب ، كالعمـل او الاعراب او البنـاء أو الزيادة .

قال المؤلف « ومثل النفى في ذلك التوكيد يدرسونه في « باب

إن » ويقرنون بأن المؤكدة « أن » الواصلة و « ليت » المتمنية ، لأنها أدوات تتماثل في العمل ، وان تباعد ما بينها في المعنى والغرض ، وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد واحكامها لاثرهما في اعرابه ، وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا يذكرون فيه عددا من الكلمات حكمها في الاعراب حكم ما قبلها ، ولو جمعت اساليب التوكيد في العربية ، ما ذكر هنا وما لم يذكر ، وبين ما يكون تنبيها للسامع ، وما يكون توكيدا للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان اقرب الى ان تدرس كل انواع التوكيد ، ويبين لكل نوع موضعه ، ولكان ادنى الى توضيح أساليب العربية وسرها في التعبير » .

فعل النحويون في التوكيد وادواته ما يناسب صناعتهم ، قرنوا إن بأن الواصلة ، وليت المتمنية ، لاشتراك الاحرف الثلاثة في حال يعرض لها بالتركيب ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر ، واوردوا الكلمات التى تستعمل للتوكيد مثل كل واجمع في بحث التوابع لمماثلتها للتوابع في حكم ما يعرض لها بالتركيب ، وهو موافقة ما قبلها في الاعراب ،وذكروا نوني التوكيد في بحث الفعل حيث كان لهما عند الاتصال بالفعل احكام خاصة لا يشاركهما فيها غيرهما من ادوات التوكيد وهو اعراب الفعل الذى يتصلان به او بناؤه على الوجه المعروف في ذلك البحث .

ولو سلك النحاة في ألفاظ التوكيد هـذا الطريق الذى أشار به المؤلف فجمعوها في باب ، لم يكن من اللائق بصناعتهم ان يقتصروا على بيان معانيها الذى هو في الواقع من موضوع علم اللغة ، ولو تعرضوا في كل لفظ الى الحكم الذى يعرض له في التركيب كأن يذكروا عمل إن في الاسم والخبر في البحث عن حروف التوكيد ويذكروا عمل ليت كذلك في حروف التمني ، وعمل كأن في بحث حروف التشبيه ، وعمل لكن في بحث الاستدراك ، لتشتت الكلام في الاحوال التى يعد البحث

فيها من صلب علم النحو وهي رفع الاسم والخبر ، وما يعرض لهما من نحو الترتيب والذكر والحذف .

ثم قال المؤلف « والزمن جعله النحاة ثلاثة أنواع : الماضي ، والحال والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وكفاهم ذلك ، لان احكام الاعراب لا تكلفهم اكثر منه ، ولم يحيطوا بشيء من انواع الزمن واساليب الدلالة عليه وهي في العربية اوسع وادق ، يدل على الزمن بالفعل وبالاسم ، وبالفعل والفعل ، وبالفعل والاسم وبالحرف ، ولكل اسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليــــه » .

ثم قال المؤلف « وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تفصــل فيه وتبين أحكامها الا علم النحو » .

قد عرفت أن علم النحو احد العلوم العربية ، لا انه كل العــلوم العربية ، فان علماء العربية يقسمون البحث في اللغة الى علوم فيقولون : البحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها وهيأتها ، فعلم اللغة ، او من حيث صورها وهيأتها فقط فعلم الصرف ، او من حيث انتساب بعضها ببعض بالاصالة والفرعيــة فعلم الاشــتقاق ، واما عن المركبات فباعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو ، واما باعتبار تأديتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعانى ، واما باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان [1] .

فهناك نحو ولغة وصرف ومعان وبيان ، ولكل علم من هذه العلوم حد لا يتعداه ، وعلم النحو من بينها انما يبحث عن الالفاظ باعتــبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فنظره يتوجه الى الاحوال التى تعرض للالفاظ عند تأليفها ، وهذا لا يستدعى أن تجمع الكلمات المشتركة في الدلالة على معنى وضعت له ، في بحث ، الا ان تشترك بعد

---

(١) شرح السيد للمفتاح .

ذلك في وجه من الوجـوه التي يتناولها موضـوع علم النحو ، وهي الاحوال التي تعرض للالفاظ من حيث التركيب وتأدية المعاني الاصلية.

ثم أعاد الاستاذ دعوى ان النحاة قصروا النحو على البحث في أواخر الكلم ، وقال « قد اخطأوا الى العربية من وجهين » وقال « الاول (أي من الوجهين) انهم حين حددوا النحو ، وضيقوا بحثه ، حرموا أنفسهم وحرمونا اذ اتبعناهم ، من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، ومقدرتها في التعبير ، فبقيت هذه الاسرار مجهولة ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها ، ونزعم اننا نفهمها ونحيط بما فيها من اشارة ، وما لاساليبها من دلالة ، والحق انه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ، ومن دقائق التصوير بها » .

قد أرينا لك ان النحاة لم يقصروا النحو على البحث في أواخـر الكلم وانهم بحثوا في احوال التأليف من كل ناحية تدخل في موضوع علمهم ، ولا يسلم للمؤلف انهم حرموا انفسهم ، وحرموا من اتبعهم ، من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، واليك التحقيق :

للنظر في أسلوب الكلام العربي جهتان :

(أولاهما) جهة صحة تأليف الكلام بحيث لا يعد صاحبه خارجا عن العربية ، محكوما عليه باللحن ، وبعبارة اخرى — يكون الكلام مطابقا لاحد الاساليب التي يؤدي بها العرب المعنى الاصلي بليغا او غير بليغ ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها النحاة .

(الثانية) جهة اخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة التأليف عربية ، أعني مراتب حسن البيان ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها علماء البلاغة .

واذا درسنا كتب النحاة وكتب البيان بانصاف ، وجدنا كلا من الطائفتين قد قطعوا في البحث عن فقه الاساليب ودقائق التصوير بهـا

أشواطا واسعة ، وبلغوا فيها الى غايات بعيدة ، فدعوى أنهم حرموا أنفسهم او حرموا اتباعهم من الاطلاع على كثير من اسرار العربية ، مبنية على ان النحاة قد ضيقوا بحث علم النحو ، وقد اريناك انهم لم يضيقوه ، ولكنهم لم يريدوا أن يتعدوا حدوده الى موضوعات يبحث عنها في علوم اخرى كعلم اللغة وفقهها او علوم البلاغة .

واشار الاستاذ الى الوجه الثاني من الوجوه التي أخطأ فيها النحاة الى العربية من اجل قصرهم النحو على البحث في اواخر الكلم فقال :

« الثاني : انهم رسموا للنحو طريقة لفظية . فاهتموا ببيان الاحوال المختلفة للفظ من رفع او نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الاوجه من اثر في المعنى . يجيزون في الكلام وجهين او اكثر من اوجه الاعراب ولا يشيرون الى ما يتبع كل وجه من اثر في رسم المعنى وتصويره ، وبهذا يشتد جدلهم ، ويطول احتجاجهم ، ثم لا ينتهون الى كلمة فاصلة »

النحاة يبحثون عن الاساليب التى لا يقال للناطق بها قد جئت بما لا تتكلم به العرب ، فاذا اجازوا في بعض التراكيب وجهين او وجوها من الاعراب ، فمعنى ذلك ان هذين الوجهين او تلك الوجوه قد تكلم بها العرب عند تأدية المعنى الاصلى لذلك التركيب ، يقولون هذا ولا ينفون ان يكون لكل وجه من الوجهين او الوجوه أثر في تصوير المعنى الاصلى يغاير الآثار التى قد يحدثها غيره من الوجوه ، فهم اذا اختلفوا في وجه من وجوه الاعراب يجيزه طائفة ويمنعه اخرون ، فان اختلافهم يرجع الى ان هذا الوجه قد نطق به العرب في مثل هذا التركيب او لم ينطقوا ، وبعد ان يقوم الشاهد على جواز وجهين او وجوه في التركيب، قد ينبهون الى ما يفترق به الوجهان او الوجوه من الاثر في رسم المعنى الاصلى وتصويره ، وان صح انهم لم ينتهوا في جدلهم الى كلمة فاصلة فلان المجيز لبعض الوجوه لم يقم الشاهد المقنع لخصمه من كلام فصيح أو قياس صحيح .

ذكر المؤلف شدة عناية العرب بالاعراب ، وساق على ذلك شواهد ، وتخلص منها الى وصف النحاة بأنهم اطالوا مراقبة اواخر الكلمات ، وانهم قد يختلفون فيها ، ويتجادلون عندها ، ثم قال : « وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم الى كشف سر من اسرار العربية عظيم ، وهو ان هذه الحركات ترجع الى علل واسباب يطرد حكمها في الكلام ، ويمكن الرجوع اليها والاحتجاج بها ، وقد اعجبوا بهذا الكشف اعجابا عظيما ، فألحوا في الدرس وفي تتبع الاواخر والكشف عن اسرار تبديلها ، وسموا ما كشفوا اول الامر – علل الاعراب – او علل النحو ، ثم لم يلبثوا ان اوجزوا فسموها علم النحو او الاعراب » .

العلل التي يذكرها النحاة على ان العرب راعتها وبنت عليها احكام الفاظها ترجع الى ثلاثة انواع :

(أحدها) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

(ثانيهما) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردها على قائلها ، كما انك لا تضعها بمحل العلم او الظن القريب منه ، كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد : أنهما شابها الحرف في احتياجهما الى المحذوف وهو المضاف اليه .

(ثالثها) ما يجرى فيه بعض النحاة على ما يشبه التخييل ، ويسهل عليك ان ترده على صاحبه وانت واثق من انك دفعت عن العلم شيئا لا يتصل بأول منه ولا بآخر ، ومن هذا القبيل فيما ارى قول بعضهم

في تعليل عدم جواز اتصال الضمير الثاني في نحو أعطاه اياك فلا تقول اعطاهك ، بأن الضمير الثاني أشرف انه اعرف ، فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه .

اما النوعان الثاني والثالث فلا يدخلان في صلب العلم ولا ملحه ، واما النوع الاول فهو الذى يصح أن يدخل في علم النحو على انه من اسرار أحكامه ، والنحاة يعدونه في المرتبة الثانية ، ومنهم من يصرح بأنه ليس من مقصود علم النحو ، قال ابو اسحق الشاطبى في شرح الخلاصة « وعلم النحو يحتوى على نوعين من الكلام » وذكر اول النوعين وهو احراز اللفظ عند التركيب عن التحريف والزيغ عن معتاد العرب في نطقها، ثم قال « والنوع الثاني : التنبيه على اصول تلك القوانين وعلل تلك المقاييس والانحاء التى نحت العرب في كلامها وتصرفاتها مأخوذا ذلك من استقراء كلامها ، وهذا النوع مهم وليس بواجب ولا هو المقصود من علم النحو فلذلك لم يتعرض له الناظم (يعنى ابن مالك) اذ لا ينبنى عليه من حيث انتحاء سمة كلام العرب شيء ، لكن لما كان هذا النوع لائقا بغرض الشرح لم اخل هذا الكتاب (يعنى شرحه للخلاصة) منه » .

وتحدث المؤلف بعد هذا على كتاب مجاز القرآن لابي عبيدة ووصفه بأنه حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها ، ثم قال :

« ولكن النحاة ـ والناس من ورائهم كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه وفتنوا به كل الفتنة » وقال « فلم تتجه عنايتهم الى شيء مما كشف عنه ابو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، وأهمل الكتاب ونسي » ثم نقل المؤلف نحو ثلاث صفحات مما جاء في مجاز أبي عبيدة ، ليبين بها كيف كان أبو عبيدة يتكلم عما يتجاوز آخر الكلمة وحكم اعرابها من سر العربية ونظم تأليفها » .

لم يرد ابو عبيدة بتأليف « مجاز القرآن » البحث عن قوانين النحو، وانما اراد بيان ما قد يخفى فهمه من الآيات ، فيقف الذهن مستكشفا عنه فذكر وجوها يدل بها على المعنى الذي يطابق استعمال الكلمات أو الجمل عربية ، أو وجوها ينبه بها القارىء على شيء من حسن بيان الآية وأخذها من البلاغة مكانتها السامية .

واذا نظرنا في هذه الصفحات الثلاث التي نقلها المؤلف من كتاب مجاز القرآن ، وجدناها تشتمل على سبعة احكام تتعلق بالأساليب .

(اولها) ايراد الضمير مفردا في سياق الحديث عن امرين أو أمور ، فذكر انه قد يراعى في هذا الضمير الاول كما ورد في قوله تعالى : « واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها » وقد يراعى في استعماله الامر الاخير كما ورد في قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة او اثما ثم يرم به بريئا » .

وقد تعرض النحاة لمثل هذا البحث ، اذ ذكروا في بحث الضمير شرط مطابقته لمرجعه من جهة التذكير والتأنيث والافراد والجمع ، وأوردوا آيات جاء فيها الضمير مفردا ، ومرجعه فيما يظهر متعدد ، وتأولوها على وجوه لا تنافي شرط المطابقة ، كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق ان يرضوه » ومن الوجوه التى ذهبوا اليها في الآية ان عود الضمير على أحدهما لا يخل بالمعنى ، لان في ارضاء الله ارضاء الرسول ، وفي ارضاء الرسول ارضاء الله .

(ثانيها) ما عبر عنه ابو عبيدة بمخاطبة الغائب ومعناه الشاهد ، وقال في قوله تعالى : « الم ، ذلك الكتاب » مجازه : هذا القرآن

واستعمال اسماء الاشارة الموضوعة للبعيد ، في مشار اليه قريب ، قد تعرض له علماء المعاني وجعلوه من موضوع علمهم [1] .

ومن النحويين من يتعرض له ، ويسوقه في تأليفه النحوى على طريق البسط ، ومن هؤلاء العلامة الرضي ، فقد بحث في وجوه استعمال

(١) بحث تعريف المسند اليه بالاشارة

الاشارة ، وتعرض لاستعمال اسم الاشارة البعيد في مشار اليه قريب ، وقال في أثناء البحث « ويجوز ان يكون قوله تعالى : (ذلك الكتاب) من باب عظمة المشار اليه أو المشير [1] .

(ثالثها) الانتقال من مخاطبة الشاهد الى مخاطبة الغائب ، قال هذا في تفسير قوله تعالى : « حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم »وقد اشار بهذا الى النوع المسمى بالالتفات ، والالتفات قد تناوله علماء الادب في القديم كابن المعتز وقدامة ، وادخلوه في مباحث علم البيان .

واذا ترك النحاة البحث في الالتفات الى علماء البديع ، فلانه يرجع الى وجه من وجوه حسن البيان ، وقد وجهوا انظارهم الى استعمال الضمير مكان آخر يوافقه في المعنى ، كما بحثوا عن صحة مثل قولك : أنت الذي أكرمتني ، أو أنا الذي قمت ، مكان : أنت الذي أكرمني ، وانا الذى قام ، فأجازوه ، وبحثوا عن مثل قولك : الذى اكرمتك انا ، أو الذي أكرمتني أنت ، فمنعوه ، فالحق ان النحاة لم يتركوا البحث عن وجه من وجوه نظم الكلام الا ان يدعوه لفن يرونه احق به من فنهم .

(رابعها) التكرار للتوكيد ، فقال « ومن مجاز المكرر للتوكيدقال (انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين) أعاد الرؤية ، وقال : (أولى لك فأولى) أعاد اللفظ » .

وقد تحدث النحاة في باب التوكيد عن هذا النوع المسمى عندهم التوكيد اللفظي ، من جهة أنه يتبع المؤكد في اعرابه ، أو من جهة انـه أسلوب عربى صحيح ، وساقوا عليه شواهد من القرآن والحـديث والشعر ، وتحدث عنه البيانيون في بحث توكيد المسند اليه من جهـة ما يقتضيه من الاحوال .

(خامسها) تقديم المؤخر ، وتأخير المقدم ، وساق عليه قوله تعالى : « فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت » وقال « اراد ربت واهتزت » .

---

(1) شرح الكافية ص ٣١ ج ٢

والنحاة يتعرضون لمثل هذا بما يقولونه من ان العطف بالواو لايفيد ترتيبا ، فيجوز لك أن تعطف بها المتأخر في الواقع عن المتقدم ، ولا تعد بما فعلت مخطئا الاسلوب العربى .

واذا أجاز النحاة تقديم المؤخر على معنى أنه لا يخرج بنظم الكلام عن الاسلوب العربى الصحيح ، بقى للباحث عن البلاغة النظر في وجه تقديم كذا في النظم وهو مؤخر في المعنى .

(سادسها) أن يكون الحديث عن سبب شيء ، فتحول الحديث عن السبب الى الشيء نفسه ، قال : هذا في معنى قوله تعالى : «فظلت أعناقهم لها خاضعين » فانه حول الخبر وهو قوله « خاضعين »عن الاعناق الى من أضيفت اليهم الاعناق .

وقد تعرض النحاة في بحث جمع المذكر السالم لوجه ورودخاضعين في الآية وصفا للاعناق على خلاف المعروف من ان وصف غير العاقل لا يأتى على هذا الجمع ، فقال الرضي « وقد شبه غير أولى العلم بأولى العلم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء ، كقوله تعالى : « قالتا أتينا طائعين » وقوله « فظلت اعناقهم لها خاضعين»وقوله « رأيتهم لى ساجدين » ومثله في الفعل « وكل في فلك يسبحون » .

(سابعها) حذف حرف النداء ، قاله في تفسير قوله تعالى : « مالك يوم الدين » .

وحذف حرف النداء من الاحكام التي يذكرها النحاة في باب النداء .

(ثامنها) زيادة « لا » النافية . قال في تفسير قوله تعالى : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » مجازه : غير المغضوب عليهم والضالين .

وقد بحث النحاة في حروف الزيادة ، وأتوا على مواضع زيادتها ، ومما تناولوه في بحثهم زيادة حرف لا ، وذكروا في الحديث عن مواضع زيادتها انها تزاد بعد حرف العطف .

ثم أخذ المؤلف في حديث عن الشيخ عبد القاهر الجرجانى ، ونقل

ما كتبه في دلائل الاعجاز عن معنى النظم ، وخرج منه باعتقاد أن الشيخ قد رسم في كتابه المذكور « طريقا جديدا للبحث النحوى ، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الاعراب » .

ونحن نسوق اليك عبارات الشيخ التى حملها المؤلف على أنها تنبيه لطريق جديد للبحث في النحو ، ونريك أن غرض الشيخ في ناحية غير الناحية التى نظر اليها المؤلف عند تفهم كلامه . قال الشيخ عبدالقاهر في صفحة ٦١ من الكتاب المذكور :

« واعلم أنه ليس النظم الا أن تضع الكلام الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها » .

موضوع حديث الشيخ عبد القاهر الفصاحة التى هى بمعنى البلاغة والبراعة وهى الوصف التى يقع به التفاضل في خصلة البيان .

أراد الشيخ أن يحقق البحث عن منشأ هذه الفصاحة وموطنها ، فأنكر أن تكون من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة ، وقرر أنها من صفات الالفاظ باعتبار افادتها المعانى عند التركيب .

وكلمة النظم يطلقها الشيخ ويريد بها تطبيق الكلام لمقتضى الحال فيقول مرة « النظم هو توخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام » ومعنى توخى معانى النحو ايرادها على حسب الاغراض ، ومعانى النحو هى التقديم والتأخير والحذف والذكر والتكرار والاضمار والتعريف والتنكير ونحو ذلك . ويقول مرة « ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله » .

والقوانين التى أشار اليها هى أحكام المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والمضاف والمضاف اليه ، والتوابع والشروط

والجزاء وغيرها وأحكام هذه الابواب ترجع الى الاعراب والتقديم والتأخير والحذف والذكر وغير ذلك مما يبحث عنه في علم النحو •

ومعنى وضع الكلام الموضع الذى يقتضيه علم النحو أن تضع كل واحد من مفرداته ومركباته ، موضعه الذى يقتضيه علم النحو ، ووضع المفردات والمركبات على وفق النحو لا يكفى لارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول الا بعد أن يفيد الاغراض التى تراد منه ، ووضع المفردات والمركبات على وجه يفيد هذه الاغراض ، قد تهدى اليه السليقة ، وقد تساعد عليه معرفة علم المعانى •

ومعنى العمل على قوانين النحو أن يكون تأليف الكلام على طبق قوانين النحو بأن لا يرتكب فيه ضعف التأليف أو التعقيد اللفظى ، ولكن وضع المعانى النحوية التى هى الحذف ونحوه من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير في مواضعها انما يعرف بالملكة التى تتربى من كثرة كلام البلغاء ، أو دراسة علم المعاني •

فكلام الشيخ عبد القاهر يشبه قول الزمخشرى في مقدمة المفصل يمدح علم النحو « وهو المرقاة المنصوبة الى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن » •

ثم ان الشيخ عبد القاهر بعد أن قال « أن تنظر في الخبر ، وتنظر الى الحروف ؛ فتضع كلا من ذلك في خاص معناه » قال « فتنظر في الجمل التى ترد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ، وفي الوصل موضع الواو من الفاء ، والفاء من ثم ، الى غير ذلك » •

والمراد أنك بعد أن تنظر الى الوجوه التى تذكر في النحو ؛ تعرف أن لكل واحد منها موضعا مخصوصا عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها ، وتجيء بكل واحد في موضع ينبغى له •

والخلاصة أن تنظر في الجمل التي تؤلف باعتبار العوارض التي يبحث عنها في علم النحو من العطف بالحروف المختلفة المعانى وتركه ،

فتعرف بالسليقة أو بعلم المعاني موضع كل منها بحسب الاغراض المطلوبة منها فتجيء به في موضعه .

وقد رأيت الشيخ كيف ذكر وجوها من تصرفات الخبر ، ووجوها من تصرفات الشرط والجزاء ، وأشار الى حال التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاضمار والاظهار ، ونبه على أن النظم أن تضع كلا من ذلك مكانه ، وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ، ثم قال :

« ولست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا ، وخطأه ان كان خطأ الى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم الا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه » .

فالنحوى يدلك على ان المبتدأ والمفعول ـ مثلا ـ متى فهم بقرينة حال أو مقال ، جاز حذفه ، ولكن هذا المعنى النحوى الذى هو الحذف لا يأخذ به الكلام حكم الصواب عند البلغاء الا ان تصيب به موضعا من مواضعه المعروفة لدى السليقة العربية الصحيحة ، أو الملم بالقوانين المبحوث عنها في فن البلاغة .

ومن الظاهر ان الشيخ عبد القاهر عند ما ذكر ان النظم توخى معانى النحو والعمل على قوانينه واصوله ، يريد النحو الذى كتب فيه النحاة قبله ، مثل سيبويه وابى على الفارسي وابن جنى ، ويريد القوانين والاصول المقررة في كتب هؤلاء وأمثالهم ، وليس من المحتمل أن يريد نحوا وقوانين وأصولا لم يتكلم او لم يحقق البحث فيها العلماء من قبله . تنفى هذا الاحتمال لانه يذكر النحاة واصولهم وقوانينهم ذكر من هو راض عنها ، ولم يرمهم كما رماهم المؤلف بازهاق روح فكرة النحو وعدم الاهتداء في أبحاثهم النحوية ، ولو أن الشيخ عبد القاهر يريد أن يرسم طريقا جديدا للنحو لنبه ولو بايماء ولطف على أن النحاة

ضيقوا دائرة النحو ؛ وأهملوا جانبا من معانيه واصوله .

وقد رأينا الشيخ عبد القاهر قد الف في النحو مثل شرحه لكتاب الايضاح الذى سماه المقتصد ، وذهب فيه مذهب النحاة من قبله ومن بعده في تقرير القواعد التى يستقيم بها التركيب ، ويسلم بها من آفة الفساد تاركين النظر فيه من جهة الفصاحة وحسن البيان الى علماء البيان .

واذا قال الشيخ : ان النظم يعنى البلاغة والبراعة أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، فهذا القول لاغبار عليه ، ولا يقتضى أن رعاية قوانين النحو وحدها كافية في صوغ الكلام البليغ أو فهم مافي الكلام من بلاغة عند سماعه ، ذلك لان النحو كما قدمنا يبحث عن المفردات والجمل من حيث هيئاتها التركيبية ؛ فيفتح أمامك طرقامتعددة للتعبير عن المعاني الوضعية ، وليس من شأنه التعرض للاغراض التى يستدعى كل واحد منها طريقا خاصا ، فما من غرض يعرض لك الا وجدت له في النحو طريقا تعبر به عنه ، ولكن معرفة أن هذا الغرض يؤدي بهذا الطريق تحتاج فيه الى وسيلة اخرى هي السليقة أو تتبع علم المعانى ونريد من الاغراض التى ليس من شأن علم النحو أن يبحث عنها ما يسميه علماء البلاغة المعانى التابعة كالتعظيم يؤدى بالتركيب الذي يعبر فيه باسم الاشارة للبعيد ، والتحقير يؤدي بالتركيب الذي يحذف فيه المسند اليه .

ودلالة الالفاظ على هذه الاغراض لم تكن بطريق الوضع ، ولهذا لا يبحث عنها علماء اللغة أيضا .

ذكر المؤلف أن الشيخ عبد القاهر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه ، وقال « فجمهور النحاة لم يزيدوا به في ابحاثهم النحوية حرفا ، ولا اهتدوا منه بشيء » .

لم يزد النحاة بكتاب دلائل الاعجاز حرفا ، لانه لم يؤلف في علم النحو ، ولا قصد مؤلفه أن يزيد في علم النحو مسألة ، وليست مباحثه مما تهدى الى شيء من علم النحو .

وكيف يستقيم رأي المؤلف في أن عبد القاهر يقصد رسم طريق جديد في النحو ، وعبد القاهر يدلنا في فاتحة كتابه انه مؤلف في فن البيان ، اذ قال بعد الحديث عن شرف العلم « ثم انك لا ترى علما هو أرسخ أصلا ، وأبسق فرعا ، وأحلى جنى ، وأعذب وردا ، واكرم نتاجا ، وأنور سراجا ، من علم البيان الذى لولاه لم تر لسانا يحوك الوشى الخ » ..

وسمى الشيخ علم البيان علم الفصاحة ، فذكر أن القرآن كان معجزا بالمزايا التى ظهرت في نظمه ، والبدائع التى راعت العرب ، وانه يجب على العاقل أن يبحث عن تلك المزايا والبدائع ما هى ؟ ولم هى ؟ وكيف هى ؟ ثم قال :

« ولا يمكن ذلك الا بالبحث عن حقيقة المجاز والحقيقة والاستعارة والتشبيه والتمثيل ، وحقيقة النظم ، والتقديم والتأخير ، والايجاز والحذف والوصل والفصل ، وسائر وجوه المحاسن المعتبرة في النظم والنثر » ثم قال « واذا ثبت ذلك كان العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة، والكاشف عن ماهيتها ، والمتفحص عن أقسامها ، والمستخرج لشرائطها وأحكامها ، والمقرر لمعاقدها وفصولها ، والملخص المحرر لفروعها وأصولها ، باحث عن أشرف المطالب الدينية ، وأرفع المباحث اليقينية » .

قال المؤلف « وآخرون منهم أخذوا الامثلة التى ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه وتأييدا لمذهبه ، وجعلوها أصول علم البلاغة سموه علم المعانى وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها ، وقد كان أبو بكر يبدى ويعيد أنها معانى النحو ، فسموا علمهم « المعانى » وبتروا هذا الاسم البتر المضلل » .

قد أريناك أن الشيخ عبد القاهر قد ذكر علم النحو ، وقرر أن هناك علما يسمى علم البيان ، وهو العلم الذى تحدث عنه بعد بأنه العلم **الباحث عن حقيقة الفصاحة** ، وذكر في قبيل ما يبحث عنه في هذا العلم المجاز والاستعارة ، والتشبيه والتمثيل ، وحقيقة النظم والتقديم والتأخير والايجاز والحذف والفصل والوصل الخ .

ولا يصح أن يكون المراد من علم البيان علم النحو ، فانه عد في موضوع علم البيان المجاز والاستعارة والتشبيه والتمثيل ، ولا أظن المؤلف يقدم على دعوى أن هذه المباحث من قبيل علم النحو فان ظهر للمؤلف أن يترك المجاز والاستعارة ونحوها الى علم البيان ويأخذ مباحث التقديم والتأخير ونحوها الى علم النحو ، فان هذا رأى المؤلف لا رأى الشيخ عبد القاهر واذا كانت أحوال التركيب في الواقع نوعين :

أحوال يخلص بها الكلام من فساد البنية وعيب اللحن ، وأحوال يرتفع بها شأن الكلام في الحسن ، فليس لنا أن ننكر على علماء العربية اذا فصلوا بين النوعين ، وجمعوا مباحث كل نوع منهما على جانب ، وعدُّوه علما مستقلا ، ذلك أن هذا الصنيع أقرب الى تنظيم العلوم ووضع مسائلها في سلك محكم من التناسب .



التضمين

للتضمين غرض هو الايجاز • وللتضمين قرينة هى تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف • وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين • وكثرة وروده في الكلام المنثور والمنظوم تدل على انه اصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المناسبة •

فاذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز ، كان التضمين باطلا فاذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل أذاع ـ مثلا ـ متعديا بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف ، لم يكن كلامه من قبيل التضمين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية •

فالكلام الذى يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتى على وجهين : الوجه الاول ان لا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمين • ومثل هذا نصفه بالخطأ ، والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بفنون البيان •

الوجه الثاني أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا ان صدر ممن شأنه العلم بوضع الالفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها ، حمل على وجه التضمين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازاني : « فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم » والتشمير لا يتعدى بالى ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى الميل الذي هو سبب التشمير عن ساق الجد •

بحث نشره المؤلف في مجلة الهداية الاسلامية •

فان صدر مثل هذا من عامي او شبيه بعامي ، أي ممن يدلك حاله على أنه لم يبن كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلا ــ ارجو الله قضاء حاجتي ، باللحن والخروج عن قانون اللغة الفصحى • لان فعل الرجاء لا يتعدى الى مفعولين وليس لك أن تخرجه على باب التضمين • كأن تجعل (أرجو) مشربا معنى (أسأل) بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية ، فان هذا الوجه لم ينظر اليه أولئك الذين استعملوا فعل (أرجو) متعديا الى المفعولين •

ومن هنا نعلم أن من يخطىء العامة في أفعال متعدية بنفسها ، وهم يعدونها بالحروف ، مصيب في تخطئته ، اذ لم يقصدوا لاشراب هذه الافعال معانى أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمين •

وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره، وانما اريد ان العارف بوجوه استعمال الالفاظ ، لا تبادر الى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجا من التضمين الصحيح • اما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابة من غير أن يستوفي وسائلها ، فان قام الشاهد على انه نحا نحو التضمين كما اذا اعترضت عليه في استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعديا بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمين ، وبين الوجه ، فوجدته قد اصاب الرمية ، فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل •

وان قام شاهد على ان المتكلم لم يقصد للتضمين ، وانما تكلم على جهالة بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لامرد له • فمصحح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه ان يرد الافعال الى أصولها ، ولا يتخذ من التضمين وجها لترك العبارة بحالها ، والكاتب

لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال •

فللتضمين صلة بقواعد الاعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه او تعديه بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصرف في معنى الفعل ، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له • ومن هذه الناحية لم يكن كبقيةقواعد علم النحو ، قد يستوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم •

* * *

تيسير وضع مصطلحات الألوان

حمدا لمن علم البشر أسماء الكائنات ، وجعل لغة العرب أفضل اللغات ، وصلى الله على سيدنا محمد أفصح الناطقين لسانا ، وأبدعهم بيانا ، وعلى آله وصحبه وسلم •

كثرت ضروب الالوان ، بما ينشأ من مزج لون بلون ، وبظهور اللون الواحد في درجات متفاوتة ، فاحتاج كل لون يحصل من امتزاج لونين الى اسم ، كما احتاج كل لون الى أن يكون له في كل درجة اسم يمتاز به •

وقد عنيت اللغات الحية بوضع أسماء ، تأتي على الالوان أصولها وفروعها ، وربما بدا لذي النظرة القصيرة ، أن اللغة العربية فقيرة من أسماء الالوان ، وأننا في حاجة الى أن نستمد للالوان مصطلحات من لغات أخرى •

وهذا ما دعاني الى أن أحرر مقالا ، ترى فيه كيف وسعت العربية بما تحتويه معجماتها من الكلم ، وبما تقرر في علم صرفها من المقاييس كل ضرب من ضروب الالوان المختلفة بأصباغها أو أشكالها أو درجاتها •

يقع نظري عندما أتصفح بعض المعجمات على كثير من أسماء الالوان ، أو الاسماء التي روعي عند وضعها لون ما وضعت له ، حتى وثقت بأن الالوان أخذت من اللغة حظا وافرا •

بحث قدمه المؤلف الى المؤتمر الطبي العربي الثالث ، المنعقد في القاهرة في ذي الحجة سنة ١٣٥٨هـ ، يناير سنة ١٩٤٠م ، لمناسبة انتدابه لتمثيل المجمع اللغوي في المؤتمر •

ثم ألقيت نظرة على ما بين يدي من الكلم العائدة الى الالوان أو الكلم المراعى في وضعها لون ، فلمحت اصولا لا يمكن الاستعانة بها على توسيع دائرة مصطلحات الالوان كلما دعت الحاجة •

وها أناذا أعرض عليك أصنافا من أسماء الالوان ، وأصنافا من الاسماء التى روعى في وضعها لون ، وأحدثك عقب كل صنف عن مزيته، أو عما ينبه له من الاصول الميسرة لوضع مصطلحات جديدة :

أسماء الالوان :

الاسم اما أن يدل على لون ساذج ، واما أن يدل على هيئة مركبة من لونين أو ألوان ، وكل من النوعين اما أن يكون مصدرا يؤخذ منه فعل واسم فاعل ، واما أن يكون غير قابل للتصريف •

القابل للتصريف من أسماء الالوان الساذجة •

أريد من اللون الساذج ما يشمل اللون الاصلى كالسواد ،والفرعى كالشهبة ، واليك جملة من هذا الصنف القابل للتصريف :

١ ـ الأُدمة : لون بين البياض والسواد ، ويراد بها في وصف الابل البياض الواضح • يقال : أدِم وأدُم فهو آدم والمؤنث أدماء •

٢ ـ البرغثة : لون شبيه بالطحلة ، ومنه اشتقاق البرغوث •

٣ ـ البَضاضة : شدةالبياض • يقال أبيض بضٌ : شديد البياض •

٤ ـ البُغثة : بياض يضرب الى الخضرة ، او الى الحمرة فهو أبغث وهي بغثاء •

٥ ـ البُهمة : اللون الذى لا يخالطه غيره ، فهو بهيم •

٦ ـ البياض : معروف •

٧ ـ الثّقابة : شدة الحمرة ، ثقُب وهو ثقيب •

٨ ـ الُحتمة : السواد ، والاحتم الاسود ، والحاتم الغراب الاسود •

٩ ـ الحُمرة : معروفة ، احمرّ الشيء فهو أحمر ، وهي حمراء •

١٠ ـ الحلبة : سواد صرف ، حلِبَ فهو أحلب وحلوب ، ويقال : اسود حلبوب : حالك .

١١ ـ الحلكة : شدة السواد ، حلِكَ فهو حالك ، ويبالغ به فيقال : أسود حالك .

١٢ ـ الحمّة : السواد وقد ، يبالغ به في السواد ويقال : أسود أحمّ .

١٣ ـ الحنط : شدة الحمرة ، يقال : حَنَطَ الاديم فهو حانط : احمرّ ، وقد يبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر حانط : أي قانيء .

١٤ ـ الحوَر : البياض ، يقال : احورّ الشيء : ابيض ، والحُوّارَى : الدقيق الابيض ، وامرأة حوارية : بيضاء ، وهو في العين شدة بياضها في شدة سوادها .

١٥ ـ الحُوة : حمرة تضرب الى سواد ، وسموا كل أسود غير شديد السواد أحوى .

١٦ ـ الخَضب : الخضرة تظهر في الشجر يقال : خضَبَ الشجر أو الارض : اخضرّ ، فهو خاضب ، وهي خاضبة .

١٧ ـ الخُضرة : معروفة ، خَضِرَ فهو أخضر ، والمؤنث : خضراء وخضِرة ، وهو في الخيل : غُبرة تخالطها دهمة ، وقد يطلق على السواد ، فيقال : اخضرّ الليل : أي اسود .

١٨ ـ الدُبسة : حمرة مشربة سوادا ، دبس فهو أدبس ، وهي دبساء والدّبس : الاسود من كل شيء .

١٩ ـ الدُجة : في الاصل شدة الظلمة ، وجاءت بمعنى السواد ، فقالوا : للجبال السود : دُجَج ، وقالوا : دُجدج ودَجوجى : شديد السواد .

٢٠ ـ الدُجنة : أقبح السواد : دَجِنَ فهو أدجن ، وهي دجناء .

٢١ ـ الدُخنة : كدرة في سواد ، دَخِنَ فهو أدخن ، وهي دخناء .

٢٢ ـ الدُّسمة : غبرة الى سواد ، دَسِمَ ، فهو أدسم ، وهي دسماء ، والديسم : السواد .

٢٣ ـ الدُّعجة : السواد ، أو شدةالسواد،دَعِجَ ، فهوأدعج وهي دعجاء وقيل ـ شدة سواد العين وشدة بياضها ، فيدخل في القسم الآتي وهي أسماء ما ركب من لونين .

٢٤ ـ الدُّهسة : لون الرمل يعلوه أدنى سواد ، يقال : أدهاست الارض أو العنز : صارت دهساء اللون .

٢٥ ـ الدُّكنة : لون يضرب الى الغبرة ـ بين الحمرة والسواد ـ دكن فهو أدكن ، وهي دكناء .

٢٦ ـ الدُّلمة : لون الفيل ، والدَّلام : السواد ، فهو أدلم ودلماء .

٢٧ ـ الدُّهمة : السواد ، يقال : أدهمّ وادهامّ ، فهو أدهم ، وهي دهماء ، ويوصف به الضأن ، فيراد به الخالصة الحمرة .

٢٨ ـ الرُّبدة : لون الرماد « كدرة في سواد » وقد اربدّ وارباد ، وهو أربد وهي ربداء .

٢٩ ـ الرُّبسة : مثل الدبسة ، يقال داهية دبساء ربساء ، وجاء بأمور رُبْس : سود .

٣٠ ـ الرُّمدة ـ لون الرماد ، يقال نعامة رمداء ، وثوب أرمد .

٣١ ـ الرُّمكة : سواد مشرب كدرة « لون الرماد » يقال : ارمك الجمل فهو أرمك .

٣٢ ـ الرَّهرهة : حسن بصيص البشرة ونحوه ، وترهره الجسم : أبيض من النعمة .

٣٣ ـ الزُّهرة : البياض ، والازهر : الابيض ، وهي زهراء ، وقد يبالغ به في لون الحمرة ، فيقال : أحمر زاهر .

٣٤ ـ السُّحمة : السواد ، يقال : سحِم فهو أسحم ، وهي سحماء .

٣٥ ـ السُّخمة : السواد ،سخِم فهو أسخم،والسُّخام سواد القدر .

٣٦ ـ السُّدفة : في الاصل الظلمة ، وتستعمل في السواد ، وأشار صاحب القاموس الى هذا بقوله : والاسدف : الاسود •

٣٧ ـ السُّعرة : لون يضرب الى السواد فويق الادمة ، يقال : سَعِر فهو أسعر •

٣٨ ـ السَّفَر : بياض النهار •

٣٩ ـ السُّفعة : سواد مشرب بحمرة ، وقيل : سواد مع لون آخر ، يقال : سفِع فهو أسفع ، وهي سفعاء •

٤٠ ـ السُّمرة : لون بين البياض والسواد ، يقال : سَمُر ، فهو أسمر وهي سمراء •

٤١ ـ الشَّرَق : اشتداد الحمرة ، يقال شرق الشيء : اشتدت حمرته ، وأشرقته بالصبغ اذا بالغت في حمرته ، وثياب : مشرقة أي محمـرة •

٤٢ ـ الشُّقرة : بياض تعلوه حمرة ، وهي في الخيل حمرة في مُغرة ، يقال : شقِر ، فهو أشقر ، وهي شقراء •

٤٣ ـ الشُّكلة ـ حمرة وبياض مختلطان ، وقيل : بياض يضرب الى حمرة ، وفي الابل ما يخالط سواده حمرة •

٤٤ ـ الشُّهبة : بياض يغلب على السواد ، يقال : شهِب وشهُب ، فهو أشهب ، وهي شهباء •

٤٥ ـ الصُّبحة : سواد يضرب الى حمرة ، يقال : صَبِح فهو أصبح وهي صبحاء •

٤٦ ـ الصحرة : غبرة في حمرة خفيفة الى بياض قليل ، وهـو أصحر وهي صحراء •

٤٧ ـ الصُّحمة : سواد الى صفرة ، أو غبرة الى سواد قليل ، أو حمرة في بياض ، وهو أصحم وهي صحماء •

٤٨ ـ الصُّدأة : شقرة الى سواد ، وهو أصدأ ، وهي صدآء •

٤٩ ـ الصُفْرة : معروفة ، وقد اصفرّ واصفارّ فهو أصفر ، وهي صفراء •

٥٠ ـ الصهبة : حمرة في سواد ، أو شقرة في الشعر ، صَهِب فهو أصهب ، وهي صهباء •

٥١ ـ الضحاء : البياض أو الشبهة ، والاضحى من الخيل : الاشهب والانثى ضحياء : قال أبو عبيدة : لا يقال للفرس اذا كان ابيض : أبيض ولكن يقال له أضحى وليلة ضحياء ـ بيضاء •

٥٢ ـ الطحلة : لون بين الغبرة والبياض بسواد قليل « لون الرماد » وفي أساس البلاغة « شراب أطحل : كدر على لون الطحال » •

٥٣ ـ الطلسة : غبرة الى سواد ، وهو أطلس •

٥٥ ـ الطهمة : سمرة تجاوزت الى سواد •

٥٦ ـ الظمى : السمرة ، يقال : رمح اظمى : اسمر ، وقد يراد به السواد ، يقال : ظل اظمى وبعير أظمى : اسود •

٥٧ ـ العَتك والعتوك : الاحمرار ، يقال عتك الرمل والدم : اشتدت حمرتهما ، والعاتك في الالوان الخالص ، ومن النساء المحمرة أو المصفرة من كثرة الطيب •

٥٨ ـ العَشرقة : الاخضرار ، يقال عشرق النبت أو الارض اخضرّ •

٥٩ ـ العَفرة : بياض تعلوه حمرة ، أو بياض ليس بشديد •

٦٠ ـ العِيسة ـ بياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل لون ابيض مشرب صفاء في ظلمة خفيفة •

٦١ ـ الغُبرة : لون شبيه بالغبار ، والاغبر الذئب لغبرة لونه وهي غبراء •

٦٢ ـ الغُبسة : بياض فيه كدرة « لون الرماد » فهو أغبس •

٦٣ ـ الغُثرة : الغبرة : أو الغبرة تضرب الى خضرة أو الى حمرة •

٦٤ ـ الغَرْبة : بياض صرف ، والمُغْرَب الابيض وما كل شيء منه أبيض ، ويقال : أسود غربيب ـ حالك ٠

٦٥ ـ الغُرّة : البياض ، والاغر : الابيض من كل شيء ، ويقال : غرّ غرا وغرّة أبيضُ ، والغرة في الفرس : بياض في جبهته ٠

٦٦ ـ الفُحومة : السواد : فحمُ فهو فاحم ، وفحيم ٠

٦٧ ـ الفُضحة : الغبرة في طحلة ، يكون في ألوان الابل والحمام ، فضح ، فهو أفضح ، وهى فضحاء وقال ابو عمرو : سألت أعرابيا عن الافضح ، فقال : هو لون اللحم المطبوخ ٠

٦٨ ـ الفُقوع : شدة الصفرة ، وأصفر فاقع مبالغة ، وقد يبالغ به في كل ناصع اللون من بياض وغيره ٠

٦٩ ـ القُتمة : سواد ليس بشديد ، كسواد ظهر البازى ، قتم فهو قاتم ، وقتم فهو أقتم ، وهى قتماء ، وقيل القتمة : حمرة وغبرة ، ويقال أحمر قاتم : شديد الحمرة ، كما يقال ـ أسود قاتم ٠

٧٠ ـ القُشمة ـ الغبرة ، قشم ـ اغبرَّ ٠

٧١ ـ القُلْبة : الحمرة ، يقال : قلبت البسرة : احمرت ٠

٧٢ ـ القُمرة : شدة البياض ، ومنه اشتق القمر ، أو بياض يضرب الى خضرة أو بياض فيه كدرة ، ويقال للسحاب الذي يشتد ضوؤه لكثرة مائه : سحاب أقمر ، وهي قمراء وقمرة ٠

٧٣ ـ القُنوء : اشتداد الحمرة ، يقال : قنأ ، وهو قانىء وهى قانئة ، ويبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر قانىء ٠

٧٤ ـ القُهبة : بياض تعلوه كدرة ، قهِب فهو أقهب ، وهى قهِبة ٠

٧٥ ـ الكُدرة : لون ينحو نحو السواد والغبرة ، كدِر فهو كدر ٠

٧٦ ـ الكُلفة : لون بين البياض والسواد ، والكلف : السواد في صفرة ، ويقال : بعير كلِف : للبعير الذى يخالط حمرته سواد ٠

٧٧ ـ الكُمتة : حمرة يخالطها سواد ، كمت فهو كميت ٠

٧٨ ـ الكَمْدة ـ تغير اللون وذهاب صفائه ، قالوا مالى أراك أكمد اللون ، وكمِد الثوب ـ تغير لونه من إخلاق .

٧٩ ـ الكُهبة : غبرة مشربه سوادا .

٨٠ ـ اللّهبة : بياض ناصع نقي والملهب من الثياب مالم تشبع حمرته .

٨١ ـ اللهق : شدة البياض ، وهو لهق ، وقيل اللهق : بياض ليس بذى بريق .

٨٢ ـ المُعرة . لون يضرب الى الحمرة .

٨٣ ـ المُغرة : لون ليس بناصع الحمرة ، أو شقرة بكدرة ، والامغر الذى في وجهه حمرة في بياض صاف .

٨٤ ـ المَقَه : بياض في زرقة ، أو حمرة في غبرة ، أو غبرة الى البياض مقِه مقها ، فهو أمقه ، وهي مقهاء .

٨٥ ـ المُلحة : بياض يخالطه سواد ، وهو أملح ، وهي ملحاء ، وقد يطلق على أشد الزرق .

٨٦ ـ المُهقة : بياض في زرقه ، أو شدة البياض ، مهِق مهقا فهو أمهق ، وهى مهقاء .

٨٧ ـ النَّصاعة : شدة البياض ، يقال نصَع لونه ـ أي اشتد بياضه ويبالغ به في البياض ، فيقال أبيض ناصع ، وقد يبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر ناصع : أي قانىء .

٨٧ ـ النَّضرة : الحسن والبهجة، والناضر : شديد الخضرة ،ويبالغ به في كل لون ، فيقال أخضر ناضر ، واحمر ناضر ، وأصفر ناضر .

٨٨ ـ النّعوج : البياض الخالص ، يقال نَعَجَ ـ أي ابيض ، فهو ناعج ، وهى ناعجة .

٨٩ ـ النّفوض : ذهاب بعض لون الصبغ ، نفَض الثوب فهو نافض (باهت) .

٩٠ ـ النَّوَق : بياض فيه حمرة يسيرة .

٩١ ـ الوُردة : حمرة تضرب الى الصفرة ، يقال ورُد ، فهو وَرْد وهى وردة .

٩٢ ـ الوُرقة : بياض يضرب الى سواد « لون الرماد » وهو أورق وهى ورقاء .

٩٣ ـ الوَضَح : بياض الصبح : والواضح من الابل : غير شديد البياض ، والوضاح الابيض اللون الحسنة .

٩٤ ـ اليَقوقة : البياض ، يقال : يَقّ : ابيض ، فهو يقِق ، ويبالغ بها فيه فيقال ابيض يقق .

فقد رأيت من هذه الكلم ، كيف كان واضع اللغة العربية ، يضع للالوان اسماء يؤخذ منها أفعال واسماء فاعل ، ورأيته كيف كان يدل على اللونين يمتزجان بلفظ واحد ، وفي ذلك كله تيسير على الناطق بها ، وتحرّ لوجه من وجوه الايجاز البديع .

ومن مزايا هـذا النوع من الكلم ، أنه يؤخذ منه لايجـاد اللون مصادر ، وأفعال ، وأسماء فاعل ، واسماء مفعول ، فيقال ، بيّض الشيء تبييضا ، فهو مبيّض ، والشيء مبيّض ، وكذلك قالوا ـ حمرته ، وسودته وصفرته ، وخضّرته ، ووردته ، وقنأته وتعدية الفعل الثلاثي اللازم بالتضعيف الى المفعول ، مقيس عند طائفة من علماء العربية ، واذا رأيت في هذا النوع ألفاظا مترادفة على لون واحد ، فلواضع المصطلحات أن يخص كل لفظ من هـذه المترادفات بدرجـة من درجات اللون الذى فسر به .

وما كان ينبغي لواضع مصطلحات ان يعدل عن هذه الاسماء الى غيرها من الاسماء التى لا تتصرف ، او الالفاظ التى لا تشعر باللونين الممتزجين الا أن تكون مركبة .

في أسماء الالوان الساذجة ما لا يساعد على ان يؤخذ منه فعل أو اسم فاعل كالارجوان للحمرة [1] ، والجريال لحمرة الذهب [2] ، والعوهق للون كلون السماء مشرب سوادا •

ومن هذا القبيل الالفاظ التى تدل على لون بالحاق ياء النسبة الى اسم شيء عرف بذلك اللون كما قالوا : الزنجارية [3] للون الكُهبة ، والكراثية [4] لخضرة تضرب الى سواد ، والنيلية [5] للكراثية مع قليل من الحمرة ، والبنفسجية لما يشبه لون البنفسج ؛ وقال العرب أسود لوبى ، وأرادوا باللوبى ــ شديد السواد ، نسبة الى اللوبة ، وهى الارض ذات الحجارة السود ، وقالوا : فرس صنابيّ اللون : بين الصفرة والحمرة : نسبة الى الصناب وهو الخردل مع الزبيب ، وقالوا حمام ورسى : أصفر ، نسبة الى الورس وهو نبات أصفر تصبغ به الثياب وقالوا تبنيّ ــ أصفر كالتبن • والوصول الى التشبيه من طريق النسبة غير عزيز ، فقول الناس : برتقالى ورمادى ، وسماوى ، غير خارج عن مقاييس اللغة •

أسماء هيآت الاشياء المركبة من الوان

نريد من هذا النوع الاسم الذى يدل على هيئة مركبة من لونين يمتاز كل منهما عن الآخر بصبغة وموضعه نحو الرُّقطة ، وتلحق بهذا ما يدل على لون يستلزم لونا آخر كاللَّمظة ، وهذا النوع يأتي مصدرا يؤخذ منه فعل ، واسم فاعل ، ويأتي اسما غير قابل للتصريف •

---

(1) قد يبالغ به في الحمرة ، فيقال : احمر ارجوان

(2) قد يطلق على ما خلص من لون احمر .

(3) نسبة الى الزنجار .

(4) نسبة الى الكراث ضرب من النبات .

(5) نسبة الى النيل وهو نبات يصبغ به .

أسماء الالوان المركبة القابلة للتصريف

يوجد من هذا النوع أسماء كثيرة ، واليك طائفة مما وقع عليها نظرنا في المعجمات :

١ ـ الأُرثة : بياض وسواد ، وهى الرقطة ، يقال كبش آرث ونعجة أرثاء .

٢ ـ البُرشة : أن يكون في الشيء ألوان مختلفة يقال مكان أبرش: مختلف الالوان ، والبَرَش في شعر الفرس ـ نكت صغار تخالف سائر لونه .

٣ ـ البَرَص ـ بياض يظهر في البدن وجاوز العرب به هذا المرض فقالوا للحية فيها لمع بياض البرصاء ، بل سموا القمر بالابرص .

٤ ـ البُغثة ـ سواد يشوبه نقط بياض ؛ أو بياض يشوبه نقط سواد بغِث فهو أبغث ، وهي بغثاء .

٥ ـ البَقَع ـ بياض يخالطه لون آخر ، وهو أبقع ومبقع ـ فيه موضع بياض وموضع غيره .

٦ ـ البُلقة ـ سواد وبياض ، بلِق ، فهو أبلق ، وهى بلقاء ، والفرس الابلق ما ارتفع تحجيله الى فخذيه .

٧ ـ الخصاف ـ أن يجتمع لونان من سواد وبياض ، والاخصف من الخيل والغنم الابيض الخاصرتين والجنبين ، ومن الجبال ما فيه بياض وسواد ورماد خصيف ـ فيه سواد وبياض ، وسماء مخصوفة ـ ذات لونين وخصّف الشيب لمته جعلها خصيفة ذات بياض وسواد .

٨ ـ الخُلسة ـ أن يكون السواد أكثر من البياض يقال ـ اخلس الشعر فهو مخلس وخليس اذا ـ ابيض بعضه ، وأخلس النبت ـ اذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض .

٩ ـ الخَيَف ـ أن يكون احدى عيني الفرس أو غيره زرقاء ،

والاخرى كحلاء ، فهو اخيف ، ويقال تخيّف ألوانا ــ أي تغير •

١٠ ــ الخال ــ الشّامة في الجسد ، والأخيــل ــ كثير الخيلان ؛ وهي خيلاء (وقد نص صاحب اللسان على انه لا فعل له) •

١١ ــ الدُّرعة ــ أن يكون رأس الفرس أو الشاة أسود ، وسائره أبيض ، دَرِع ، فهو ادرع ، وهي درعاء •

١٢ ــ الدغمة ــ ان يضرب وجه الفرس وجحافله الى سواد أشد من سواد سائر جسده ، ويقال ــ ادغام ، فهو أدغم وهي دغماء •

١٣ ــ الرُّبشة ــ اختلاف اللون ، يقال رجل أربش ــ مختلف اللون•

١٤ ــ الرُّثمة ــ بياض في جحفلة الفرس العليا أو بياض في الانف رثِم فهو أرثم وهي رثماء ، ونعجة رثماء : ســوداء الارنبة وسائرها أبيض •

١٥ ــ الرُّقشة ــ نقط أو خطوط سود وبيض ، يقال ــ حية رقشاء لترقيش ظهرها ، بخطوط ونقط •والرقشاء من المعز : التى فيها نقط من سواد وبياض •

١٦ ــ الرُّقطة : سواد يشوبه نقط بيض ، أو بياض يشوبه نقط سود ، ارقّط وارقاطّ ، فهو أرقط ، وهي رقطاء •

١٧ ــ الرَّمش : رجــل أرمش : مختلف اللون ، وأرض أو سنة رمشاء كثيرة العشب •

١٨ ــ الرَّمَل : خطوط في قوائم الثور أو البقرة الوحشية تخالف سائر لونه ، وهو أرمل وهي رملاء ، ونعجــة رملاء ســوداء القوائم وسائرها أبيض •

١٩ ــ الشَّمَط بياض الرأس يخالطه سواده والشميط ــ ذئب فيه سواد وبياض •

٢٠ ــ الصَّقعة : أن يكون في وسط رأس الفرس أو الطير أو غيره بياض ، وهو أصقع وهي صقعاء •

٢١ ــ العَرْمة : تنقيط ببياض وسواد ، ومن غير أن يتسع كل نقطة، وهو أعرم وهي عرماء ، والحية العرماء : التى فيها نقط سود وبيض .

٢٢ ــ العَصْمة : أن يكون في ذراعــي الظبى أو الوعــل ، أو في احدى ذراعية بياض ، وسائره أسود أو أحمــر ، وهو أعصم ، وهي عصماء .

٢٣ ــ الكَحَل : سواد يعلو جفون العين خلقة والكحلاء ــ الشديدة سواد العين ، ومن النعاج البيضاء السوداء العين .

٢٤ ــ اللَّمَظَة : بياض في جحفلة الفرس السفلى فهو ألمظ .

٢٥ ــ اللّمى ــ سمرة في الشفــة ، لَمِيَ فهــو ألمى وهي لميــاء ، واستعملوه في شديد السمرة ، فقالوا ــ رمح المى ــ شديد السمرة .

٢٤ ــ النَّبَطُ ــ أن يكون في بطن الفرس أو شاكلة الشاة بياض ، يقال فرس أنبط ــ ابيض البطن ، وشاة نبطاء ، بيضاء الشاكلة .

٢٥ ــ النَّشَم : أن يكون في الثور نقط بيض وسود ، يقال نشِم فهو نشيم .

٢٦ ــ النُّكتة ــ النقطة من أي لون كان ، يقال في العين نكتة بياض أو حمرة ، ويقال هو كالنكتة البيضاء في الثور الاسود ، ونكّت البسر بدا فيه نقط من الارطاب ، فهو منكّت ، والبسرة منكّتة (بصيغة اسم الفاعل) .

٢٧ ــ النَّمرة ــ النكتة من أي لون كان ، ولكنهم يقولون الانمر ــ ما فيه نكتة بيضاء وأخرى سوداء ، ومنه سمى السبع المعروف بالنَّمر ويقال نمر (كفرح) السحاب ــ صار على لون النمر ، فهو نَمِر وانمر ، وهي نَمِرة ونمراء .

٢٨ ــ الوبَش : الرَّقَط من الجرب ، وبِش البعير ، فهو وبِش .

٢٩ ــ الوَدَق : نقط حمر تخرج في العين من علة كدم تشرق به ، ودِقت فهي ودِقة .

٣٠ ـ الوَكْتة : النقطة في الشيء من غير لونه ، يقال : وكّت البسرُ : بدت فيه نقط من الارطاب فهو موكّت ، والبسرة موكّتة (بصيغة اسم الفاعل) .

وفي هذا النوع المزايا التى نبهنا لها آنفا من صوغ الافعال ، وأسماء الفاعل ومن دلالة الكلمة الواحدة على هيئة شيء ذي لونين .

أسماء الالوان المركبة غير قابلة التصريف

نريد من هذا ما كان نحو الخِلفة ، وهو كل لونين اجتمعا .

ويمكن صوغ أسماء للالوان المركبة بوسيلة النسبة التى يراد بها التشبيه ، كأن تريد الدلالة على حال ما يركب من سواد وبياض في هيئة الجِزْع « وهو خرز يماني فيه سواد وبياض » فتقول : الجزعية ، وذو اللون جزعي ، ولو اردت الدلالة على حال ما يركب من ألوان متعددة مختلفة بهيئة قوس قزَح ، لساغ لك أن تقول القزحية ، وذو اللون قزحي ، وتقول على هذا النمط : النرجسية ، متى اردت تشبيه حال ما اجتمع فيه بياض وصفرة على هيئة النرجس ، والعرب يشبهون العيون بالنرجس ، وشبهوا عيون الوحش بالجَزْع .

الاسماء المراعى في معانيها لون

في اللغة أسماء يلاحظ عند وضعها او عند استعمالها لون من الالوان دون أن نجد لها في المعجمات مصدرا او فعلا يدل على نفس اللون .

(أولاها) أسماء لا يوجد في مادتها مصدر أو فعل يدل على نفس اللون ، ويصح أن تكون مأخوذة منه على وجه مقيس ، وهذه اما ان تكون موضوعة او مستعملة لمجرد الدلالة على الاتصاف بلون . وأمثلتها:

الديجور : الاغبر الضارب الى السواد .

الدُحمس : الاسود من كل شيء .

الذريحى : يبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر ذريحى ، أي أرجوان .

الأصبغ : المبيضّ طرف الذنب ، يقال طائر أصبغ وعنز صبغاء .

المُصمَت : مالا يخالط لونه لون آخر ، يقال : ثوب مصمت أي بلون واحد لا شية فيه .

الصّعري : الخالص الحمرة .

الصّيعري : يبالغ به في الحمرة ، يقال أحمر صيعري أي قانىء .

المضرحي : الابيض من كل شيء .

الغداف : الاسود ، يقال شعر غداف وجناح غداف : أسود ، ويقال للغراب الاسود غداف ، وأغدف الليل : اذا أظلم .

الغضب : الشديد الحمرة .

الغيهب : شديد السواد من الخيل .

الفَدْم : الاحمر المشبع حمرة ، أو ما لم تكن حمرته شديدة .

القَرّاص : القانىء يقال أحمر قراص : قانىء .

القهنبَلس : الابيض تعلوه كدرة .

الكرك : الاحمر ، وأكثر ما يوصف به الثياب ، واستعمل في الخوخ ، فقالوا : خوخ كرك : فيه حمرة .

الثلهاثي : الكثير الخيلان الحمر في الوجه ، والثلهاث النقط في الخوص .

الماذي : الابيض قالوا : عسل ماذى أي أبيض ، ودرع ماذية : بيضاء .

الامرخ : المنقط ببياض وحمرة ، قالوا : ثور أمرخ أي به نقط بيض وحمر .

الماريّة : البيضاء البراقة (لؤلؤية اللون) يقال : امرأة أو قطاة مارية : أي بيضاء براقة .

اليلَق : الابيض من كل شيء ، ويقال : أبيض يلق : متناه في البياض .

واما ان تجرى مجرى اسم العين ، فلا يقع وصفا لغيره ، وهو الذى يقول فيه اصحاب المعجمات : هو اسم لاصفة ، وأمثلته :

البرْكان والبرنكان : الكساء الأسود ؛
الشمرساء ـ السحابة البيضاء •
الصبير : السحابة البيضاء •
العلجوم : الظبى الآدم •
العوهج : الظبية في كشحيها خطتان سوداوان •
الغَمِرة : ثوب أسود يلبسه الخدمة •
القضيم : الجلد الابيض يكتب فيه •
(ثانيتها) أسماء تدل على ذي لون أو لونين وهي مأخوذة من اسم عين ، كاسم الموضع الذي يقع عليه أحد اللونين • وأمثلته :
الاصدر : الابيض لبة الصدر من الغنم والخيل •
المطرّف : ابيض الطرفين : الرأس والذنب ، أو أسودهما ، وسائر لونه يخالف ذلك •
الاعنق : الكلب في عنقه بياض •
المعضّد : ثوب له علم في موضع العضد •
أو اسم ما يشبهه اللون في صبغه أو هيئته • وأمثلته :
الآزر : يقال فرس آزر اذا كان لون فخذيه أبيض ولون مقاديمه اسود أو أي لون كان ، فكأن بياضه ازار والمؤزرة : نعجة كأنها أزرت بسواد •
المحجّل : يقال فرس محجل اذا ابيضت قوائمه ، وجازوا البياض الى نصف الوظيف (ما فوق الرسغ الى الساق) كان بياضه حجل (والحجل الخلخال) •
المتبّن : الاصفر في لون التبن :
المدثّر : الفرس فيه نكت فوق البرش (تشبه الدنانير) •
المرجّل ـ يقال برد مرجل : فيه صور الرجال •

المرحّل ـ برد مرحل : فيه صور الرحال •

المسروَل ـ يقال فرس مسرول : اذا جاوز بياض تحجيله العضدين والفخذين كأنه لبس السراويل •

المسهّم ـ يقال : برد مسهم ، اذا كان فيه وشي كالسهام •

المشجّر : ما نقش بهيئة الشجر من الديباج •

المضلّع : ثوب فيه خطوط تشبه الاضلاع •

الطبل : ثوب عليه صورة الطبل ، يقال برزوا في أردية الطبل •

المطيّر : ما نقش فيه صورة الطيور •

المعمّم : الابيض الرأس ، يقال فرس معمّم أي أبيض الرأس دون العنق ودون سائر جسده ، كأن بياضه عمامة ، وهي ما يلف على الرأس •

المعيّن : ثوب في وشيه ترابيع صغار كعيون الوحش •

المقفّص : يقال ثوب مقفص أي مخطط بهيئة القفص •

المفوّف : الثوب الذي فيه خيوط بيض كالفوف ، والفوف : نقط بياض في أظفار الاحداث •

المقفّز : ما كان بياض تحجيله في يديه الى المرفقين ، كأنه لبس القفاز •

المُمَرجَل : ثوب فيه صور المراجل أي القدور •

المكعب : الموشي على هيئة الكعاب •

المغرّ : ما لونه كلون المغرة •

المنطّقة : ما علم عليها بحمرة في موضع النطاق •

الوشحاء : العنز التى يكون بياضها المخالف لسائر لونها ، كالوشاح لهـــا •

وما جاء على وزن مفعّل من هذا الضرب يصح لواضع المصطلحات أن يقيس عليه فيقول ـ مثلا : مسوّر أو مسمّك أو مسيّف ، لما نقش عليه صور أسورة او اسماك أو سيوف •

ومن قبيل الاسماء المأخوذة من اسم عين ما يؤخذ من اسم الموضع الذى ينتهى اليه اللون نحو :

١ ـ المجبّب : يقال فرس مجبب اذا ارتفع البياض منه الى الجُبب (جمع : جبة ،وهو موصل ما بين الساق والفخذ) .

٢ ـ المجوّف : الذى يصعد البلق فيه حتى يبلغ الجوف (البطن) .

٣ ـ مرفّقة : وصف للشاة التي يبلغ بياض يديها الى مرفقيها .

ومن هذا القبيل ما يؤخذ من اسم الصبغ الذى يعطى اللون ، نحو :

١ ـ المجسّد : الاحمر ، يقال ثوب مجسد : أي احمر ، وأصله المصبوغ بالجساد وهو الزعفران أو العصفر .

٢ ـ المضرّج : الاحمر ، قيل : مأخوذ من الاضريج وهو صبغ أحمر .

٣ ـ الممصر ـ يطلق على ما فيه حمرة خفيفة من الثياب ، وقال بعض علماء اللغة : الممصّر : المصبوغ بالمصِر ، وهو الطين الاحمر ، ومن فسروا الممصر بما فيه صفرة خفيفة لم نرهم تعرضوا لوجه اشتقاقه .

٤ ـ المهرود : ما فيه صفرة خفيفة في الثياب ، وقال بعض علماء اللغة المهرود : الثوب الذى يصبغ بعروق يقال لها الهُرد .

ويدخل في هذا الباب الاسم الذى يؤخذ من اسم البلد الذى يصنع فيه ذو اللون . ومثاله :

مهراة : صفراء ، يقال عمامة مهراة أي صفراء ، وكان سادات العرب يلبسون العمائم الصفر ، قال بعض علماء اللغة : مهراة : نسبة الى هراه لان هذه العمائم كانت تجلب منها .

اسماء ايجاد الالوان

ذكرنا أن اسماء الالوان يشتق منها مصادر وافعال للدلالة على ايجادها نحو بيّض وحمّر وسوّد ، وللعرب بعد هذا الفاظ للدلالة على ايجاد الالوان ، وأمثلتها :

٣ ـ البرقشة : النقش بألوان شتى ، وتبرقش الرجل : تزين بألوان شتى مختلفة ، وتبرقش النبت اذا اختلفت الوانه .

الدّخلة : تخليط الوان في لون .

الدّمّ : طلاء الشيء بأي لون كان ، دمّه بالدمام (الطلاء) فهو مدموم ودميم .

الرّقم : تخطيط في الثوب وغيره كالترقيم .

الترقين : الترقيم .

الزّبرقة : تصفير الثوب .

الزّهلقة : تبييض الثوب .

التزويق : النقش والتزيين .

التضريج : صبغ الشيء بحمرة .

النقش : تلوين الشيء بلونين .

الوشي : الرقم والنقش .

هذا ما أردنا عرضه من اسماء الالوان ، واسماء ما يراعى في استعماله لون يقوم به ، وقد رأيت فيما عرضناه من اسماء الالوان ما يذكر علماء اللغة في تفسيره لونين أو الوانا ، ولواضع المصطلحات ان يقصر اللفظ المشترك على أحد معانيه، كما قالوا : الجون : الاحمر والابيض والاسود فله ان يخصه بأي لون شاء .

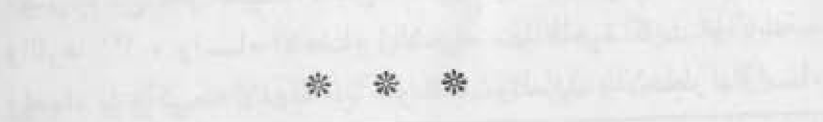
ورأيت فيما عرضناه من الاسماء ما يختلف علماء اللغة في تعيين اللون المراد منه ، ولواضع المصطلحات فيما اذا اختلفوا ولم يظهر وجه لترجيح رأي على غيره ، أن يأخذ بالرأي الذى يناسب الاصطلاح ، كما اختلفوا في « الممصر » هذا يقول ما فيه حمرة خفيفة ، وهذا يقول ما فيه صفرة خفيفة ، فله ان يخص الممصر بما يشاء من ذى حمرة خفيفة ، أو ذى صفرة خفيفة .

ويشابه هذا ان يختلف اللغويون في درجة اللون الذى وضع له الاسم ، كما اختلفوا في « الفدم » هذا يقول المشبع حمرة ، وهـذا يقول ما حمرته غير شديدة ، فلواضع المصطلحات ان يخص كلمة الفدم بذى الحمرة الشديدة أو ذى الحمرة الخفيفة .

ورأيت فيما عرضناه عليك أسماء تخصها المعجمات بنوع من الاشياء كالثياب او الحيوان او النبات ، وهذا النوع من الاسماء يصح لواضع المصطلحات التصرف فيه باستعماله على وجه المجاز فيما بينه وبينه علاقة من نحو مشابهة او اطلاق أو تقييد .

وملخص البحث أن اللغة العربية ، تسع بغزارة مفرداتها ،ومساعدة أصول صرفها ، كل ما يحتاج اليه من المصطلحات العائدة الى الالوان ، وقد رأيتها كيف تدل على الالوان بالالفاظ الكثيرة التصرف ، ورأيتها كيف فتحت ابوابا يمكن الدخول منها الى وضع مصطلحات حاجات العلوم والمدنية ، دون أن نضطر الى ترقيعهـا بكلمات من لغـات غير عربيـة .

❊ ❊ ❊



طرق وضع المصطلحات الطبية

وتوحيدها في البلاد العربية

شرف الامة في رقي لغتها ، ورقي لغتها في مسايرتها للعلوم والفنون، واتساعها لان تخوض في بحث كل علم أو فن ، وتشرح مسائله وان بلغت في كثرتها وغموضها أقصى غاية .

كانت العلوم والفنون على اختلاف موضوعاتها ، قد وجدت من بيان اللغة العربية معينا لا ينضب ، فلم تلبث أن لبست من ألفاظ هذه اللغة وأساليبها حللا ضافية .

ومن بين العلوم التى وجدت في اللغة العربية بغيتها في علم الطب ، فتقبلته وتقبلت كل ما يدخل فيه أو يتصل به من فنون .

وجد هذا العلم في اللغة أيام انتقاله الى العرب مادة غزيرة ، واستطاع أن يأخذ منها كل ما يسد حاجته ، ويجعل العرب والمستعربين يتدارسونه بلسان عربي مبين .

انتقل هذا العلم الى العرب وهم يعتزون بلغتهم ويحرصون على أن تكون لغة العلم ، كما كانت لغة السياسة والادب والاجتماع ، فالتفت علماء الطب الى الالفاظ العربية التي وضعت لمعان تدخل في علمهم او تتصل به من نحو اسماء العلل [1] واسبابها ، وأعراضها واطوارها واثارها [2] . واسماء الاعضاء والاجزاء منها ظاهرة كانت او باطنة ، واسماء ما يركب منه الادوية من نحو النبات والمعادن والاحجار ، واسماء

بحث قدمه المؤلف الى المؤتمر الطبي العربي المنعقد بالقاهرة سنة ١٩٣٩ بصفته مندوب المجمع اللغوي .

(١) معظم اسماء العلل جاء على وزن فعال . نحو (صداع) او وزن فعل نحو (بهق)

(٢) نريد من آثارها ما يعقبها من نحو « الندبة » لاثر الجرح بعد برئه ونحو المهج لحسن الوجه بعد علة

الادوات التي يستعان بها على المداواة[1] .

التفتوا الى هذه الكلمات واستعملوا كثيرا منها في معانيها المعروفة في اللغة ، ولعلي لا أكون مخطئا اذا قلت : ان علم الطب قد وجد في اللغة العربية مددا اكثر مما وجده غيره من العلوم المنقولة اليها ... ووجد علماء الطب بعد ذلك المدد اصولا في اللغة تسمح لهم بوضع مصطلحات لمعان طبية لم يتقدم للعرب ان وضعوا لها اسماء . مثل اصول الاشتقاق والمجاز والنقل ، فصاروا يضعون مصطلحات زائدة على ما تكلمت به العرب في هذا العلم وصارت كتب الطب تصدر في عبارات عربية فصحى . فاذا القينا نظرة على كتب الطب المؤلفة فيما سلف بأقلام عربية فصيحة وجدناها قائمة على كلمات مستعملة فيما وضعها له العرب من المعاني الطبية ، وكلمات اشتقها اولئك الاطباء لمعان يتحقق فيها معنى الفعل الذي اشتقت منه ، كما سموا العرض دليلا ، نظرا الى مطالعة الطبيب اياه ، ومعرفته ماهية المرض منه .

وكلمات نقلوها من معانيها المعروفة عند العرب الى معان تربطها بتلك المعاني مناسبة ، كما استعملوا الرسوب في كل جوهر أغلظ قواما من المائية وان لم يرسب . قال ابن سينا في كتاب القانون : ان اصطلاح الاطباء في استعمال لفظة الرسوب والثفل قد زال عن المجرى المتعارف ، لانهم يقولون : رسوب وثفل ، لا لما يرسب فقط بل لكل جوهر أغلظ قواما من المائية متميزا عنها وان طفا .

وكلما صاغوها على مثال الاضافة كما قالوا : حمى الدق ، وهي الحمى المعروفة « أنطيقوس » .

او على مثال تركيب الصفة والموصوف كما قالوا : الشريان الصاعد ، والشريان النازل ، او على مثال النسب الذي يقصد به التشبيه ، كما

---

(١) نحو « المتجر » لما يصب به الدواء في الفم ، و « المسعط » لما يصب به الدواء في الانف ، و « الدسلم » لما يسد به الجرح من نحو الفتيلة .

سموا أحد أنواع النبض الموجي لانه يشبه الامواج اذ يتلو بعضها بعضا على الاستقامة مع اختلاف بينها في السرعة والبطء .

وقد نبه ابو علي بن سينا في كتاب القانون على وجوه تسمية الامراض فقال : قد تلحقها التسمية من وجوه :

اما من الاعضاء الحاملة[1] لها ، كذات الجنب ، وذات الرئة ، واما من اعراضها ، كالصرع ، واما من اسبابها ، كقولهم : مرض سوداوي ، واما من التشبيه كقولهم : داء الاسد [2] ، وداء الفيل [3] ، واما منسوبا الى اول من يذكر انه عرض له كقولهم : قرحة طيلانية منسوبة الى رجل يقال له طيلانس ، واما منسوبا الى بلدة يكثر حدوثه فيها كقولهم القروح البلخية ، واما منسوبا الى من كان مشهورا بالانجاح في معالجتها ، كالقرحة السيروتية ، واما من جواهرها وذواتها ، كالحمى والورم .

وتجدد لذلك العهد أسماء عربية لادوات طبية ، كأسماء آلات الكي والجراحة التي ذكرها ابو القاسم خلف بن عباس الزهراوي[4] في كتابه المسمى « التصريف »[5] فانه رسم في هذا الكتاب صور الآلات ، وذكر

---

(١) اشتق العرب من بعض الاعضاء اسماء للعل التي تصيبها وهي : القلاب لداء يصيب القلب ، والكباد لداء يصيب الكبد ، والنكاف لداء يصيب النكفتين وهما غدتان يكتنفان الحلقوم من اصل اللحى ، والقوام لداء يصيب العشاة في قوائمها .

(٢) الجذام لانه وجه المبتلي به ليشبه وجه الاسد في كراهة منظره .

(٣) زيادة في القدم والساق وسمي داء الفيل لان رجل المريض به تشبه رجل الفيل ، ومن هذا القبيل اسم السرطان فانه في الاصل اسم لدابة نهرية وسمي به الداء المعروف ، لانه اذا كبر ظهر عليه عروق حمر وخضر تشبه ارجل الدابة التي تسمى السرطان .

(٤) ذكره ابن حزم في رسالة أودعها مؤلفات الاندلسيين وقال ، قد ادركته : وابن حزم توفي سنة ٣٩٩ هـ .

(٥) طبع بالعربية واللاتينية في اكسفورد ، وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية .

لكثير منها أسماء مناسبة نحو المكواة والزيتونية والمنشارية والهلالية والمبارية .

ودخل في مصطلحاتهم كلمات مولدة ككلمة « بحران » للتغير الذي يحدث للعليل دفعة في الامراض الحادة ، وكلمة « تفسرة » لماء المريض المستدل به على علته ، يقال ارسل فلان تفسرته الى الطبيب ، ونظر الطبيب في تفسرة المريض .

ومن أسباب أخذ علم الطب فيما سلف مكانة في اللغة الفصحى ، أن كثيرا من رجال هذا العلم ، كانوا قد درسوا اللغة العربية الى أن صاروا من أئمتها ، أو صاروا من كبار أدبائها ، تجدون الحديث عن هؤلاء الرجال والتنبيه على رسوخهم في علم الطب واللغة ، في كتب طبقات الاطباء ، وطبقات اللغويين والادباء ، مثل الرئيس أبي على الحسين بن سينا ، برع في الطب ، وأتقن الادب ، وبلغ في اللغة مرتبة عليا ، وله في الطب مؤلفات كثيرة ، منها كتاب « القانون » وله مؤلف في اللغة يسمى « لسان العرب » .

ومثل أبي بكر محمد بن أبي مروان بن زهر [1] ، فقد كان ، كما قالوا ، بمكان من اللغة مكين ، ومورد من الطب عذب معين ، وكان يحفظ شعر ذي الرمة ، مع الاشراف على جميع أقوال أهل الطب [2] .

ومثل محمد بن احمد بن رشد [3] ، فقد جمع الى الطب والفلسفة التضلع في علوم العربية ، وله في الطب مؤلفات منها كتاب الكليات ، وله في العربية الكتاب المسمى « الضروري » .

ونرى طائفة ممن بلغوا في علوم الشريعة مرتبة الاستنباط ، ولا يبلغ مرتبة الاستنباط في الشريعة الا من كان له في علوم اللغة قدم راسخة ، قد برعوا في علم الطب ، ومن هؤلاء الامام أبو عبد الله محمد بن عمر المازري [4] ، كان يعد في طبقة المجتهدين ، ودرس علم الطب وألف

---

(١) توفي سنة ٥٩٦هـ . (٢) نفح الطيب للمقري . (٣) توفي سنة ٥٩٥هـ
(٤) توفي سنة ٥٣٦هـ .

فيه ، وقالوا في ترجمته : « كان يفزع اليه في الطب كما يفزع اليه في الفتوى [1] »

ولا عجب أن يقبل الفقهاء على علم الطب ، فانهم يرونه من العلوم التي رفع الشرع الاسلامي منزلتها ، حتى انهم بنوا كثيرا من الاحكام الشرعية على رعايته ، واستعانوا في بيان اسرار الاوامر والنواهي بشيء من مسائله ، ومثال هذا أن النبي صلوات الله عليه ، قال : « اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعا احداهن بتراب » والعلامة محمد بن رشد جد الفيلسوف ابن رشد اول من نبه ، فيما بلغنا ، على أن هذا الامر مراعى فيه وجهة طبية ، هي ما يخالط لعاب الكلب من مواد ضارة تعرض له عند ما يصاب بداء الكلب ، واصابته بهذا الداء قد تكون خفية ، فلا تظهر لكل ناظر [2] .

فلولا ان علم الطب قد وقع فيما مضى بأيدي علماء اللغة ، ما ظفر هذا العلم بتلك المصطلحات التي ترتبط باللغة ارتباطا محكما .

ويدلكم على أن أولئك الاطباء اللغويين كانوا يجتهدون في أن يخرج علم الطب في لسان عربي فصيح ، تحريهم العربية الفصحى في ألفاظ مؤلفاتهم ، نجد في ترجمة الطبيب اللغوى مهذب الدين عبد الرحيم بن على ، أنه كان اذا تفرغ من افتقاد المرضى من أعيان الدولة وغيرهم ، يأتي الى داره ، ويأتيه طلاب علم الطب قوما بعد قوم ، وكان الى جانبه مع ما يحتاج اليه من الكتب الطبية ، كتب اللغة : الصحاح للجوهري ، والمجمل لابن فارس ، وكتاب النبات لابي حنيفة الدينوري ، فكان اذا جاءت في الدرس كلمة لغوية محتاج الى كشفها وتحقيقها نظرها من تلك الكتب .

ومن يطالع شيئا من مؤلفات أولئك الاطباء ، ويمعن النظر فيما يستعملون من اسماء الامراض وغيرها من المعاني المتصلة بعلم الطب ،

---

(١) كتاب الديباج لابن فرحون .

(٢) بداية المجتهد للحفيد الفيلسوف ابن رشد .

يعرف ان اولئك المؤلفين كانوا على اطلاع واسع في اللغة ، وبذلك أمكنهم أن يجعلوا اللغة تسير مع علم الطب جنبا لجنب .

ينبئنا بهذا اننا نجد جانبا عظيما من الالفاظ العربية غير الكثيرة الاستعمال مبثوثة في هذا العلم ، ومنظومة في سلك مصطلحاته ، ككلمة « الحصف » للجرب اليابس ، وكلمة « الشري » لبثور صغار حكاكة ، وكلمة « الحرصان » للحمة دقيقة لاصقة بحجاب البطن ، وكلمة « الصاخة » لورم يكون في العظم من صدمة أو كدمة [1] و« القطرب» لنوع من الماليخوليا [2] .

وقف علم الطب بعد هذا في الشرق عند حد ، وتناوله الغربيون من مؤلفات علمائنا وأوسعوه بحثا ، وقطعوا فيه أشواطا بعيدة المدى ، وصارت المصطلحات العربية التي وضعت له من قبل لا تفي بما تجدد فيه من آراء ومستكشفات .

ظل هذا العلم يتقدم بخطوات سريعة ، وبقيت لغتنا واقفة دونه بمراحل ، ولما أقبل أبناء العربية على دراسته ، اضطروا الى ان يدرسوه بلغات أجنبية ، واصبح علم الطب وهو في ديارنا يدرس بلسان غير عربي .

واذا وجد فيما سلف لغويون أطباء استطاعوا أن يسيروا بعلم الطب تحت ظلال الغة ومقاييسها ، فان علم الطب الحديث واسع المباحث ، كثير الفنون ، فلا يتيسر لعلماء اللغة اليوم أن يبرعوا فيه كما برع فيه كثير من اللغويين من قبل الا بمجهود كبير وعناية متناهية .

ومن هنا شعر الناس في هذا العصر بالحاجة الى انشاء مجمع لغوي عربي يقوم بوضع مصطلحات العلوم ، كي تسير اللغة الفصحى مع العلوم كتفا لكتف .

وأخذ مجمع اللغة العربية يعمل لهذه الغاية المنشودة ، ووجد في

---

(١) التأثير فيه بنحو حديدة .

(٢) الماليخوليا : المزاج السوداوي .

ميسورة أن ينقل العلوم ، وبينها علم الطب على اختلاف فنونه ، وكثرة مصطلحاته ، الى العربية الفصحى . تجد في المعاجم الفاظا كثيرة تتصل بهذا العلم ، وهذه الالفاظ اما ان تكون نصا في المعنى الطبي نحو « مثير » بمعنى الموضع الذي تلد فيه المرأة ، فلو اطلقناه على الحجرة او الغرفة المعدة في المستشفى للولادة ، كان استعمالا للفظ في معناه العربي من غير تصرف فيه .

واذكر بهذه المناسبة أني رأيت الطبيب أبا المؤيد محمد بن الصائغ الجزرى ينهي في وصية له طبية عن أن يلتزم الانسان في غذائه طعاما خاصا ، فيقول :

اياك تلزأ كل شيء واحد فتقود طبعك للأذى بزمام

ووجدت لهذا المعنى بعد ذلك كلمة عربية هي المرازمة ، فقد شرحتها المعاجم بأن لا يداوم الانسان في عيشه على طعام خاص .

ويلحق بمثل هذه الالفاظ المطابقة لمعناها ، أن تذكر المعاجم في بيان مفهوم اسم المرض مثلا ، سبب المرض ، كما قالت : « السواد » داء يأخذ الانسان من اكل التمر يجد منه وجعا في كبده ، فنرى أن ذكر السبب لا يجعل الاسم خاصا بما ينشأ عن هذا السبب فاذا ظهر من طريق علم الطب أن هذا الداء بنفسه واعراضه قد يحصل في الكبد من سبب آخر غير أكل التمر ، صح أن نطلق عليه لفظ « السواد » وان لم يحدث عن أكل التمر ، ولا نعد هذا الاطلاق من نوع التصرف باخراجها عن موضوعاتها اللغوية .

وأنبه هنا على أن المعاجم قد تذكر للكلمة الواحدة معاني طبية متعددة ، كما قالوا : « الذرب » فساد الجرح وفساد المعدة ، والمرض الذي لا يبرأ .

والمجمع يتجنب في وضع مصطلحات العلوم أن يكون بينها لفظ مشترك ، ويحافظ على أن يكون للاسم الواحد في العلم الواحد معنى واحد .

وقد تذكر المعاجم للمعنى الطبي الواحد ، مثلا ، أسماء متعددة توردها على انها مترادفة ، كما قالوا لما يقاس به غور الجرح : سبار ، ومسبار ، ومحراف ، وقالوا لذلك المرض : السل والسحاف ،ولواضعي المصطلحات وجه من الحق في تخصيص كل اسم بنوع من انواع ذلك المعنى متى تعددت أنواعه ، وقد سلك المجمع هذا المسلك في طائفة من مصطلحات العلوم •

وقد تشير المعاجم الى اختلاف اللغويين في معنى الاسم ، كما قال صاحب القاموس : السلعة : خراج في العنق أو غدة في العنق ، او زيادة في البدن كالغدة تتحرك اذا حركت •

وقد جرى المجمع على ان يأخذ في مثل هذا بالقول الذي يسد حاجة العلم •

ووجد المجمع في مؤلفات الاطباء فيما سلف مصطلحات محكمة الوضع ، وخطته أن يحافظ على المصطلحات القديمة ما وجد لها وجها تدخل به في حدود العربية •

ووجد في علم العربية مقاييس تساعده على ان يصوغ للمعاني التى حدثت أو تحدث أسماء عربية ، فلو اتخذ في المستوصف مثلا ، محل خاص ينزع فيه المريض ثوبه ووجد العرب قالوا : ثرب فلان المريض يثربه : نزع ثوبه ، صح أن يسمى ذلك المحل « مثربا » •

ولم يقتصر المجمع على الاصول المعروفة بأنها مقيسة نحوالاشتقاق من المصادر او الافعال ، ونحو المجاز والنقل ، بل نظر في طريق آخر سلكه العرب في وضع كثير من المفردات ، وهو الاشتقاق من أسماء الاعيان كما قال العرب : جلده ، ورأسه وبطنه ، وصمخه ، أي أصاب جلده ورأسه ، وبطنه ، وصماخه ، وقالوا : رمحه ، وسهمه ، وسافه ، أي أصابه بالرمح والسهم ، والسيف ، ومنه ابرته العقرب أي أصابته بابرتها ، وقالوا : لبنه وعسله ولحمه ، وشحمه ، أي أطعمه : اللبن

والعسل واللحم والشحم[1] وقالوا : جدر ، وبأر، أي صنع الجدار والبئر.

وقد قرر المجمع صحة الاشتقاق من اسماء الاعيان في مصطلحات العلوم عند الحاجة ، وجرى على هذا في وضع طائفة من مصطلحات العلوم.

ومن الطرق التي تتسع بها اللغة ، وأخذ بها المجمع في وضع المصطلحات العلمية ، طريقة المصدر الصناعي ، وهو المصدر الحاصل من الحاق ياء النسب لاسماء الفاعلين والمفعولين ، وغيرهما ، نحو العالمية والمعلومية ، والجاذبية والمجذوبية ، وقد استعمله علماؤنا من مناطقة وفلاسفة وغيرهم في مؤلفاتهم كثيرا .

ويمتاز هذا المصدر الصريح بأنه يدل على معنى الوصف من حيث صدوره عن الفاعل ، أو وقوعه على المفعول ، بخلاف المصدر الصريح ، فانه لا يدل على هذه الناحية الخاصة بنفسه .

ويمتاز هذا المصدر الصناعي عن المصدر الصريح من وجه آخر : هو أنه يدل على المبالغة متى كان المنسوب اليه من صيغ المبالغة ، فالعلامية ابلغ من العلم ، وقد رأينا الاطباء السابقين يقولون : المصحاحية والمراضية ، وهاتان الصيغتان من قبيل المصدر الصناعي ، فالمصحاحية تدل على الصحة التامة لانها نسبة الى مصحاح وهو كثير الصحة ، والمراضية تدل على المرض الشديد او الكثير لانه نسبة الى مراض وهو شديد المرض او كثيرة .

وفي المصدر الصناعي سعة من جهة اخرى هي انا نتوصل به الى وضع اسماء لمعان يشير اليها اسم العين ، فاذا اردنا ان نتحدث عن كون الشيء انسانا ، أو حيوانا او نباتا ، أو حجرا ، مثلا ، قلنا : الانسانية والحيوانية والنباتية والحجرية .

ووجد المجمع المعجمات قد تقتصر في بعض المواد على ذكر المصدر أو الفعل او الوصف ، فوضع المجمع قواعد لتكميل المادة الناقصة ،

---

(1) نص ابن مالك في كتاب التسهيل على ان هذه الانواع الثلاثة مطردة فيصح القياس عليها .

مستمداً هذه القواعد من اقوال علماء العربية ، فاذا وجدنا المعجمات تقول مثلا : المؤتنب : من لا يشتهي الطعام ، صح لنا ان نسمي علة انقطاع شهوة الطعام « أئتنابا » واذا وجدنا المعجمات تقول : سنّي هذا الشيء ، أي شهي الى الطعام ، صح لنا ان نزيد فيها فعيلا ، ونسمى الدواء الذى يقوي شاهية الطعام . سنينا : واذا وجدنا المعاجم تقول : القامح الكاره للماء لاي علة ، صح لنا ان نسمى علة انصراف النفس عن شرب الماء : « قماحا » .

ومن المعروف في وضع المصطلحات تفضيل اللفظ المفرد على المركب والمجمع يحافظ على هذا القصد ، فيؤثر المفرد على المركب الا أن يكون في المركب مزية تدعو الى اختياره ، فلو أراد المجمع أن يضع لفظا للموضع الذي يتداوى فيه بحرارة الشمس ، لا أحسبه يعدل عن كلمة « المشرقة » الى لفظ آخر مركب ، فان المشرقة موضع القعود في الشمس للتمتع بدفئها ، وهذا المعنى متحقق فيما يقال له الحمام الشمسي ، ورأيت ابن سينا في « القانون » يعبر بالتضحي الى الشمس عن التعرض للشمس بقصد التداوي .

والالفاظ العربية تختلف من حيث أنس السمع بها ، واساغة الذوق لها ، والمجمع يلاحظ هذا فيما يضعه من المصطلحات ، فاذا وجد في المعجمات : مثلا ـ توحش فلان أي أخلى معدته من الطعام لشرب الدواء ، آثر عليها كلمة تحامى للدواء ، لان الذوق يسيغها أكثر من كلمة توحش .

ومع ما أحرزته اللغة من الثروة الواسعة ، والمقاييس التى يمكننا أن تتصيد بها من الاسماء ما نشاء ، لم يقف المجمع وقفة الرافض لكل مصطلح علمي أجنبي ، بل أبقى باب التعريب امامه مفتوحا ، حتى اذا دعته ضرورة الى قبول اسم غير عربي ، والحاقه بالمصطلحات العربية الصميمة أجاب داعى الضرورة ، وله بالعرب في القديم أسوة ، اذ قالوا :

الترياق [1] ، والقولنج [2] ، والنقرس [3] والكيموس [4] والكلمات الاربع يونانية ، وقالوا : « البرسام » لذلك المرض الصدري ، والكلمة فارسـية .

ومن ينظر في كتب الطب أيام رقيه في البلاد العربية يرى المؤلفين فيه قد يختلفون في بعض المصطلحات ، فابن سينا مثلا يستعمل البرسام والشوصة ، وذات الجنب على انها اسماء مترادفة ، وغيره يجعل كل واحد من هذه الاسماء ، اسما لمرض مختص به[5] .

وانما جرى مثل هذا الاختلاف بينهم ، لان المصطلحات في ذلك العهد لا تصدر عن مجمع او مؤتمر ينعقد لها .

والقصد من انشاء المجمع اللغوي توحيد المصطلحات العلميـة ، ودليل هذا أن المجمع لم يؤلف من أعضاء مصريين فقط ، بل الف من أعضاء يمثلون البلاد العربية من نحو المغرب والشام والعراق .

وصفوة ما كنت اقول ان الطموح الى عزة ليس بعدها عزة ، يقضي علينا بأن نعيد علم الطب وسائر العلوم والفنون الى لغتنا العربية ، وان هذه اللغة تسع بما أتاها الله من غزارة العلم وحكمة المقاييس كل ما تدركه الابصار والعقول .

ولم يبق علينا الا ان نرجع الى معجمـات ومصطلحات علمائنـا ، ومقاييس لغتنا ، وتتعاون على ان تكون مصطلحاتنا العلمية واحدة .

---

(١) دواء مركب من أجزاء كثيرة ويطلق على ماله نفع عظيم سريع .

(٢) مرض معوي (٣) مرض في مفاصل الكعبين او اصابع الرجلين

(٤) الغذاء بعد ان تهضمه العصارة المعدية

(٥) يخص البرسام بالمرض العارض للحجاب الذي بين الكبد والمعدة ، و « الشوصة » بالورم العارض في أضلاع الخلف و « ذات الجنب » بالورم العارض للغشاء المستبطن للاضلاع والحجاب ، انظر كشاف مصطلحات العلوم .

* * *

حول تبسيط قواعد النحو والصرف والرد عليها

اصدر بهي الدين بركات عندما تولى وزارة المعارف في مصر قرارا بتأليف لجنة للنظر في تبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة ، واللجنة مؤلفة من الدكتور طه حسين والاساتذة احمد امين وعلى الجارم ومحمد أبي بكر ابراهيم المفتش بالوزارة ، وابراهيم مصطفى المساعد بكلية الآداب وقد قدمت اللجنة تقريرا يشتمل على اقتراحات . وقد قام المؤلف بتقديم ملاحظاته عليها .

اقتراحات اللجنة في النحو والصرف والرد عليها

باب الاعراب :

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الاعراب التقديري والاعراب المحلي ، فان مثل (الفتى) يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، ومثل (القاضي) تقدر فيه حركتا الرفع والجر ويقال : منع من ظهورها الثقل ومثل (غلامي) تقدر فيه الحركات الثلاث ويقال منع من ظهورها حركة مناسبة ، وفي تقدير الحركات وفي الاشارة الى سبب التقدير مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو في تصحيح اعراب . كذلك الاعراب المحلي : فمثل (هذا هدى) ــ هذا : مبني على السكون في محل رفع ، ومثل (ياهذا) ــ هذا : مبني على ضم مقدر منع منه سكون البناء الاصلي في محل نصب ، وكذلك (ياسيبويه) مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الاصلي

في محل نصب ، وهذا عناء مضاعف وجهد يبذل لغير شيء . واللجنة ترى أن يستغنى عن الاعراب التقديري وعن الاعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويوفر على التلميذ والمعلم والعلم هذا العناء .

العلامات الاصلية للاعراب والعلامات الفرعية :

جعلت بعض علامات الاعراب اصلية وبعضها فرعية . فتنوب الحروف عن الحركات ، وتنوب الحركة عن الحركة في أبواب معدودة معروفة ، ويعرب (الزيدان) مرفوعا بالالف نيابة عن الضمة ، و (مسلمات) منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة .

ولا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النيابة ، بل تجعل كلا في موضعه أصلا ، وتقسم الاسم المعرب الى الاقسام الآتية :

١ ــ اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهو أكثر الاسماء .

٢ ــ اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها ، وهو الاسماء الخمسة .

٣ ــ اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح ، وهو الممنوع من التنوين .

٤ ــ اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر ، وهو الجمع بألف وتاء .

٥ ــ اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وهو ما آخره ياء لينة (المنقوص) .

٦ ــ اسم تظهر فيه الف ونون اوياء ونون ، وهو المثنى .

٧ ــ اسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون ، وهو المجموع بهما .

ويستغنى بهذا عن الاعراب التقديري وعن القول بنيابة علامة عن أخرى .

القاب الاعراب والبناء :

جعل النحاة لحركات الاعراب القابا ولحركات البناء القابا .

فحركات الاعراب : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

وحركات البناء ـ الضم ـ والفتح ـ والكسر ـ والسكون .

وعلى هذا (فمحمد) مرفوع ، و (قبلُ) مضموم ، و (محمداً) منصوب و (الآن) مفتوح .

وهذه التفرقة دعتهم اليها الدقة بل الافراط في الدقة والسخاء في الاصطلاحات ، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب نوع في غيره .

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب وفي البناء ، وأن يكتفي بألقاب البناء .

الجملة :

تتألف الجملة من جزأين أساسيين ، ومن تكملة تذكر حين يحتاج اليها وقد يستغنى عنها تبعا لغرض المتكلم ولما يريد أن يعرب عنه . وعلى هذا التقسيم رتبت اللجنة ابواب النحو .

تسمية الجزأين الاساسيين :

كان امام اللجنة ان تسميهما بالاسماء الآتية :

اولا : مسند اليه ومسند كما اصطلح علماء البلاغة ، وكما عبر بعض علماء النحو قديما منذ سيبويه .

ثانيا : الموضوع والمحمول . كما اصطلح علماء المنطق .

ثالثا : الاساس والبناء .

رابعا : المحدث عنه والحديث .

والاخيران : اصطلاح جديد قد يكون اوضح في معناه .

وقد عرضت اللجنة هذه الاسماء ثم فضلت اصطلاح المناطقة ، وهو : الموضوع والمحمول ، لانه اوجز ، ولانه لا يكلفنا اصطلاحا جديداً .

احكام اعرابهما :

الموضوع هو المحدث عنه في الجملة ، وهو مضموم دائما الا أن يقع بعد انّ او احدى اخواتها ، والمحمول هو الحديث وهو الركن الثاني من ركني الجملة .

(ا) ويكون اسما فيضم ، الا اذا وقع مع كان او احدى اخواتها فيفتح .

(ب) ويكون ظرفا فيفتح .

(ح) ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او جملة ، ويكتفى في اعرابه ببيان انه محمول .

الترتيب بين الموضوع والمحمول :

الجملة العربية مرنة في الترتيب طيعة ، فلا تلزم احد الركنين موضعا واحدا ، وقد ساعدتها تلك المرونة على اداء معان خاصة دقيقة ، وانما يغلب ان يتأخر الموضوع فيما يأتي :

(ا) اذا كان المحمول فعلا .

(ب) اذا كان الموضوع نكرة .

المطابقة بين الموضوع والمحمول :

اولا ــ في النوع اذا كان الموضوع مؤنثا كان في المحمول علامة التأنيث .

ثانيا ــ في العدد اذا كان المحمول متأخرا لحقته علامة العدد التي توافق الموضوع ، واذا كان متقدما لم تلحقه فيقال : الرجال قاموا وقام الرجال .

وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع : الواو للذكور ، والنون للاناث . وفي المثنى : الالف لهما ، وفي المفرد التاء للواحدة وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل أنها علامات لا ضمائر !!

وبهذا النحو من تقسيم الجملة الى موضوع ومحمول واعتبار اشارات العدد علامات لا ضمائر ،يسرت اللجنة الاعراب ونائب الفاعل ؛ وقللت الاصطلاحات ، وجمعت أبواب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب الموضوع ، وجمعت ابواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن في باب واحد هو المحمول ، وخففت عن المعلمين والمتعلمين برد باب ظن الى الفعل المتعدي .

متعلق الظرف وحروف الاضافة :

يقسم النحاة هذا المتعلق الى قسمين : الاول متعلق عام كمتعلق (زيد عندك او في الدار) ، ويقدرونه (كائن او استقر) وهو عندهم واجب الحذف ، ويعربونه هنا خبرا :

الثاني متعلق خاص ــ ولا يفهم الكلام اذا حذف مثل (أنا واثق بك) ، والخبر هو المتعلق والظرف فضلة .

وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر ، وان المحمول في مثل (زيد عندك أو في الدار) هو الظرف ، اما النوع الثاني فهو كما قرر النحاة : المتعلق هو المحمول والظرف تكملة ، ويجيء اعرابها فيما بعد .

الضمير :

من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل (زيد قام) : الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعده النحاة ، وهو كمثل (قام زيد) ، ومثل (الرجال قاموا) الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ، ولا يعتبر جملة .

ومثل (أقوم) و (تقوم) مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا : الفعل محمول والهمزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه .

الضمير المتصل البارز ــ منه الدال على العدد ، وقد اعتبر اشارة

لا ضميرا واتبع فيه مذهب المازني . وغير الدال على العدد مثل (قمْت) أو (قمتَ) (وقمتم) : الضمير موضوع والفعل قبله محمول . وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له مثل (قمت أنا) و (أنا قمت) .

التكملة :

كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة ، وحكم التكملة انها مفتوحة أبدا ، الا اذا كانت مضافا اليها او مسبوقة بحرف اضافة .

اغراض التكملة :

وتجيء التكملة لبيان الزمان او المكان ، ولبيان العلة ، ولتأكيد الفعل او بيان نوعه ، ولبيان المفعول او لبيان الحالة او النوع .

وبذلك جمعنا كثيرا من الابواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد ، وهو التكملة دون ان نضيع غرضا .

الاسـاليب :

في العربية انواع من العبارات تعب النحاة كثيرا في اعرابها وفي تخريجها على قواعدهم : مثل التعجب فله صيغتان هما : (ما اجمل زيدا) و (اجمل بزيد) . ومعروف خلاف النحاة في اعرابها وعناء المعلمين والمتعلمين في شرحها وفهمها . وقد رأت اللجنة ان تدرس هذه على انها اساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها . اما اعرابها فسهل (ما احسن) صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح ، و (أحسن) صيغة تعجب أيضا ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الاضافة .

ومثل هذا : التحذير والاغراء كما في (النار) او (اياك النار) أو (النار النار) : هو اسلوب ، والاسم فيه مفتوح ، والاسمان مفتوحان ايضا ، وانما توجه العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها ، وقد جمعت امثال تلك العبارات لتدرس على هذا الوجه .

ملاحظات المؤلف على الاقتراحات

اطلعت على تقرير اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة فمررت في أثناء قراءته على عبارات يخالطها شيء من الغموض وآراء لا يظهر لها وجه في تيسير القواعد بل آراء أرادت اللجنة ان تستبدلها بأصول اتفق عليها النحاة ولم يكن بجانب هذه الآراء ما يجعلها أرجح من تلك الاصول المتفق عليها •

ومن المعقول ان تيسير القواعد باختيار المذهب السهل ، او ابتكار مذهب سهل يقوم عليه الشاهد وتؤازره الحجة ، وليس من المعقول أن يلقن الناشيء رأيا في أنظمة اللغة الفصحى بدعوى أنه أيسر حتى اذا قوي في العلم ، رأى رأي الباصرة كيف يسقط هذا الرأي امام الشاهد والدليل • وسواء علينا مست اللجنة اقتراحاتها أصلا من أصول اللغة ، أم لم تمس تلك الاصول من قريب او بعيد فشأننا نقد هذه الاقتراحات اجابة لرغبة وزارة المعارف دبداء ما رأيناه فيها من وهن او حيدة عن الاصول الثابتة بمكانها •

الاقتراحات

تعرضت اللجنة للاعراب التقديري والاعراب المحلي وبعد ان ساقت أمثلة من المعتل والمضاف والمبني ، وذكرت ما يقوله النحاة في اعرابها ، قالت : واللجنة ترى ان يستغنى عن الاعراب التقديري وعن الاعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويوفر على التلميذ والمعلم هذا العناء •

قرر النحاة الاعراب التقديري والاعراب المحلي ذلك أن تتبع كلام

العرب دلهم على ان الكلمة اذا وقعت مسندا اليهـا مثلا ، كان حالها في الاعراب الرفع ، فاذا ورد مسند اليه لم يظهر عليه حال الاعراب لعلة خاصة في ذلك اللفظ ، كعدم قبول الحرف الاخير لحركة الضم ـ سلكوا به في الاعـراب مسلك امثاله من الكلم المسند اليه وعدوه من قبيـل المرفوعات ، وقالوا : ان الضم مقدر أي منوي وملاحظ .

وهذا حال الجملة الواقعة موقع المفرد المعروف بنوع من الاعراب كالجملة الواقعة موقع الخبر المعروف بالرفع اذ يروون ان مقتضى الرفع الظاهر في المفرد ، وهو الخبرية متحقق في الجملة فيعطون المقتضى أثره الذي هو الرفع غير ان هذا الاثر يكون ملاحظا لا ظاهرا وذلك معنى قولهم ان الجملة في محل رفع .

ولم يكن اجراء افراد المسند اليه في الاعراب على طريقة واحدة هو الداعي الوحيد الى تقرير الاعراب التقديري او المحلي ، بل دعاهم اليه داع آخر هو ما يرد بعد المقصور والمنقوص والمضاف والمبني من نحو النعت والعطف والتوكيد ، فان توابع هذه الانواع تجري في اعرابها على الحركات التي تظهر فيها عندما تكون تابعة لاسم معرب صحيح الآخر غير مضاف وهذا معروف في القرآن الكريم وغيره من الكلام العربي الفصيح .

فاذا وقع المقصور او المضـاف او المبني او الجملة موقعا يقتضي وجها خاصا من الاعراب كالفاعلية والخبرية ثم تلاه تابع قد ظهر فيه هذا الوجه الخاص وهو الضم ، افلا يكفي هذا دليلا على ان الوجه نفسه ملاحظ في المقصور وما عطف عليه من الالفاظ التي لا يظهر فيها اثر الاعراب ، واذا اقتضى حال البادىء الا يتعـرض في تعليمه للاعراب التقديري والاعراب المحلي فان عقدة التوابع لما لا يظهر فيه الاعراب ، لا تنحل الا بمراعاتهما ، فليس في الاستغناء عنهما توفير لعنائهما على العلم كما تقول اللجنة

العلامات الاصلية للاعراب والعلامات الفرعية

خالفت اللجنة النحاة في أن يكون للاعراب علامات اصلية وعلامات فرعية تنوب عنها ، وقالت « لا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النيابة بل تجعل كلا في موضعه اصلا » ثم قسمت الاسم المعرب الى سبعة أقسام ، وأشارت الى اعراب الاسماء الخمسة فقالت : « اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها وهي الاسماء الخمسة » وأشارت الى اعراب المثنى والجمع فقالت « اسم تظهر فيه الف ونون ، او ياء ونون وهو المثنى واسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون وهو المجموع بهما » .

يقول النحاة : الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ويكون بالرفع والضم ، والنصب والفتح ، والجر والكسر ، ذلك أن الحركة أخف من الحرف ثم هي ابين في الدلالة على المعنى المقصود بالاعراب ، لظهور زيادتها على بنية كاملة وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها ، بخلاف الحرف كألف المثنى و واو الجماعة ، فان لها دخلا في الدلالة على مفهوم الكلمة اذ بسقوطها يختل المفهوم ، والعلامة التي تختص بالدلالة على معنى لا تتعداه الى غيره أقوى من علامة تشعر به مع دلالتها على شيء آخر .

ثم ان الرفع بالضم والنصب بالفتح والجر بالكسر ، هي اعراب اكثر الالفاظ الدائرة في الكلام العربي فلم يخرج عن الرفع بالضمة شيء مما يعرب بالحركات ولم يخرج عن النصب بالفتح سوى جمع المؤنث السالم ، ولم يخرج عن الجر بالكسر سوى الممنوع من الصرف .

ولكون الاعراب بالحروف والنصب بالكسر والجر بالفتح على خلاف الاصل ، ترى العرب يرجعون الى الاصل المشار اليه في كثير من الاحوال كالمجرور بالفتح « مالا ينصرف » يرجعون به الى الاصل في حال الاضافة وحال اتصاله بأداة التعريف ، والاسماء الخمسة يرجعون بها الي الاصل اذا جردت عن الاضافة او اضيفت الى ياء المتكلم ، وكلا

وكلتا يرجعون بهما الى الاصل اذا أضيفا الى اسمه ظاهر .

وفي بعض ما خرج عن الاصل لغات تجري على الاصل كالاسماء الخمسة ولو في حال اضافتها الى غير ياء المتكلم ، ورجعوا بما لا ينصرف الاصل لداعي ضرورة او تناسب ، وورد في هذا كثير من اشعارهم ، وحكى قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم .

وفي بعض ما خرج عن الاصل اقوال تجيز اعادته الى الاصل ، كما اجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتح على الاصل .

ومجمل القول ان الوجوه التي دعت علماء العربية الى تقسيم علامات الاعراب الى أصلية وفرعية وجوه لا يستهان بها ، ومن هنا نشأ بحثهم عن أسباب عدول العرب في بعض انواع الكلم عن تلك الاصول الى غيرها .

وفي اعراب الاسماء الخمسة مذاهب اختارت اللجنة منها انها معربة بالحركات الظاهرة ، والواو والالف والياء حروف مد « اشباع » وهو مذهب المازني ، واذا ذهب المازني الى هذا الوجه مع ما فيه من دعوى الاشباع الذي يعد من الاحوال الشاذة في الكلام العربي . فلان الحركات عنده هي العلامات الاصول : فلا يعدل في الاعراب الى الحروف الا حيث يتعذر تخريجه على الاصول ، اما اللجنة فانها ترى الواو والالف والياء علامات اصول فما الذي دعاها الى العدول عن أصول لا شذوذ معها ، الى اصول يصحبها شذوذ .

القاب الاعراب والبناء

ذكرت اللجنة أن النحاة جعلوا لحركات الاعراب القابا هي الرفع والنصب والجر والجزم ولحركات البناء القابا هي الضم والفتح والكسر والسكون ، ثم قالت : « ومن النحويين من يلتزم هذه التفرقة واستعمل القاب نوع في غيره ، وترى اللجنة ان يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب والبناء وان يكتفى بألقاب البناء » .

للرفع والنصب والجر والجزم في اصطلاح النحويين وجهان تستعمل القابا لما تحدثه العوامل في آخر الكلمة من حركات وسكون وما ناب عنهما ، فالضمة بمقتضى هـذا الاصطلاح رفع والواو رفع وهـكذا سائرها تطلق على الحكم الذي يحدثه العامل ، والضمة والواو وغيرها من العلامات دالة عليه وكل من الاصـطلاحين يجري عليه الاعراب في انتظام ، أما اللجنة فقد احدثت لنفسها اصطلاحا هـو استعمال الضم والفتح والكسر القابا للاعراب والبناء مع الغاء القاب الرفع والنصب والجر ، فلم تنتظم عباراتها في الحديث عن حال الاعراب ، ذلك ان الاسم المعرب لا يوصف على مقتضى اصطلاحها بالرفع ولا النصب ولا الجر وانما يقال في اعرابه مضموم ومفتوح ومكسور ، وهذا يستقيم في نحو المفرد واما المثنى والجمع كالفاعل في نحو جاء الزيدان او الزيدون ، فانه لا يقال فيه مرفوع لان اللجنة الغت الرفع ، ولا يقال مضموم ، لانها لما قسمت علامات الاعراب بنت تقسيمها على حسب ما يظهر في آخـر الاسم فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة كالاسم المفرد ، ومنهـا ما تظهر فيه الف ونون وهو المثنى او واو ونون وهو الجمع . قالت هذا وصرحت بأن كلا من الالف والواو اصل في الاعراب وانكرت ان يقال : انهما نائبان عن الضم . ولا ندري ماذا تقول اللجنة في وجه ضم التابع المعرب بالحركات اذا كان متبوعه معربا بالحروف نحو جاء الزيدون كلهم فان الفاعل في هذا المثال بمقتضى اصطلاح اللجنة ليس بمرفوع ولا مضموم ، ففي أي شيء تبع هذا التأكيد المضموم ذلك الاسم المؤكد وهو غير مضموم ، أما النحاة فاعرابهم للمثال منتظم ، فان التابع والمتبوع يشتركان في الرفع على كلا الوجهين من اصطلاحهم ، فالرفع على الوجه الاول لقب يتناول النوعين الضم والواو وهو على الوجه الثاني حكم والضم والواو يدلان عليه .

تسمية الجزأين الاساسيين للجملة

ذكرت اللجنة اصطلاح ارباب العلوم في تسمية الجزأين الاساسيين للجملة ، وقالت : « وقد عرضت اللجنة الاسماء ، ثم فضلت اصطلاح المناطقة وهو الموضوع والمحمول ، لانه اوجز ولانه لا يكلفنا اصطلاحا جديدا » .

نظر النحاة الى ما يسميه المناطقة موضوعا فوجدوا محموله اما اسما او جملة اسمية او فعلية ، واما فعلا او وصفا متقدما عليه ، ووجدوا هذين النوعين يختلفان في أحكام شتى فرأوا ان اختلافهما في الاحكام يناسب ان يكون لكل منهما باب يجمع مباحثه واسم يمتاز به فسموا الاول مبتدأ والثاني فاعلا . ووضعوا لكل مهما بابا خاصا .

واذا كان للجزء الاول اسم واحد عند المناطقة هو الموضوع ، واسم واحد عند البيانيين هو المسند اليه ، فلان انواعه لا تختلف بالنظر الى الاحوال المبحوث عنها في ذينك العلمين اختلافا يقتضي تقسيما مثل التقسيم الواقع في علم النحو .

احكام اعرابها

قالت اللجنة « الموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم دائما الا ان يقع بعد انّ أو احدى اخواتها » .

صرحت اللجنة قبل هذا بأن الالف في المثنى والواو في الجمع كل منهما اصل في الاعراب ، وخالفت النحاة في قولهم : ان الضم اصل والالف والواو نائبان عنه ، فكان على اللجنة اذ حكمت على الموضوع بالضم الدائم أن تستثني المثنى والجمع لانهما لا يظهر في آخرهما ضم ولا شيء ينوب عن الضم .

وتحدثت اللجنة عن اعراب المحمول ذاكرة له ثلاثة اقسام فقالت : فيكون اسما فيضم الا اذا وقع مع كان او احدى اخواتها ، ويكون ظرفا

فيفتح ، ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او جملة ويكتفي في اعرابه ببيان انه محمول » .

كان على اللجنة ان تحافظ على اصطلاحها السابق مع ان الالف في المثنى والواو في الجمع علامتان اصليتان فتقول : فيضم او يظهر في آخره الف ونون او واو ونون واكتفاء اللجنة في اعراب المحمول الواقع فعلا او جملة ببيان انه محمول مبني على الغائها للاعراب المحلي ، وقد اريناك ان الجملة الواقعة موقع المفرد لاتستغني عن الاعراب المحلي اذ عليه يقوم اعراب تابعها ، نحو (زيد ابوه كريم وعالم أخوه) ولم يجر فيما نعلم خلاف بين النحاة في فصاحة هذا الاسلوب ، اما اكتفاؤها في اعراب المحمول المصاحب لحرف الاضافة ببيان انه محمول ، فمبني على ما ذهبت اليه اللجنة من عدم تقدير المتعلق العام ، وجعل الجار والمجرور نفس المحمول ، وسننبه على مكان هذا المذهب من الضعف ، والحق أن الجار والمجرور الواقعين بمكان الخبر متى صرف النظر عن متعلقهما اخذا حكم الخبر ، وكانا بمحل رفع ، ووردت التوابع بعدهما على رعاية هذا المحل ، كأن تقول (زيد في الدار او مسافر) .

المطابقة بين المحمول والموضوع

قالت اللجنة : « وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع الواو للذكور ، والنون للاناث ، وفي المثنى الالف لهما ، وفي المفرد التاء للواحدة ، وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل انها علامات لا ضمائر » .

يقول جمهور النحاة : ان الواو في نحو الزيدون قاموا ، والنون في نحو الهندات قمن ، والالف في نحو الزيدان قاما ، هي ضمائر وهي المسند اليها بالفعل ، ويقول المازني : « هي علامات وفي الافعال ضمائر مستكنة هي المسند اليها الفعل » أما اللجنة فتراها علامات كما يراها

المازني ، ولكنها ترى الافعال خالية من ضمائر على ما تصرح به بعد من الغائها للضمائر المستترة .

فرأي اللجنة في اعراب الافعال التي تلحقها الواو والنون والالف لا يطابق مذهب المازني من كل وجه ، ولهذا نجد رأيها قد يتزلزل امام تقد يثبت امامه مذهب المازني .

ماذا تقول اللجنة حين تسأل عن الموضوع في مثل قوله تعالى : « فسجدوا » من آية « واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا » وعن الموضوع في مثل جفوني من قول الشاعر :

جفوني ولم أجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل

وعن الموضوع في مثل (هوينني) من قول الشاعر :

هوينني وهويت الغانيات الى ان شبت فانصرفت عنهن آمالي

لا يستقيم لها أن تقول الموضوع في الآية لفظ الملائكة وفي البيت الاول لفظ الاخلاء وفي البيت الثاني الغانيات ، كما قالت الموضوع في نحو الزيدون قاموا والهندات قمن والزيدان قاما ، هذا الاسم الظاهر ، لان لفظ الملائكة مكسور ولفظ الاخلاء مفتوح ولفظ الغانيات ظاهرة في آخره كسرة ، والموضوع على ما تقول اللجنة ، مضموم دائما .

ولا يشكل علينا اعراب هذه الاسئلة على مذهب المازني لانه يقول المسند اليه هو الضمير المستتر والواو والنون من قبيل العلامات المشيرة الى العدد .

متعلق الظروف وحرف الاضافة

ذكرت اللجنة ما يقول النحاة في متعلق الظروف وحروف الاضافة وتقسيمهم له الى متعلق عام ومتعلق خاص ، ثم قالت « وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر وان المحمول في مثل زيد عندك وفي الدار هو الظرف » .

لاحظ النحاة ان الجملة ذات المبتدأ والخبر المفرد لا يستقيم معناها الا على معنى أن هذا المحمول عين الموضوع نحو زيد انسان أو قائم فاذا ورد بعد المبتدأ ظرف نحو زيدك امامك فالظرف من قبيل الاسم الجامد ولا يستقيم معنى الجملة على ان هذا الخبر هو عين المبتدأ اذ الظرف الذي هو المكان ليس عين زيد ، ولما كانت حكمة العرب تأبى لهم ان يخبروا بجامد عن جامد ليس عينه ، وثق النحاة بأن العرب لابد أن يكونوا قد لاحظوا عند النطق بهذا الترتيب كلمة أخرى يصح حملها على المبتدأ ، وحذفوها على عادتهم في حذف ما تشير القرائن الى مكانه، والتركيب ينساق بسامعه الى معنى ان زيدا موجود وكائن امام المخاطب فقالوا ان المحمول هو هذا اللفظ الملاحظ في نظم الكلام والظرف قيد له .

ولاحظ النحاة ايضا ان حروف الاضافة وضعت لتربط بين الاسماء والافعال وانه لا يتحقق معنى حرف الاضافة في الجملة الا اذا تعلق بفعل او ما يقوم مقامه في الدلالة على الحدث فاذا جاءتهم جملة تشتمل على حرف الاضافة وليس هناك فعل او ما يشبهه نحو زيد في الدار ، ذكروا قاعدة وضع حروف الاضافة وما تجري عليه في الاستعمال وعرفوا بذلك ان العرب لا يستعملون حرف الاضافة دون ان يكون له متعلق من العقل او نحوه فوثقوا من ان في الجملة متعلقا لحرف الاضافة ملاحظا في نظم الجملة واول ما ينساق اليه ذهن سامع الجملة هو معنى موجود وكائن فاذا قال النحاة أن لحرف الاضافة في نحو زيد في الدار متعلقا منويا هو من معنى الكون العام فقد جروا في اعراب الكلام على ما تقتضيه قاعدة وضع الحروف ونبهوا على لفظ لا يظهر معنى الجملة في صورته الجلية الا بملاحظته .

هذا وقد جرى بعض النحاة على ظاهر حال الجملة وقالوا كما قالت

اللجنة : ان الظرف والجار والمجرور هو الخبر ولا حاجة الى تقدير متعلق ، غير أن هؤلاء يخالفون اللجنة بقولهم : ان الضمير الذي كان في المتعلق انتقل الى الظرف والجار والمجرور وصار ملاحظا معه ولم يبق للمتعلق حظ من الاعراب واللجنة التي تنكر الضمير المستتر في زيد قام لا تسيغ ان يكون في الظرف والجار والمجرور هذا الضمير .

وورد في الشواهد العربية الصحيحة نحو « فان فؤادي عندك الدهر اجمع » وهذه الطائفة من النحويين يقولون : ان اجمع توكيد للضمير الملاحظ في الظرف ، وماذا ترى اللجنة في وجه ضم اجمع ولم يسبقه على مقتضى رأيهم مؤكد مضموم .

الضمير

قالت اللجنة « من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل زيد قام الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعده النحاة ، وهو كمثل قام زيد » .

أنكرت اللجنة الضمير المستتر جوازا ووجوبا ، ووجه ما يقوله النحاة أنهم وجدوا في بعض الجمل افعالا لم يذكر معها اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا « موضوعا » لها .

فقالوا : ان الفاعل ضمير مستتر ، أي ملاحظ في ذهن المتكلم عند القاء الجملة ، ولم يذكره استغناء عنه بالقرينة المشيرة اليه ، فنحو « كتب » من قولك أمرت زيدا بالكتابة فكتب ، فعل لم يذكر معه اسم ظاهر ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا له ، ولكل فعل فاعل ، فالنحاة يقولون : ان الفاعل ضمير مستتر يعود على زيد ، والقرينة تقدم الامر له بالكتابة ، واذا ارادوا التنبيه لهذا الضمير الذي أسند اليه الفعل دلوا عليه بلفظ الضمير المنفصل فقالوا « هو » . ليس بمعقول ان تقول اللجنة أن لفظ كتب في المثال مسند الى زيد المتقدم .

وهو مفتوح على انه مفعول به تكملة ، فانه سبق لها ان قالت : « والموضوع مضموم دائما » .

ومما يساعد النحاة على تقدير الضمير مع الفعل الذي لم يذكر بعده اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز ، أنهم وجدوا بعض العرب قد اتوا بعد الفعل بمعطوف لا يستقيم عطفه الا على ضمير ملاحظ في الفعل نحو قول جرير :

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه

ما لم يكن وأب له قد نالا

فان قوله « وأب له » لا يستقيم عطفه الا على الضمير المستكن في قوله لم « يكن » ومن هذا قول عمر ابن أبي ربيعة :

قلت اذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا

فان قوله (زهر) معطوف كذلك على الضمير المستتر في قوله : « أقبلت » .

وقد اتفق علماء العربية فيما نعلم على أن نحو « رأيت الذي سافر يوم الجمعة وزيد » أسلوب عربي فصيح .

وقلت اللجنة « ومثل أقوم ، ونقوم مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا الفعل محمول ، والهمزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه » .

يقول النحاة في الافعال المشار اليها في هذه العبارة : الفاعل ضمير مستتر وجوبا ، وتقول اللجنة « والموضوع أشارت اليه الهمزة والنون فأغنت عنه » وقد ظنت اللجنة أنها يسرت بهذا الصنع قاعدة من قواعد النحو ، ولا اظنها فعلت ، اذ معنى الاشارة الى الموضوع لا يقل عن قول النحاة : ان الموضوع مستتر أي ملاحظ في نفس المتكلم : والنحاة يفسرون الضمير المستتر بالضمير المنفصل . فيقولون تقديره أنت

أو نحن ، ولا ندرى ماذا يكون جواب اللجنة لو طلب منها بيان هذا الموضوع الذي أشارت اليه الهمزة او النون ، ولعلها تضطر فتذكر هذه الضمائر التى يذكرها النحاة ، واذا استطاع التلميذ ان يفهم اعراب جملة مركبة من فعل وحرف يشير الى الموضوع ، لم يعسر عليه ان يفهم اعراب جملة مركبة من فعل وضمير مشار اليه بحرف ، ولم تحدثنا اللجنة عن الحرف الذي يشير الى الموضوع في فعل الامر نحو « اكتب » وفي اسم الفعل نحو صه ، وأف •

وقالت اللجنة « الضمير المتصل البارز منه الدال على العدد ، وقد اعتبر اشارة لا ضميرا ، واتبع فيه مذهب المازني •

وغير الدال على العدد مثل « قمت او قمتم » الضمير موضوع ، والفعل قبله محمول ، واذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل ، فهو تقوية له مثل « قمت انا وانا قمت » •

نبهنا فيما سلف على الفرق بين رأي اللجنة ومذهب المازني في نحو « الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون ، والنسوة يقمن » وقول اللجنة هنا : واذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له ، عبارة غير واضحة لان موضوع بحثها الاعراب ، ومقتضى موضوع البحث ان تريد من التقوية التوكيد المعروف في علم النحو ، وهذا ظاهر في مثل «قمت أنا» اما نحو « انا قمت » فالضمير المنفصل لا يدخل في باب التوكيد المعدود من التوابع ، وانما هو مبتدأ اخبر عنه بجملة ، وحصل توكيد النسبة من تكرر الاسناد ، لان فعل القيام اسند الى الضمير المتصل على وجه الفاعلية ، واسند الى الضمير المنفصل في ضمن الجملة على وجه الخبرية •

فاذا كانت اللجنة تريد ان تخالف النحاة فيما قرروه من وجوب تأخير التأكيد عن المؤكد فلتكن عباراتها اوضح مما كتبت ، حتى يكون للناقد رأي في هذه المخالفة •

التكملة

اختارت اللجنة ان تسمي كل ما عدا الموضوع ، والمحصول تكلمة، ثم قسمت التكلمة بالنظر الى اغراضها الى تكلمة لبيان الزمان او المكان « المفعول فيه » ولبيان العلة « المفعول المطلق » ولبيان الفعول «المفعول به » أو لبيان « الحال » أو لبيان النوع«التمييز» ثم قالت اللجنة وبذلك جمعنا كثيرا من الابواب كالمفاعيل ، والحال والتمييز تحت اسم واحد هو التكلمة دون ان نضيع غرضا .

اذا كان الناشيء يلقن اغراض التكلمة وكان اعراب التكلمة يستدعي ذكر الغرض منها فان اللجنة لم تأت بشيء سوى انها استبدلت بالمصطلحات النحوية كلمات ليست بأوجز منها ، ففي نحو جاء زيد راكبا يقول النحاة راكبا حال . وتقول اللجنة راكبا تكلمة لبيان الحالة ، وفي نحو عندي عشرون كتابا يقول النحاة كتابا تمييز ، وتقول اللجنة كتابا تكلمة لبيان النوع ، فالذي نرى ان المصطلحات النحوية تشعر بالاغراض مع الايجاز، فلا داعي الى ان نستبدل بها مصطلحات اخرى .

الاساليب

قالت اللجنة : ان النحاة تعبوا كثيرا في اعراب انواع من العبارات ، وفي تخريجها على قواعد هم مثل التعجب ثم قالت : « وقد رأت اللجنة أن تدرس هذه على أنها اساليب يبين معناها ، واستعمالها ، ويقاس عليها ، أما اعرابها فسهل « ما احسن » صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح « واحسن » صيغة تعجب والاسم بعدها مكسور مع حرف الاضافة »

صيغة التعجب يكثر دورانها في كلام العرب ، وتتعلق بها احكام خاصة ، ولذلك عقد لها النحاة في كتبهم بابا قائما بنفسه ، وما ذكرته اللجنة لا يكفي في اعراب هذه الصيغة بل هو اهمال لاعرابها اذ اقل ما يجب في اعراب الجملة ان يبين فيها الموضوع والمحصول ، واعراب

جملة التعجب على الوجه الذى ذكرته اللجنة لم يبين فيه الموضوع ولا المحمول ، واذا كان النحاة قد تعبوا كثيرا في اعرابها ، وتخريجها على قواعدهم ، فمن السهل على اللجنة ان تختار وجها من الوجوه التى تعبوا فيها ، وتقتصر عليه في اعراب الجملة ، واذا بدا للجنة ان النحاة لم يصيبوا في تخريج صيغة التعجب على قواعدهم او ان قواعدهم التى خرجوا عليها الصيغة غير صحيحة ، او غير ميسرة ، فلتورد على وجه الاجتهاد تخريجا غير تخريجهم ، ووجها من الاعراب ايسر من وجوههم

وقالت اللجنة « ومثل هذا التحذير والاغراء » كما في النار او اياك والنار او النار النار ، وهو اسلوب والاسم منه مفتوح ، والاسمان مفتوحان ايضا ، وانما توجه اللجنة العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها »

اذا قيل للتلميذ في درس النحو : ان النار « في نحو النار النار » وآخاك في نحو « اخاك اخاك » مفتوح يذهب ذهنه ، وان لم يكن نبيها ، الى ان هذه الكلمات تكملات من تكملات الجملة ، ويتشوف لمعرفة ركني الجملة « الموضوع والمحمول » فماذا يكون جواب المعلم له « ايقول له ، هذه صيغة لا محمول لها ، ولا موضوع او يقول له : لها موضوع ! ومحمول لا حاجة بك الى معرفتهما

ثم ان درس اسلوب التحذير والاغراء يستدعي بيان معنى الصيغة، واذ استبان معناها كان من اسهل ما يلقنه التلميذ ان هذه الاسماء المفتوحة تكملات لفعل وفاعل « موضوع ومحمول » جرت العرب على حذفهما لقيام ما يدل عليهما ٠

ولا اظن اللجنة تريد من مثل هذا الاختصار البالغ في الاعراب صرف المعربين عن حديث تقدير مفرد او جملة في الكلام ولو في مثل هذه الصيغ التي لا يجب التلميذ في معرفة الفعل والفاعل المقدرين فيها أدنى صعوبة ٠

هذا ما اردت تقديمه لوزارة المعارف ، ولله الامر من قبل ومن بعد

الإمتاع

بما يتوقف تانيثه على السماع

الحمد لله العلي الاعلى ❊ والصلاة والسلام على مرشد الامم الى الطريقة المثلى ❊ والرضا عن آله الابرار ❊ وصحبه الاخيار ❊ اما بعد فهذه رسالة في الالفاظ المؤنثة سماعا جمعتها مرتبة على حروف المعجم لتكون تذكرة لى ولمن شاء ان يذكر بها من الكتاب والادباء بعدى ❊

وقد اخذت فيها على القلم ان يستشهد على كل كلمة بنص امام من ائمة اللغة ❊ وستجد فيها ما ينبهك على ان الشيخ ابن الحاجب وغيره قد اوردوا كلمات فيما يجب تانيثه والتحقيق انها مما يجوز فيها التذكير والتانيث ❊ واليك ما تقصيت أثره ووقعت عليه يدى من هذه الاسماء .

حرف الهمزة

(الابْطُ) هو باطن المنكب ، وتكسر الباء ، قد يؤنث . قاموس وقال ابن جني : يذكر ويؤنث وتذكيره أجود . قال أبو حاتم سألت بعض فصحاء العرب عن تأنيث الابط فانكره أشد الانكار فقلت انه حكى لنا أن بعض العرب قال : وقع السوط حتى برقت ابطه فقال : ليس هذا من العربية انما هو حتى وضح ابطه . المخصص .

(الابْهَامُ) اكبر الاصابع وقد تذكر . قاموس . وقال ابن جني : الابهام يؤنث وتذكيره لغة لبني أسد .

(الاذُنُ) الاذن بالضم وبضمتين معروفة مؤنثة . قاموس . وفي لسان العرب : وأذن كل شيء مقبضه كاذن الكوز والدلو على التشبيه وكله مؤنث .

بحث نشره المؤلف في رسالة صغيرة مطبوعة .

(الارنَب) عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وعده صاحب المكمل فيما يؤنث . وظاهر عبارة المبرد في الكامل انه يؤنث اذا قصد به انثى ويذكر اذا أريد به ذكر ، قال : ان العقاب يقع على الذكر والانثى وانما ميز باسم الاشارة كالارنب .

(أرْوَى) هي جمع أو اسم لأروية وهي الانثى من الوعول ، عدها صاحب المكمل فيما يؤنث . وفي اللسان . والأروى مؤنث .

(الأزْيَب) السرعة والنشاط مؤنث ، يقال مرّ فلان وله أزيب منكرة اذا مر مرا سريعا من النشاط . لسان العرب .

(الإزَار) الملحفة ويؤنث . قاموس . والازار الملحفة يذكر ويؤنث عن اللحياني . لسان العرب . وقال ابن سيده : وقول أبي ذؤيب « وقد علقت دم القتيل ازارها » يجوز ان يكون على لغة من انث الازار .

(الاسْت) عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه : وأورده صاحب المكمل في شرح المفصل في قبيل المؤنث السماعي

(الاصْبَع) أشار صاحب القاموس الى وجهي التأنيث والتذكير بقوله : وقد تذكر . وقال أبو فارس : الاجود في أصبع الانسان التأنيث . وقال الصاغاني : يذكر ويؤنث والغالب التأنيث .

(الاشْفَى) المثقب والسراد يخرز به ، ويؤنث . قاموس .

(الاضْحَى) جمع اضحاة وهي الذبيحة يذكر ويؤنث . ومن ذكر ذهب بها الى اليوم . لسان العرب ، وأدب الكاتب لابن قتيبة .

(الافعى) ذكرها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وكذلك أوردها صاحب المكمل في حساب ما يؤنث .

(الألف) الألف من العدد مذكر ولو أنث باعتبار الدراهم لجاز . قاموس . وقال ابن جني الالف من العدد مذكر فان أنث فانها يذهب بها الى الدراهم

(الآلُ) هو السراب أو خاص بما في أول النهار ويؤنث . قاموس. وقال ابن جنى : الآل الذى يشبه السراب مذكر وتأنيثه لغة

حرف البـــاء

(بَشَرٌ) أورده صاحبه المكمل فيما يؤنث ويذكر ومعناه انه يقع على الاثى والذكر ولكن يقال هى بشر وهو بشر كما في لسان العرب

(البطنُ) خلاف الظهر مذكر . قاموس . ومثله في لسان العـرب ثم قال : وحكى ابو عبيدة أن تأنيثه لغة

(البلد) بلد يذكر ويؤنث . مصباح . قال سيبويه هذه الدار نعمت البلد فأنث حيث كان الدار : لسان العرب .

(البنصر) البنصر مؤنثة . قاموس . ومثله في اللسان

(البِيرُ) هي انثى . قاموس . ومثله في اللسان

حرف التاء

(تمر) يذكر ويؤنث . المكمل في شرح المفصل

حرف الثـــاء

(الثدى) أشار صاحب القاموس الى وجه التأنيث بقوله ويؤنث. وقا ل النووى في شرح مسلم . الثدى مذكر وقد يؤنث في لغة . وفي المحكم . الثدى معروف يذكر ويؤنث .

(ثعلب) عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه

حرف الجيم

(الجحيم) عده ابن قتيبة وابن الحاجب فيما يؤنث . وقال ابن جني . الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر وسائر أسمائها مؤنث .

(الجزْور) يقع على الذكر والاثى ، وهو يؤنث لان اللفظة مؤنثة، تقول هذه الجزور وان أردت ذكرا . لسان العرب .

(الجِعَارُ) حبل يشد به المستقى وسطه اذا نزل في البئر لئلا يقع

فيها . عده صاحب المكمل في شرح المفصل مما يؤنث .

(الجناح) عده صاحب المكمل في شرح المفصل فيما يؤنث : وقال صاحب اللسان . جمع الجناح أجنحة وأجنح ، حكم الاخيرة ابن جني وقال كسروا الجناح وهو مذكر على أفعل وهو من تكسير المؤنث لانهم ذهبوا بالتأنيث الى الريشة

(الجن) عده صاحب المكمل في جملة ما يؤنث . وفي اللسان قوله

« لا ينفخ التقريب منه الا بهرا اذا عرته جنـــه وابطرا »

قد يجوزان يكون جنون مرحه وقد يكون الجن هنا هذا النوع المستتر عن العيون أي كأن الجن تستحثه . ويقويه قوله : عرته . لان جن المرح لا يؤنث انما هو كجنونه

(جهنم) اسم لنار الآخرة منع من الصرف للتعريف والتــأنيث . لسان العرب .

(الجام) عده صاحب المكمل فيما يؤنث وقال صاحب اللسان . ابن برى : الجام جمع جامة وتصغيره جويمة وهى مؤنثة أعنى الجام .

(جيال) الضبع قال ابن برى جيأل غير مصروف التأنيث والتعريف. لسان العرب .

حرف الحـــاء

(الحانوت) يذكر ويؤنث التبريزى في شرح معلقة طرفة . وقال ابن جني والزجاج هى مؤنثة فان ذكرت فانما يعنى بها البيت .

(الحدثان) قال الازهرى : ربما انثت العرب الحدثان يذهبون به الى الحوادث . وقال الفراء : تقول العرب اهلكتنا الحدثان . لسان العرب .

(الحَدْور) يقال وقعنا في حدور منكرة وهي الهبوط لسان العرب.

(الحرب) الحرب أنثى وحكى ابن الاعرابى فيها التذكير والاعرف

تأنيثها وانما حكاية ابن الاعرابى نادرة • لسان العرب •

(حَلاقِ) بنيت على الكسر لانه حاصل فيها العدل والتأنيث والصفة الغالبة • لسان العرب • ويريد بالعدل انها معدولة عن الحالقة

(الحال) كينة الانسان وهو ما كان عليه من خير أو شر يذكر ويؤنث ، اللحيانى يقال حال فلان حسنة وحسن والواحدة حالة يقال هو بحالة سوء فمن ذكر الحال جمعه أحوالا ومن اثنها جمعه حالات • لسان العرب •

(الحمّام) قال ابن برى : وقد جاء الحمام مؤنثا في بيت زعم الجوهرى انه يصف حماما وهو قوله :

فاذا دخلت سمعت فيها رجة   لفظ المعاول في بيوت هداد

قال ابن سيده : والحمام الديماس مشتق من الحميم مذكر تذكره العرب • وقال سيبويه : جمعوه بالالف والتاء وان كان مذكرا حين لم يكسر جعلوا ذلك عوضا من التكسير • لسان العرب •

(حَضَاجِر) هي الضبع أوردها مظهر الدين صاحب المكمل في شرح المفصل في قبيل ما يؤنث سماعا وقال صاحب اللسان : حضاجر اسم للذكر والانثي من الضباع سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه

(حضار) عده صاحب المكمل فيما يؤنث سماعا • وقال صاحب اللسان : وحضار مبنية مؤنثة مجرورا بدا اسم كوكب

حرف الخاء

الخِرْنق : ولد الارنب يذكر ويؤنث المكمل في شرح المفصل : وفي اللسان انه يقع على الذكر والانثي

(الخليفة) قال صاحب القاموس : والخليفة السلطان الاعظم ويؤنث :

(الخمر) قال ابن جني : الخمر أنثى وكذلك جميع أسمائها • وذكر

صاحب القاموس وجه التذكير فقال : وقد يذكر . قال شارحه المرتضي : الاعرف في الخمر التأنيث وقد يذكر وانكره الاصمعي .

(الخنصر) الخنصر بفتح الصاد الاصبع الصغرى أو الوسطى مؤنث . قاموس .

حرف الدال

(الدَّبُور) اسماء الرياح كلها مؤنثة الا الاعصار . تاج العروس في مادة (دبر)

(الدرع) الدرع لبوس الحديد تذكر وتؤنث .

حكى اللحيانى درع سابغة ودرع سابغ . وتصغير درع دريع بغير هاء على غير قياس لان قياسه بالهاء وهو احد ماشذ من هذا الضرب . لسان العرب . وقال ابن جنى : درع الحديد انثى ودرع المرأة مذكر لا غير . وهذا ما قاله اللحيانى في درع المرأة . وفي اللسان : ودرع المرأة قميصها وهو أيضا الثوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة في بيتها وكلاهما مذكر وقد يؤنثان

(الدلو) الدلو معروفة واحدة الدلاء التى يستقى بها تذكر وتؤنث . لسان العرب . وقال ابن جنى : يجوز تذكير الدلو . وهذا يدل على ان الاكثر التأنيث حتى عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه :

(الدار) هو المحل يجمع البناء والعرصة وقد تذكر قاموس . وقال الجوهرى : الدار مؤنثة وانما قال تعالى (ولنعم دار المتقين) فذكرعلى معنى المثوى والموضع كما قال عز وجل (نعم الثواب وحسنت مرتفقا) فانث على المعنى :

حرف الذال

(الذراع) الذراع ما بين طرفي المرفق الى طرفه الاصبع الوسطى أنثى وقد تذكر . وقال أبى برى الذراع عند سيبويه مؤنثة لا غير .

لسان العرب • وقال ابن جنى الذراع مؤنثة وربما ذكرت

(ذُكاءُ) بالضم اسم الشمس معرفة لا ينصرف ولا تدخله الالف واللام تقول هذه ذكاء طالعة • لسان العرب •

(الذَّنوبُ) هى الدلو او فيها ماء او الملأى أو دون الملأى • قاموس في تهذيب التبريزى • الذنوب تذكر وتؤنث • المزهر • وقيل ان الذنوب تذكر وتؤنث • لسان العرب •

(الذَّوْدُ) القطيع من الابل • قال ابن سيده الذود مؤنث وتصغيره بغير هاء على غير قياس • لسان العرب

(الذهب) الذهب التبر ويؤنث • قاموس • يقال ان التأنيث لغة أهل الحجاز • وسائر العرب يقولون هو الذهب : تاج العروس •

حرف الراء

(الرِّجْلُ) قال أبو اسحق • والرجل من أصل الفخذ الى القدم أنثى • لسان العرب •

(الرَّحِمُ) هو بيت الولد أنثى • المخصص • والرحم رحم الانثى وهى مؤنثة • لسان العرب •

(الرَّحا) الرحا مؤنثة • قاموس • ابن سيده الرحى الحجر العظيم أنثى والرحى معروفة التى يطحن بها • لسان العرب •

(الروح) الروح النفس يذكر ويؤنث والجمع الارواح • التهذيب قال ابو بكر ابن الانبارى الروح والنفس واحد غير ان الروح مذكر والنفس مؤنثة عند العرب • لسان العرب • وقال ابن جنى الروح مذكر فان انث فانما يعنى به النفس • وأشار صاحب القاموس الى وجه التأنيث بقوله ويؤنث •

(الرِّيح) الريح نسيم الهواء أنثى • مخصص • الريح نسيم الهواء وكذلك نسيم كل شىء وهى مؤنثة • لسان العرب • وقال صاحب

المكمل في تعداد ما يؤنث : الريح وجميع أسمائها كالجنوب والشمال وغيرهما •

حرف الزاى

(الزقاق) الزقاق السكة يذكر ويؤنث قال الاخفش أهل الحجاز يؤنثون الطريق والسراط والسبيل والسوق والزقاق والكلاء وهو سوق البصرة وبنو تميم يذكرون هذا كله • لسان العرب •

حرف السين

(سباط) كقطام هى الحمى ذكرها صاحب المكمل فيما يؤنث •

(السبيل) السبيل الطريق وما وضح منه يذكر ويؤنث • لسان العرب • وقال ابن الاثير : والسبيل في الاصل الطريق والتأنيث فيها أغلب •

(السراب) قال اللحيانى • السراب يذكر ويؤنث لسان العرب •

(السراويل) السراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث ولم يعرف الاصمعى فيه الا التأنيث • لسان العرب • وعلى تأنيثها اقتصر ابن جنى في رسالته وابن الحاجب في قصيدته • واشار صاحب القاموس الى وجهي التأنيث والتذكير بقوله • وقد تذكر

(السُّرَى) سير عامة الليل ويذكر • قاموس وكذلك قال صاحب اللسان • تذكره العرب وتؤنثه قال ولم يعرف اللحيانى الا التأنيث •

(السعير) عدها الشيخ ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وسبق في الكلام على جحيم قول ابن جنى • الجحيم من بين اسماء جهنم مذكر وسائر أسمائها مؤنث •

(سقَرْ) عدها الشيخ ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وقال تعال (وما أدراك ما سقر لا تبقى ولا تذر لواحة للبشر عليها تسعة عشر) الآية •

(السَّقْطى) مثلث السين هو ما سقط بين الزندين وقبل استحكام الورى ذكره صاحب المكمل فيما يؤنث في اللسان عن ابن سيده انه يذكر ويؤنث .

(السكين) السكين المدية تذكر وتؤنث . قال ابن الاعرابى لم اسمع تأنيث السكين : وقال ثعلب قد سمعه القراء قال الجوهرى . والغالب عليه التذكير لسان العرب .

(السِّلاحُ) هو ما يقاتل به يذكر ويؤنث والتذكير اعلى لانه يجمع على أسلحة وهو جمع للمذكر . مصباح . وقال صاحب اللسان . السلاح اسم جامع لآلة الحرب وخص بعضهم به ما كان من الحديدة يؤنث ويذكر والتذكير أعلى لانه يجمع على اسلحة وهو جمع المذكر مثل حمار وأحمرة . ورداء وأردية

(السلطان) السلطان الوالى وهو فعلان يذكر ويؤنث . وقال ابن السكيت السلطان مؤنثة يقال : قضت به عليه السلطان وقد آمنته السلطان . قال الازهري وربما ذكر السلطان لان لفظه مذكر . وقال الفرّاء السلطان عند العرب الحجة ويذكر ويؤنث فمن ذكر السلطان ذهب به الى معنى الرجل ومن آنثه ذهب به الى معنى الحجة . لسان العرب .

(السلم) السلم الصلح يفتح ويكسر ويذكر ويؤنث . لسان العرب .

(السُّلَّمُ) كسكر المرقاة وقد تذكر . قاموس وفي المحكم . السلم الدرجة والمرقاة يذكر ويؤنث .

(السماء) وسماء كل شيء اعلاه مذكر . والسماء التى تظل الارض انثى عند العرب لانها جمع سماءة . والسماء السحاب والسماء المطر مذكر . ومنهم من يؤنثه وان كان بمعنى المطر كما تذكر السماء وان

كانت مؤنثة • لسان العرب • السماء معروفة وقد تذكر • قاموس •

(السَّمومُ) الريح الحارة تؤنث • لسان العرب •

(السِّنُّ) سن الجارحة مؤنثة ثم استعيرت للعمر استدلالا بها على طوله وقصره وبقيت على التأنيث • النهاية لابن الاثير • السن واحد الاسنان : ابن سيده السن الضرس أنثى • لسان العرب •

(الساق) والساق مؤنث قال الله تعالى (والتفت الساق بالساق) • لسان العرب •

(السِّواك) السواك اسم العود المسواك يذكر ويؤنث وقيل السواك تؤنثه العرب وفي الحديث « السواك مطهرة للفم » قال ابو منصور ما سمعت ان السواك يؤنث ، فهو مذكر وقولهم مطهرة كقولهم : الولد مجبنة مبخلة • لسان العرب • واشار صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : والعود مسواك وسواك بكسرهما أى (الميم والسين) ويذكر •

(السُّوقُ) ابن سيده : السوق التي يتعامل فيها تذكر وتؤنث • لسان العرب • ونقل صاحب المزهر عن الاخفش ان أهل الحجاز يؤنثونها وبنو تميم يذكرونها •

(سَه) هى الأست عده صاحب المكمل في جملة ما يؤنث وقال اوس « وانت السه السفلى اذا دعيت نصر »

حرف الشين

(شَعُوب) عدها صاحب المكمل في شرح المفصل فيما يؤنث سماعا • وفي اللسان : شعبته شعوب أى المنية

(الشَّمَالُ) قال ابن سيده في المخصص • وقد كسرت يعنى شمال على الزيادة التى فيها فقالوا شمائل كما قالوا في الرسالة رسائل اذ كانت مؤنثة مثلها

(الشمس) قال ابن جنى • الشمس الطالعة مؤنثة والشمس الذى

في القلادة ذكر . الشمس معروفة مؤنثة . قاموس . قال اللحياني . الشمس ضرب من الحلى مذكر . لسان العرب .

حرف الصاد

(الصَّبوب) عده صاحب المكمل فيما يؤنث . وكذلك قال ابن جنى : الصبوب مؤنثة مثل الصعود

(الصبا) أوردها صاحب المكمل وغيره فيما يؤنث واعاد عليها صاحب القاموس . الضمير مؤنثا .

(الصَّعُودُ) الطريق صاعدا مؤنثة . لسان العرب . وقال ابن جنى . الصعود من الارض مؤنثا .

(الصِلاح) والصلاح بكسر الصاد مصدر المصالحة والعرب تؤنثها والاسم الصلح يذكر ويؤنث . لسان العرب .

(الصُّلْحُ) الصلح بالضم السلم ويؤنث قاموس .

(صَلِيفٌ) هى صفحة العنق يذكر ويؤنث . المكمل في شرح المفصل

(الصَّاعُ) قال ابن جنى . الصاع يذكر ويؤنث . وقال صاحب اللسان . والصاع مكيال لاهل المدينة يأخذ اربعة امداد يذكر ويؤنث فمن انث قال ثلاث اصوع مثل ثلاث أدور ومن ذكره قال اصواع مثل أثواب وقيل جمعه اصوع . وفي القاموس . الصاع الذى يكال به ويؤنث .

(الصُّوَاعُ) قال صاحب اللسان الصواع اناء يشرب فيه مذكر ثم قال . واما قوله تعالى (ثم استخرجها من وعاء أخيه) فان الضمير راجع الى السقاية من قوله (جعل السقاية في رحل أخيه) وقال الزجاج هو يذكر ويؤنث .

حرف الضاد

(الضَّبُعُ) قال صاحب اللسان الضبع والضبع ضرب من السباع

أنثى ثم قال والضبع السنة الشديدة المهلكة المجدبة مؤنث قال عباس بن مرداس •

ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع

وفي القاموس الضبع بضم الباء وسكونها مؤنثة

(الضحى) قال التبريزى في شرح المعلقات : الضحى مؤنثة تأنيث صيغة وليست الالف فيها بألف تأنيث وانما هو بمنزلة موسى الحديد • وفي لسان العرب والضحى مقصورة مؤنثة وذلك حين تشرق الشمس قال • وتصغيرها بغير هاء لئلا تلتبس بتصغير ضحوة

(الضرْب) بسكون الراء وفتحها أشهر وهو العسل الابيض يذكر ويؤنث كما في تاج العروس ولم يذكر فيه ابن جنى سوى التأنيث •

(الضرْس) الضرس السن وهو مذكر ما دام له هذا الاسم لان الاسنان كلها أناث الا الاضراس والانياب وقال ابن سيده الضرس السن يذكر ويؤنث وأنكر الاصمعى تأنيثه لسان العرب : والضرس بالكسر السن مذكر • قاموس

(الضلع) قال صاحب القاموس الضلع مؤنثة وقال شارحه المرتضي هذا هو المشهور وقيل مذكرة وقيل بالوجهين وهو مختار ابن مالك • وفي اللسان الضلع والضلع لغتان محنية الجنب مؤنثة

حرف الطاء

(الطاغوت) ما يعبد من دون الله قال ابن جنى • الطاغوت يذكر ويؤنث ومثله للثعالبي في فقه اللغة • وفي اللسان : الطاغوت يقع على الواحد والجميع والمذكر والمؤنث ثم قال ابن السكيت هو مثل الفلك يذكر ويؤنث •

(الطريق) مذكر ويؤنث قاموس وقال شارحه المرتضي والذى صرح به الصاغانى ان التذكير أكثر • وفي اللسان الطريق يذكر ويؤنث

فجمعه على التذكير أطرقة كرغيف وأرغفة وعلى التأنيث أطرق كيمين وأيمن .

(الطَّستُ) قال ابن جنى : الطس والطسة والطست مؤنثات . ونقل الشهاب في شفاء الغليل عن المغرب ان طست مؤنثة . والتحقيق ان التاء في طست ليست أصلية بدليل جمعه على طساس وتصغيرها على طسيسة

(الطَّاسُ) قال ابن جنى الطاس مؤنثة .

حرف الظاء

(الظهر) قال صاحب اللسان : الظهر ساعة الزوال ولذلك قيل صلاة الظهر وقد يحذفون على السعة فيقولون هذه الظهر يريدون صلاة الظهر .

حرف العين

(العاتق) مذكر وقد انث المخصص . وقال ابن جنى العاتق يذكر ويؤنث . واشعر صاحب القاموس الى الوجهين بقوله ويؤنث

(العجز) قال صاحب اللسان : بعد ان حكى فيه لغات شتى : يذكر ويؤنث وقال اللحيانى . هى مؤنثة فقط . والعجز ما بعد الظهر وجميع تلك اللغات تذكر وتؤنث والجمع اعجاز لا يكسر على غيره . واشار صاحب القاموس الى الوجهين بقوله ويؤنث .

(العرب) بالضم وبالتحريك خلاف العجم مؤنث قاموس .

(العرس) طعام الابتناء انثى المخصص . في اللسان : والعرس والعرس مهنة الاملاك والبناء وقيل طعامه خاصة انثى تؤنثها العرب وقد تذكر وتصغيرها بغير هاء وهو نادر اذ هو مؤنث على ثلاثة احرف

(العروض) هو ميزان الشعر واسم للجزء الاخير من النصف الاول سالما او مغيرا مؤنثة . قاموس . وربما ذكرت كما في اللسان . مرتضي

(العسل) اشار صاحب القاموس الى وجهى التذكير والتأنيث بقوله : ويؤنث .

(ألعصا) العود انثى . قاموس .

(العَصْر) وقالوا هذه العصر على سعة الكلام يريدون صلاة العصر لسان العرب .

(العضد) قال صاحب اللسان بعد ان حكى لغاته : كل يذكر ويؤنث وقال اللحياني : العضد مؤنثة لا غير وفي المخصص : وهي تذكر وتؤنث .

(العَقِب) مؤخر القدم انثى . المخصص .

(عقرب) معروف ويؤنث . قاموس . وقال الليث يذكر ويؤنث بلفظ واحد والغالب عليه التأنيث . وقال ابن جنى : العقرب اسم للذكر والانثى .

(عنبر) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله : ويؤنث وفي المصباح : يقال : هو العنبر وهى العنبر

(العنق) وصلة ما بين الرأس والجسد . يذكر ويؤنث . لسان العرب .

(العنكبوت) وقال ابن جنى : العنكبوت يذكر ويؤنث واشار صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : وقد يذكر

(العِيرُ) والعير بالكسر القافلة مؤنثة . قاموس

(العَيْنُ) الباصرة مؤنثة . قاموس . والعين ينبوع الماء الذى ينبع من الارض ويجرى انثي . تاج العروس

حرف الغين

(الغول) عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وقال صاحب اللسان : تغيلت الغول تخيلت وتلونت قال ذو الرمة

فيوما يجارينا الهوى غير ماضي ويوما ترى منهن غولا تغول

حرف الفاء

(الفأس) الفأس آلة من آلات الحديد يحفر بها ويقطع ، انثى . لسان العرب .

(الفخذ) وصل ما بين الساق والورك ، انثى . لسان العرب .

(الفرس) يقال للذكر والانثى . قال ابن سيده : واصله التأنيث فلذلك قال سيبويه : ويقول ثلاثة افراس اذا اردت المذكر الزموه التأنيث وصار في كلامهم للمؤنث اكثر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القدم . لسان العرب ٥ .

(الفردوس) قال اهل اللغة الفردوس مذكر وقد يؤنث ومنه قوله تعالى (الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون) وانما انث لانه عنى به الجنة وهو قليل . تاج العروس .

(الفِرْسن) هو البعير كالحافر للفرس مؤنثة . قاموس والفرسن فرسن البعير وهي مؤنثة . لسان العرب .

(الفَلك) قال ابن جني الفلك يذكر ويؤنث . وقال صاحب القاموس الفلك السفينة ويذكر . وقال صاحب المخصص : الفلك واحد وجمع ويذكر .

(الفِهْر) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله: ويؤنث خلاف قول الليث : عامة العرب تؤنث الفهر .

حرف القاف

(القَتَب) قال ابن جني القتب من الامعاء انثى وقال صاحب القاموس القاموس القتب اكاف البعير مذكر وقد يؤنث .

(قُدّام) قال ابن جني : قدام انثى وتصغيرها بالهاء وأشار صاحب القاموس الى الوجهين بقوله قدام ضد وراء وقد يذكر .

(القدم) اقتصر صاحب القاموس فيه على التأنيث ونقل شارحه المرتضي انه اذا قصد به الجارحة يجوز فيه التذكير والتأنيث .

(القدُوم) القدوم آلة للنجر مؤنثة . قاموس .

(القِدْر) معروفة انثى ، أو يؤنث . قاموس .

(القَفَا) قال الازهري القفا مقصور مؤخر العنق ألفها واو ، والعرب تؤنثها والتذكير اعم . وقال ابن سيده : القفا وراء العنق انثى وقال اللحياني : القفا يذكر ويؤنث .

(القَلْت) هي النقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . وفي اللسان والمخصص ورسالة ابن جني : القلت انثى .

(القَلِيب) البئر قبل أن تطوى ، تذكر وتؤنث قال ابن جنى : القليب تذكر وتؤنث واشار صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : ويؤنث .

(القاع) هو ما انبسط من الارض قال صاحب اللسان : ويصغر قويعة من أنث ومن ذكر قال قويع .

حرف الكاف

(الكأس) مؤنثة . لسان العرب . الكأس الاناء يشرب فيه او ما دام الشراب فيه ، مؤنثة : قاموس .

(الكبد) اقتصر ابن جني فيها على التأنيث وكذلك قال اللحياني : هى مؤنثة فقط . وذكر صاحب القاموس الوجهين حيث قال : وقد يذكر . ونسب شارحه وجه التذكير الى الفراء وغيره .

(الكتف) هي عظم عريض خلف المنكب ، انثى . لسان العرب .

(الكَحْل) السنة الشديدة يقال صرحت كحل أي اجدبت ، عده صاحب المكمل فيما يؤنث وقال صاحب اللسان : الكحل تصرف ولا تصرف على ما يجب في هذا الضرب من المؤنث العلم .

(الكَرِش) الكرش لكل مجتر في الانسان وغيره بمنزلة المعدة للانسان ، تؤنثها العرب . لسان العرب .

(الكُرَاع) مستدق الساق ويؤنث . قاموس . وقال ابن جني هي انثى وقد يذكر .

(الكَفّ) قال شيخنا : الكف مؤنثة وتذكيرها غلط غير معروف وان

جوزه بعض تأويلا . وقال بعض هي لغة قليلة . تاج العروس .

(الكَمِيت) كزبير الذي خالط حمرته قنوء ، ويؤنث قاموس .

حرف اللام

(اللَّبُوس) هي الدرع ، عده صاحب المكمل فيما يؤنث .

(اللسان) يذكر ويؤنث قال في المصباح : ربما انث على معنى الرسالة والقصيدة من الشعر وقال الفراء : اللسان لم يسمع من العرب الا مذكرا وقال عمرو بن العلا : اللسان يذكر ويؤنث .

(لظى) لظى اسم جهنم غير مصروف للعلمية والتأنيث ، وفي التنزيل العزيز (كلا انها لظى نزاعة للشوى) لسان العرب .

حرف الميم

(المَتْن) متنا الظهر مكتنفا الصلب ويؤنث . قاموس . وقال ابن جني : المتن مذكر وربما انث .

(المِجْمَر) في التهذيب : المجمر قد يؤنث وهي التي يدخن بها الثياب. لسان العرب .

(المسك) قال ابن سيده : المسك ضرب من الطيب مذكر وقد انثه بعضهم على انه جمع واحدته مسكة .

وقال الجوهري . واما قول جران العود :

لقد عاجلتني بالسباب وثوبها جديد ومن اردانها المسك تنفح

فانما أنثه لانه ذهب به الى ريح المسك . لسان العرب .

(المِعى) من اعفاج البطن ، وقد يؤنث . قاموس .

(الملح) معروف وقد يذكر . قاموس . وقال صاحب اللسان الملح ما يطيب به الطعام يؤنث ويذكر والتأنيث فيه اكثر .

(المَنجَنِيق) القذاف التي ترمى بها الحجارة،أعجمي معرب ، قال صاحب اللسان هي مؤنثة . وأشار صاحب القاموس الى وجهي التأنيث والتذكير بقوله : وقد تذكر .

(المَنُونُ) قال صاحب اللسان : هو يذكر ويؤنث ، فمَنْ انث حمل على المنية ، ومَن ذكر حمل على الموت •

(المُوسىَ) ما يحلق به ، من جعله فعلى قال يذكر ويؤنث • وحكى الجوهرى عن الفراء قال هى فعلى ويؤنث • وقال عبد الله بن سعيد الاموي : هو مذكر لا غير وهو مفعل من اوسيت راسه قال ابو عبيد : ولم يسمع التذكير فيه الا من الاموى • لسان العرب •

حرف النون

(النَّفس) قال ابو بكر بن الانبارى من اللغويين من سوى النفس والروح وقال هما شيء واحد الا ان النفس مؤنث والروح مذكر : وقال اللحياني العرب تقول رأيت نفسا واحدة فتؤنث وكذلك رأيت نفيسا فاذا قالوا رأيت ثلاثة أنفس واربعة انفس ذكروا وكذلك جميع العدد وقد يجوز التذكير في الواحد والاثنين والتأنيث في الجميع • لسان العرب •

(النَّوَى) قال ابن جني • النوى البعد مؤنث : وقال الجوهري : والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد وهي مؤنثة لا غير والنوى الدار والنوى التحول من مكان الى مكان آخر أو من دار إلى دار غيرها كل ذلك انثى • لسان العرب • وفي اللسان : النوى جمع نواة التمر وهو يذكر ويؤنث •

(النَّاب) السن خلف الرباعية مؤنث • قاموس.

حرف الواو

(الورِك) بالفتح والكسر وككتف ما فوق الفخذ مؤنثة•قاموس• والورك ما فوق الفخذ كالكتف فوق العضد انثى • لسان العرب •

(وراء) قال ابن جني وراء بمعنى خلف مؤنثة • واشار صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : ويؤنث •

حرف الهـاء

(الهبُوط) : قال ابن جنى الهبوط في الارض انثى .

(الهُدى) ابن سيده : الهدى ضد الضلال وهو الرشاد والدلالة أنثى . وقد حكي فيه التذكير واشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله : ويذكر . وقال ابن جني قال اللحياني الهـدى مذكر قال وقال الكسائي . بعض بني أسد يؤنثه . لسان العرب .

حرف الياء

(اليد) اليد مؤنثة وكذلك يد القميص ويد الرحا واليد التي يتخذها الرجل عند آخر . المخصص .

(اليسار) الشمال . مؤنثة . المخصص .

(اليمين) القسم . مؤنث . القاموس .

هذا ما تيسر جمعه من الكلمات المؤنثة وجوبا أو جوازا باتفاق أو على احد الاقوال ، وسميتها « الامتاع » بما يتوقف تأنيثه على السماع .

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين



★★★

الفهرس

ملاحظة : طبعت أبحاث : القياس في اللغة العربية ـ حياة اللغة العربية ـ الامتاع بمايتوقف تانيثه على السماع، طبعتها الاولى في كتب منفردة ، اما بقية المواضيع فقد جمعت من مجلة « الهداية الاسلامية » التي كان يصدرها المؤلف بالقاهرة .

❊ ❊ ❊

الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦	٢١	أولوا	أولو
٢٠	١	آنسو	آنسوا
٣٤	٦	(ص)	صلى الله عليه وسلم
٤٥	٢	أن	أو
٥٧	١٤	المعتدي	المتعدي
٦٠	٦	خلسة	خلسه
٦٢	٩	عليه	عليم
٦٢	١٣	فعّال[٢]	فعّال[١]
٨٩	٣	لو مان	لومان
١٢٣	٤	سقط سهواً ما يلي : وان وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع، فتسلم لهم اجراء هذه القاعدة في كلام العرب لاحتمال أن تزيغ ألسنتهم عن القصد فيحرفون ...	
١٣٢	٩	اللوزينخ	اللوزينج
١٤٤	١٠	فأنا	فإنا
١٤٥	٦	المونث	المؤنث
١٥١	١٤	اعضاءهم	أعضاؤهم
١٥٢	١	—	مباعدة بين شطري البيت
١٥٣	١٧	ان نزلناه	إنّا أنزلناه

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦٠	٤	السنة	ألسنة
١٦٢	٥	استطاع	اسطاع
١٦٤	١٠	سلوك	سلكوا
١٦٨	٣	بابن الضائع[٣]	بابن الضائع[٣]
١٦٨	٤	بأبي حيان[١]	بأبي حيان[٤]
١٦٨	١٥	بابن مالك[١]	بابن مالك
١٦٨	١٦	بابن هشام[٣]	بابن هشام
١٧٦	٦	بن	ابن
١٧٧	٤١	المظلم	الظلَم
١٧٨	١٩	السنة	الستة
١٨٧	٢٣	الشرطية	الشرطية[٥]
٢٣٣	١٨	الغة	اللغة
٢٤٥	١٢	دبداء	وابداء
٢٥٧	١	تكلمة	تكملة .. وتكررت الخطيئة عدة مرات في نفس الصفحة .
٢٦٦	٢٢	تعال	تعالى
٢٧٠	١٢	الاصراس	الأضراس .

وهناك بعض الأخطاء الطفيفة التي لا تغيب على القارىء .

❋ ❋ ❋

ملاحظة : نقلنا بحث « حياة اللغة العربية » كما هو في الأصل المطبوع عام ١٩٠٩ ميلادي .

كتب للمؤلف

١ ـ التفسير

٢ ـ رسائل الاصلاح

٣ ـ الشريعة الاسلامية

٤ ـ محاضرات

٥ ـ الخيال في الشعر العربي

٦ ـ تراجم الرجال

٧ ـ الدعوة الى الاصلاح

٨ ـ هدى ونور

٩ ـ السعادة العظمى

١٠ ـ خواطر الحياة (ديوان شعر)

١١ ـ نقض كتاب في الشعر الجاهلي

١٢ ـ نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم



تم طبعه بعون الله وفضله

يوم الخميس في ١٣ محرم سنة ١٣٧٩ هـ الموافق لـ ٧ تموز سنة ١٩٦٠ م